

التقرير السنوي 2013

ركائز النجاح

المحتويات (اضغط على النص لفتح الصفحة)

2	المؤشرات المالية.....
4	الهوية الموحدة.....
6	مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية.....
16	الإدارة التنفيذية.....
20	تقرير مجلس الإدارة.....
24	تقرير الرئيس التنفيذي.....
57	الحوكمة المؤسسية.....
72	المسؤولية الاجتماعية.....
76	تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة.....
78	تقرير مدققي الحسابات المستقلين.....
79	البيانات المالية الموحدة.....
132	الإفصاحات العامة الإضافية.....
158	الإدارة التنفيذية للمجموعة.....
159	شبكة البركة العالمية.....

شركاء في الإنجاز

معنى البركة

تأتي بمعنى النماء والزيادة
وكثرة الخير. والبركة هبة من
الله فوق الأسباب المادية التي
يتعاطاها البشر. وإذا بارك الله
في المال، نمّاه وكثّره وأصلحه
وثمره ووفق صاحبه لصرفه
في أمور الخير والطاعة.

فلسفة مجموعة البركة تتلخص في - أن الإنسان مستخلف في المال وليس مالك للمال، وأن الإنسان مأمور بإعمار الأرض،

وأن الإنسان مطلوب منه أن يوجد عمل للتأخيرين. والله سبحانه يقول: (هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) ويقول: (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه).

إذاً المال الذي لدينا هو ملك الله سبحانه وتعالى ولا بد لنا أن نطبق أوامر ونواهي المالك في اكتساب المال وفي صرف المال.

الشيخ صالح عبدالله كامل

رئيس مجلس الإدارة، مجموعة البركة المصرفية

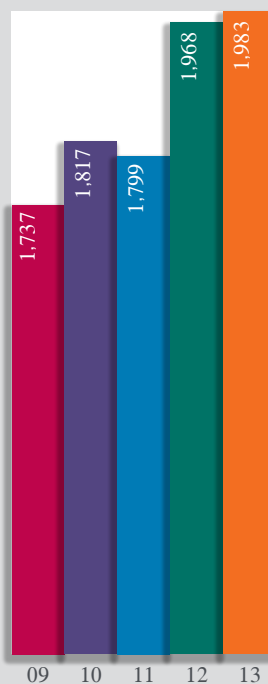
إجمالي التمويلات والاستثمارات
مليون دولار أمريكي



إجمالي ودائع العملاء
مليون دولار أمريكي



إجمالي حقوق الملاك
مليون دولار أمريكي



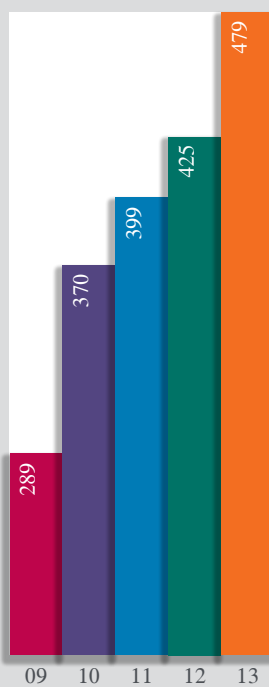
إجمالي الموجودات
مليون دولار أمريكي



العدد الإجمالي للعاملين



إجمالي عدد الفروع



صافي الدخل
مليون دولار أمريكي



مجموع الدخل التشغيلي
مليون دولار أمريكي



المؤشرات المالية

2009	2010	2011	2012	2013	
					الربحية (مليون دولار أمريكي)
634	659	730	880	909	مجموع الدخل التشغيلي
325	316	344	422	420	صافي الدخل التشغيلي
167	193	212	235	258	صافي الدخل
92	106	118	133	145	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم
8.75	10.16	11.39	12.79	13.90	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنوات أمريكية)*
					المركز المالي (مليون دولار أمريكي)
13,166	15,878	17,154	19,055	20,968	إجمالي الموجودات
9,431	11,391	11,818	14,319	15,355	إجمالي التمويلات والاستثمارات
10,999	13,571	14,680	16,398	17,744	إجمالي ودائع العملاء
1,737	1,817	1,799	1,968	1,983	إجمالي حقوق الملاك
1,214	1,224	1,203	1,294	1,299	إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
					رأس المال (مليون دولار أمريكي)
1,500	1,500	1,500	1,500	1,500	المصرح به
744	790.5	869.6	1,014.5	1,048.3	المكتتب والمدفوع بالكامل
					معدلات الربحية
%10	%11	%12	%13	%13	العائد على متوسط حقوق الملاك
%8	%9	%10	%11	%11	العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم
%1.4	%1.3	%1.3	%1.3	%1.3	العائد على متوسط الموجودات
%49	%52	%53	%52	%54	المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي
					معدلات المركز المالي
%13	%11	%11	%10	%10	نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات
5.4	6.3	6.6	7.3	7.7	إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)
%34	%33	%33	%25	%27	نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات
1.16	1.18	1.16	1.24	1.25	صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*
					معلومات أخرى
7,250	8,503	9,021	9,398	9,891	العدد الإجمالي للعاملين
289	370	399	425	479	إجمالي عدد الفروع

* معدل بواقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

قيمنا

الشراكة

إن المعتقدات المشتركة بيننا تخلق روابط قوية تشكل الأساس لعلاقات طويلة المدى مع العملاء والموظفين.

المثابرة

إن لدينا الحيوية والمثابرة اللزمتين لنحقق تأثيراً إيجابياً في حياة عملائنا لما فيه المصلحة العامة للمجتمع ككل.

الجوار

نحن نكن كل تقدير واحترام للمجتمعات التي نقوم بخدمتها. إن أبوابنا مفتوحة دائماً؛ ويلقى عملاؤنا دائماً ترحيباً نابعا من القلب وخدمة متميزة تلبي تطلعاتهم.

راحة البال

بحق لعملائنا أن يطمئنوا إلى أن مصالحهم المالية تدار من قبلنا بأعلى المعايير الأخلاقية.

المساهمات الاجتماعية

بتعاملهم معنا يقوم عملاؤنا بتقديم مساهمة إيجابية على طريق خلق مجتمع أفضل، إن نموهم ونمونا سيفيد العالم من حولنا.

إن أكثر ما ميز بنوك البركة منذ تأسيسها قبل أكثر من 30 عاما بالإضافة إلى اعتمادها على مبادئ أخلاقية ومعايير مهنية ظلت دوما هي الدافع المعنوي لنجاحاتها، هو ما يلي:

- التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية
- علاقات وثيقة مع العملاء - شراكة بين أطراف متكافئة
- الالتزام الشديد بمبادئ الرشد والطهارة المالية
- بنك محلي في المقام الأول - ولكن بتواجد عالمي

مستقبل علامتنا التجارية

تدير مجموعة البركة المصرفية الان شبكة فروع مكونة من 479 فرع تقدم خدماتها لزيائنها في 15 دولة منتشرة عبر نطاق جغرافي يمتد من إندونيسيا إلى الجزائر. إن أكثر ما يميز اسم البركة في كافة الأسواق التي تعمل فيها هو هذا الترابط الوثيق في علاقتها بعملائها. لدينا اليوم هوية موحدة تعكس القيم الأساسية والقوة الداخلية لكل ما يمثل اسم البركة. تسعى البركة باستمرار إلى تقوية وتعزيز مواردها المالية والبشرية لتحقيق رؤيتها الإستراتيجية في العمل من أجل إقامة نظام مالي يستلهم قيم العدالة والإنصاف ليس فقط في الدول التي تعمل فيها بل تسعى إلى نقل نجاحاتها وأسمها ونموذج عملها إلى أسواق أوسع في كافة أنحاء المعمورة. وفي سبيل ذلك تسعى البركة إلى تطبيق أفضل المعايير المهنية بما يعينها على تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح والانجاز.



الهوية الموحدة

رؤية واحدة - هوية واحدة - مجموعة واحدة

رؤيتنا

رسالتنا

”نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع“

”نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء وموظفين ومساهمين“

انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الدور الذي تلعبه التعاملات المصرفية في خدمة المجتمع، ولأننا من العاملين في هذا المجال، فإننا ندرك جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا، باعتبارنا مؤتمنين على موارد عملائنا، مسئولين عن صونها وحمايتها. ولكي نكون جديرين بهذه المسؤولية، فإننا نسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ونجعل منها النبراس الذي يبين لنا كيفية المساهمة في نجاحات عملائنا، والمساهمة بالتالي في نماء عائلاتهم وأعمالهم بل ونماء ورخاء المجتمع ككل. إن ”الشراكة“ تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا أمران متلازمان كتشابه معتقداتنا المشتركة، والجهد الذي يبذله الطرفان يجني ثماره الطرفان.

إن المال بالنسبة لنا هو وسيلة لاغتنام الفرص وخلق مجتمع أفضل للجميع. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة، ينطبق عليها هي أيضا مبدأ التشارك في الجهد وتقاسم المنفعة. وبما أننا مستأمنون على الموارد والثروات، فإن جهودنا يجب أن تصب في اتجاه بناء المجتمع، سواء في محيطنا المباشر أو على نطاق محيطنا الأوسع والأشمل. إننا نسمي ذلك المفهوم: ”أبعد من مجرد تعاملات مصرفية“.

في مطلع العام 2009 م، بدأنا بطريقة ممنهجة تم التخطيط لها بعناية فائقة عملية إطلاق الهوية الموحدة في كافة الأسواق التي تعمل فيها بنوك البركة. وقد نالت الهوية الموحدة الجديدة إعجاب كافة المتعاملين مع بنوك البركة، ووجدت ترحيبا واسعا من كافة الأسواق، بصورة أكدت المكانة المرموقة التي يتمتع بها اسم البركة، ومدى التميز الذي تتمتع به كمؤسسة مالية إسلامية، لها فلسفة عمل متميزة، وثقافة مؤسسية تجعلها دوما في طليعة المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

إن الهوية الموحدة لبنوك البركة ليست مجرد تغيير تجميلي في شكل الشعار أو مجرد ألوان متناسقة، ولكنها محاولة لربط البعد الفلسفي الذي تقوم عليه المصرفية الإسلامية ممثلاً في قاعدة الغنم بالغرم أو المشاركة في المخاطر وفي العائد على حد سواء وتقديم الهوية الموحدة وما تمثله بشكل عصري. إننا ننظر إلى عملية تدشين الهوية الموحدة باعتبارها اللبنة الأساسية في طريق العمل كمجموعة مصرفية موحدة من خلال رؤية واحدة موحدة وفي إطار من التعاون والشراكة البناءة بين كافة مكونات المجموعة.

لقد ساعدت الهوية الموحدة المجموعة على إعطاء الأولوية لقيمتها وطموحاتها ورفعها إلى ما هو أكثر من مجرد بلوغ زيادة في حجم الشركة أو مجموعة المنتجات أو سرعة التسليم. وبدلاً من ذلك، فإننا نعتقد بأننا ومن خلال بناء علاقاتنا مع عملائنا على أساس روح الشراكة الحقيقية، فإن نماءنا جميعاً سيكون النتيجة الطبيعية لشراكتنا.

لجان مجلس الإدارة

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي *
رئيساً
- الأستاذ/ جمال بن غليطة *
عضواً
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

- الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
رئيساً
- الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضواً
- الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضواً
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

لجنة المخاطر

- الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
رئيساً
- الأستاذ/ جمال بن غليطة *
عضواً
- الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضواً
- الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضواً

لجنة التدقيق والحوكمة

- الأستاذ/ صالح محمد اليوسف *
رئيساً
- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي *
عضواً
- الدكتور/ باسم عوض الله *
عضواً

لجنة المسؤولية الاجتماعية

- الدكتور/ باسم عوض الله *
رئيساً
- الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضواً
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً
- الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضواً

* عضو مستقل

شركاء في الإنجاز

مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

- فضيلة الشيخ الدكتور عبدالستار عبدالكريم أبو غدة
رئيساً
- فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود
عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان
عضواً
- الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
عضواً
- الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة المستقلون

- الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة
- الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

- الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
- الأستاذ/ عبدالله عبدالرحيم صباحي
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة
- الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي
عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
سكرتير مجلس الإدارة

من واجبنا كمصرفيين،
القيام باستثمار الموارد
التي تحت عهدتنا بأفضل
الطرق والمناهج في
اطار القيم الأخلاقية
التي نؤمن بها.

الأرباح الموزعة



قمنا خلال العام 2013
بتوزيع أكثر من 36 مليون
دولار من الأرباح على
المساهمين.

2013
2012

الشيخ صالح عبدالله كامل رئيس مجلس الإدارة



الشيخ صالح عبدالله كامل رجل أعمال سعودي بارز، حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة، وهو من رواد الاقتصاد الإسلامي والمصرفية الإسلامية المرموقين على المستوى الدولي، ولديه خبرة عريضة تفوق الـ 50 عاماً في هذا المجال، أسس خلالها كل من مجموعة دله السعودية ومجموعة البركة المصرفية. هذا وقد تمتع الشيخ صالح كامل بعضوية مجالس إدارات العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية. كما أنه يرأس حالياً مجلس إدارة كل من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وكذلك دله البركة القابضة، البحرين. وتقديراً لإنجازاته ودوره في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي، والتي جسدت في فلسفة المجموعة من خلال مفهوم "أعمار الأرض"، فقد حصل الشيخ صالح كامل على أعلى الجوائز والشهادات والأوسمة من قبل العديد من الدول والمؤسسات طوال الفترة السابقة.

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ عبدالله السعودي شخصية ليبية مصرفية عالمية رائدة ومرموقة، ولديه خبرة تتجاوز الـ 50 عاماً. وهو حاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة. وقد عمل الأستاذ عبدالله في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاماً شغل خلالها مناصب مختلفة شملت مدير الإدارة المصرفية ورئيس إدارة الاستثمارات الخارجية، ثم قام بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، الذي تولى رئاسته خلال الفترة من العام 1972م إلى 1980م، وقد تمكن خلال هذه الفترة من تأسيس فروع لهذا المصرف على مستوى العالم. الأستاذ السعودي هو أيضاً مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980م حتى 1994م، كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة) البحرين في عام 1982م، وبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في أوائل الثمانينات. بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار الأستاذ عبدالله السعودي من قبل ممثلي الحكومات والمصارف التجارية الدولية الذين حضروا اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين للحصول على لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً" في العام 1980م. ونتيجة لذلك تم تكريمه من قبل جامعة جورج تاون في واشنطن. كما منح جائزة "أفضل شخصية مصرفية" في العام 1991م من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية في نيويورك، وهو أول شخصية تتل جائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام 1993م من اتحاد المصارف العربية. وتقديراً لجهوده في تطوير العلاقات المصرفية العربية الأوروبية، تم منحه عدة أوسمة وميداليات ذهبية خلال مسيرته المهنية من أبرزها جائزة ملك أسبانيا والرئيس الإيطالي في العام 1977م والميدالية الكبرى من رئيس جمهورية تونس عام 1993م. كما منح في عام 2012م جائزة النزاهة العربية من الاتحاد العربي لمكافحة التزوير - التابع للجامعة العربية. يشغل الأستاذ عبدالله حالياً منصب الرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبدالله السعودي ومشاركوه" ذ.م.م في البحرين، ورئيس المصرف المتحد للتجارة والاستثمارات، طرابلس، ليبيا.

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



الأستاذ عدنان يوسف شخصية مصرفية بحرينية مرموقة حاصل على درجة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال بالمملكة المتحدة. الأستاذ عدنان عضو في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها ورئيسها التنفيذي منذ أغسطس 2004م، ويرأس كذلك مجالس إدارة كل من البنك الإسلامي الأردني وبنك البركة الجزائر وبنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا وبنك البركة مصر وبنك البركة لبنان وبنك البركة سورية وبنك البركة السودان وبنك البركة (باكستان) المحدود، وهو أيضاً نائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، وعضو مجلس الإدارة في بنك البركة تونس. يتمتع الأستاذ عدنان بخبرة مصرفية دولية تزيد على 38 عاماً، تشمل العديد من المؤسسات المالية والمنظمات الاجتماعية، وقد حاز لمرتتين على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية" التي يمنحها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية. وفي مايو 2007م تم انتخابه رئيساً لاتحاد المصارف العربية ثم أعيد انتخابه في مايو 2010م لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات. كما حاز على جائزة تتويج للتميز في القيادة والأداء المؤسسي فئة "القيادة الحكيمة في مجال الصيرفة العربية عام 2012م" المقدمة من المنظمة العربية للتنمية الإدارية وهي منظمة تتبع لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع أكاديمية تتويج. كما حصل أيضاً على جائزة "التميز في الإنجاز" لعام 2012م المقدمة من بيت التمويل الأمريكي "لأربا" تقديراً لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم.

الأستاذ/ عبدالإله عبد الرحيم صباحي عضو مجلس الإدارة



الأستاذ عبدالإله صباحي مصرفي سعودي معروف، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم المحاسبية من كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية. له خبرة في مجال الصيرفة الدولية تزيد عن 32 عاماً، قضى اثنا والعشرين عاماً الأخيرة منها مع مجموعة دله في المملكة العربية السعودية. ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس في مجموعة دله وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، والشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطوير والاستصلاح والاستثمار بتونس. كما إنه عضو مجلس إدارة في كل من شركة دله البركة القابضة في البحرين، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، والبنك الألباني المتحد في ألبانيا، وعدداً من الشركات العالمية الأخرى.

مجلس الإدارة (تتمة)

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل

نائب رئيس مجلس الإدارة



الأستاذ عبدالله صالح رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد شغل الأستاذ عبدالله العديد من المناصب القيادية في مجموعة دله ولديه خبرة تزيد عن 25 عاما في مختلف المجالات، حيث ترأس إدارة الاستثمارات العقارية والإمدادات المركزية خلال الفترة من 1988م-1989م، ومن ثم تولى منصب مساعد الرئيس للشؤون التجارية خلال الفترة من 1989م-1995م، ثم نائب الرئيس لقطاع الأعمال خلال الفترة من 1995م-1999م. وهو حاليا يشغل منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دله. علاوة على ذلك فيتولى الأستاذ عبدالله منصب رئيس مجلس الإدارة في كل من شركة عسير، وشركة أملاك للتطوير والتمويل العقاري، ومؤسسة عكاظ للصحافة والنشر وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة مدينة الملك عبدالله الاقتصادية (إعمار) بالإضافة لعضويته في مجلس إدارة بنك الجزيرة. وهو شخصية نشطة جدا في مجال العمل العام ويتمتع بعضوية العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية منها، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة لدورتين (سابقاً) ، وعضو منظمة الرؤساء الشباب، عضو جمعية أصدقاء السعودية، عضو مجلس أمناء صندوق المؤمية، وعضو مجلس أمناء منتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال.

الأستاذ/ صالح محمد اليوسف

عضو مجلس الإدارة



الأستاذ صالح اليوسف رجل أعمال كويتي مرموق يحمل درجة البكالوريوس في التجارة من جامعة الكويت، ولديه خبرة مصرفية تتجاوز الـ 31 عاماً. وكان الأستاذ صالح قد شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي خلال الفترة من 1988 م - 2005 م، وقبل ذلك كان قد شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي والبنك المركزي الكويتي، كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية - البحرين، ورئيس مجلس مستشاري بنك المؤسسة العربية المصرفية - فرانكفورت، كما كان عضواً في مجلس إدارة مجموعة الأوراق المالية 1986م، وكذلك مجالس إدارات عدد من المؤسسات المالية منها مجلس إدارة بنك الخليج - الكويت، والمؤسسة العربية المصرفية - البحرين، البنك الأهلي المتحد - لندن. كما شغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة حتى سبتمبر 2010م، وعضو مجلس إدارة مؤسسة الخليج للاستثمار حتى إبريل 2010م وعضو مفوض في مجلس المفوضين بهيئة أسواق المال - الكويت، من سبتمبر 2010 حتى فبراير 2012. وهو حالياً عضو بمجلس إدارة بنك البركة لبنان.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل عضو مجلس الإدارة



الأستاذ يوسف بن فاضل مصري إماراتي مرموق، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا بولاية واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية. ولديه خبرة تمتد لأكثر من 28 عاما. وقد تقلد الأستاذ يوسف العديد من المناصب التنفيذية العليا في بنك أم القيوين الوطني خلال الفترة من 1984 م حتى 1998م، وذلك حتى التحاقه ببنك دبي الإسلامي كمدير تنفيذي للاستثمار وذلك خلال الفترة من 1999م - 2002م. ومن ثم تعيينه في العام 2003م مديراً عاماً لشركة الإمارات المالية. وكان الأستاذ يوسف قد تمتع بعضوية مجالس إدارات العديد من المؤسسات المالية منها على سبيل المثال شركة الاتحاد للتأمين، الإمارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك البوسنة الدولي، وعضو مجلس إدارة سابق في شركة دبي الإسلامية للتأمين. وهو كذلك عضو بمجالس إدارات كل من بنك البركة الإسلامي - البحرين، مصرف عجمان، وشركة غلفا للمياه المعدنية.

الدكتور/ باسم عوض الله عضو مجلس الإدارة



الدكتور باسم عوض الله شخصية أردنية مرموقة، وقد حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في المملكة المتحدة عام 1985 م و 1988 م ودرجة بكالوريوس العلوم في العلاقات الدولية من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1984 م. ولديه خبرة تزيد عن 27 عاما في عدد من المجالات. وقد عمل الدكتور باسم عوض الله في مجال الصيرفة الاستثمارية في المملكة المتحدة خلال الفترة من 1986م وحتى 1991م، ثم عاد إلى بلاده ليشغل عددا من المناصب الرسمية منها: السكرتير الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن خلال الفترة من 1992م - 1996م والمستشار الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1996م - 1999م) ومدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999م - 2001م) وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن من أكتوبر 2001 م - فبراير 2005م، وزير المالية خلال الفترة من أبريل 2005م - يونيو 2005م، مدير مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن خلال الفترة من أبريل 2006م - نوفمبر 2007م، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي في الأردن من نوفمبر 2007م - سبتمبر 2008م. تم اختياره كزميل في لي كوان يو في سنغافورة عام 2004م، كما تم اختياره من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في 2005م كقائد عالمي شاب. وقد حصل الدكتور باسم علي وسام الحسين للخدمة المميزة، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى عدد من الأوسمة الرفيعة من عدد من الدول في أوروبا وآسيا. ويشغل الدكتور باسم عوض الله حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المالية والاستراتيجية ومقرها دبي، الإمارات العربية المتحدة.

شركاء في الإنجاز

الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي عضو مجلس الإدارة

الأستاذ إبراهيم الشامسي مصرفي إماراتي مرموق، وهو حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة، ويتمتع بخبرات متنوعة تزيد على 41 عاماً في قطاع الخدمات المالية والمجال الحكومي في دولة الإمارات العربية. وشغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي وعضوية مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت خلال الفترة من 1983م-2010م. وانضم الأستاذ الشامسي لعضوية مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2006م. كما أنه عضو بمجلس إدارة كل من بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سورية.

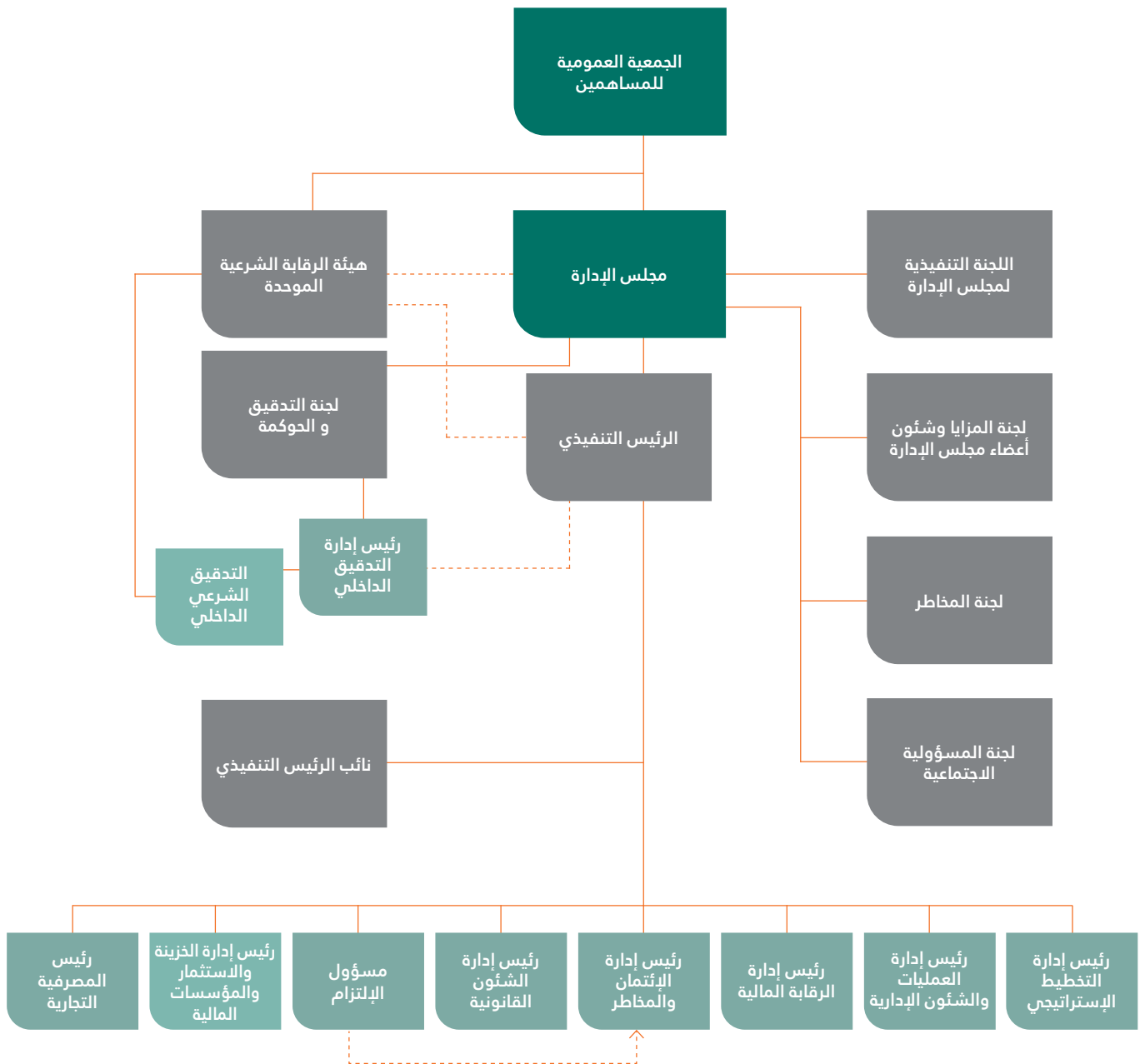


الأستاذ/ جمال بن غليطة عضو مجلس الإدارة

الأستاذ جمال بن غليطة مصرفي إماراتي متميز، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية. تمتد خبرته المصرفية إلى ما يزيد عن 23 عاماً، عمل خلالها في مناصب رئيسية في مختلف التخصصات بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني. ولديه إسهامات مهمة تشمل التخطيط لإطلاق بنك الإمارات الإسلامي، وتأسيس أعمال جديدة في مجموعة بنك الإمارات دبي الوطني بما في ذلك الصيرفة الخاصة وإدارة الأصول وأموال الإمارات، علاوة على الرقابة على نمو أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات. وهو يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي منذ أكتوبر 2011م، وهو المنصب الذي انتقل إليه من منصبه السابق كنائب للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني والمدير العام لقطاع أعمال صيرفة التجزئة وإدارة الثروات. ومنذ تعيينه في هذا المنصب، قاد الأستاذ جمال مسيرة النمو التي حققها مصرف الإمارات الإسلامي ليصبح المصرف الأسرع نمواً في دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار السنوات القليلة الماضية. وأسهم النهج المبتكر الذي اعتمده الأستاذ جمال في إدارة مصرف الإمارات الإسلامي في حصول المصرف على العديد من الجوائز محلياً ودولياً، بما في ذلك جائزة "أفضل بنك إسلامي" في دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى منصبه الحالي، يرأس الأستاذ جمال مجلس إدارة شركة الإمارات للوساطة المالية الإسلامية المحدودة وهو عضو بمجلس إدارة كل من شركة "تنفيذ المحدودة" وشعاع كابيتال.



الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية



شركاء في الإنجاز

الأستاذ/ محي الدين صالح كامل عضو مجلس الإدارة



الأستاذ محي الدين صالح رجل أعمال سعودي معروف، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بخبرة طويلة. ويشغل حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي في مجموعة دله، ونائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في شركة الإعلام العربية. علاوة على ذلك يتمتع الأستاذ محي الدين صالح بعضوية العديد من الشركات والمؤسسات منها: رئيس مجلس إدارة شركة دله للإنتاج الإعلامي وشركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة، وعضو مجلس إدارة في كل من شركة دله للاستشارات العقارية في مصر، شركة المازة للتنمية العقارية في مصر، الشركة العربية للاستثمار العقاري والسياحي في مصر، شبكة راديو وتلفزيون العرب ART، والشركة العالمية للأحداث الرياضية، حيث يشغل فيها أيضاً منصب العضو المنتدب. كما أنه يشغل منصب عضو في لجان تنفيذية لشركة دله البركة القابضة، شركة جبل عمر للتطوير، حلواني أخوان، شركة الخزامي، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، شركة دله الصحية، الصندوق السعودي للفروسيّة، وشركة عكاظ للصحافة والنشر. وهو شخصية نشطة في مجال العمل العام والمجتمع بالسعودية حيث شغل سابقاً عضوية مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة.

الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي عضو مجلس الإدارة



الأستاذ فهد عبدالله الراجحي رجل أعمال سعودي معروف، تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية في مارس 2011م. وهو عضو في مجلس إدارة بنك البركة التركي للمشاركات. ولديه خبرة تمتد لأكثر من 35 عاماً في مختلف مجالات المال والأعمال. والأستاذ فهد حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية (1978م) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية. وهو الرئيس التنفيذي لشركة ف.ا.ر فينشر القابضة منذ عام 2008م، وعضو مجلس إدارة شركة دويتشة الخليج للتمويل. وقد عمل سابقاً مديراً عاماً لمجموعة الخزينة والمؤسسات المالية في بنك الراجحي من فبراير 1995م إلى مايو 2008م. وهو حالياً عضو مجلس إدارة شركة ريسورت للأسمنت وشركة اسمنت نجران ومجموعة بخيت الاستثمارية وشركة تبوك للتنمية الزراعية.

الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الاستراتيجي



يتمتع الأستاذ كريشنا مورثي بأكثر من 37 عامًا من الخبرة في التقارير المالية والإدارية وتمويل المؤسسات وهيكل التمويل، والائتمان، وإدارة المشروعات، والتخطيط الاستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الاستثمارية. وقد عمل الأستاذ كريشنا مورثي في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وبعد أن عمل لعدة سنوات في مجال المحاسبة في كل من الهند والبحرين، انضم الأستاذ كريشنا مورثي للوحدة الخاصة بالصيرفة الاستثمارية التابعة للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، حيث عمل لمدة 11 عامًا قبل الانتقال لإدارة الخزينة بالشركة الأم مسؤول عن إدارة محفظة الصناديق الاستثمارية والعمليات المحاسبية في الخزينة. وبعد ذلك، عمل لمدة سنتين كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج، ومدة أخرى في رئاسة أعمال الحلول المصرفية العالمية في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو - كندا. وبعد ذلك انضم لمجموعة البركة المصرفية في عام 2004م.

الأستاذ كريشنا مورثي حاصل على شهادة الزمالة في المحاسبة وزميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين في الهند. وقد تخرج من الجامعة العثمانية بالهند بدرجة البكالوريوس في التجارة.

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس العمليات والشؤون الإدارية



يتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق الـ 40 عامًا حيث عمل في عدة مناصب قيادية بعدد من المصارف التقليدية والإسلامية. وقد بدأ الأستاذ عبدالرحمن حياته المهنية في بنك حبيب المحدود في العام 1973م ومن ثم عمل مع بنك تشيس مانهاتن - البحرين، وبنك أوف أمريكا - البحرين، وبنك أمريكان اكسبريس - البحرين، وبنك البحرين والشرق الأوسط. وبعد مسيرة مهنية ناجحة مع مصرف فيصل الإسلامي البحرين (بنك الإثمار حالياً)، تم تعيينه في العام 2002م كمساعد للرئيس التنفيذي للعمليات في بنك البحرين الإسلامي، ومن ثم انضم لمجموعة البركة المصرفية في مايو 2006م. ويتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب الآن بعضوية مجلس إدارة بنك البركة الجزائر وبنك البركة (باكستان) المحدود.

والأستاذ عبدالرحمن شهاب حاصل على درجة الماجستير في إدارة أعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة

شركاء في الإنجاز

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
الرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان يوسف يمتلك خبرة تزيد عن 38 عاما في مجال الصيرفة العالمية، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها والرئيس التنفيذي لها منذ أغسطس 2004م. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارة كل من البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة الجزائر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا، بنك البركة مصر، بنك البركة لبنان، بنك البركة سورية، بنك البركة السودان وبنك البركة (باكستان) المحدود. وهو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة كل من بنك البركة الإسلامي - البحرين وبنك البركة تونس.

والأستاذ عدنان أحمد يوسف حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ مجيد حسين علوي
نائب رئيس تنفيذي - رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ مجيد علوي بخبرة تزيد عن 33 سنة في الصيرفة الدولية، خاصة في مجال التدقيق. بدأ الأستاذ مجيد حياته المهنية في بنك ناشيونال دي باريس، فرع البحرين في عام 1981م كرئيس للعمليات، وانتقل بعد ذلك في عام 1988م إلى قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب كرئيس لفريق التدقيق، حيث تولى عمليات تدقيق أعمال البنك بالمركز الرئيسي والفروع والبنوك التابعة للبنك المنتشرة في أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى والعالم العربي. انضم الأستاذ مجيد لمجموعة البركة المصرفية في عام 2000م، وقد كانت لا تزال قيد التأسيس، ليؤسس إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة، والتي هي الآن مسؤولة مراجعة كافة أنشطة البنوك التابعة للمجموعة بالإضافة إلى إدارات المركز الرئيسي في البحرين، والتي تشمل أيضاً مراجعة أنظمة الرقابة على عمل بتقنية المعلومات، وكذلك إجراءات الرقابة لضمان الالتزام بمبادئ الشريعة. يعمل الأستاذ مجيد تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس إدارة المجموعة، ويعمل كسكرتير لها. كما إنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق في جميع البنوك التابعة للمجموعة.

الأستاذ مجيد علوي زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين من المملكة المتحدة 1980م.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد نائب رئيس أعلى - رئيس الشئون القانونية



يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرة مهنية لأكثر من 29 عام من خلال العمل في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية في شركات قانونية محلية وإقليمية ودولية. حيث انضم في عام 2001م بعد مسيرة مهنية حافلة لأكثر من 20 عاما في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان، إلى شركة محاماة في سلطنة عمان مرتبطة بمكتب محاماة دولي كما تم اعتماده من قبل لجنة قبول المحامين للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها. وفي عام 2004م انتقل إلى مملكة البحرين لينضم لبنك البركة الإسلامي كمدير للشئون القانونية، وفي العام 2007م تم تعيينه نائب رئيس أول - رئيس الشئون القانونية والالتزام بمجموعة البركة المصرفية ثم رقي إلى درجة نائب رئيس أعلى، كما ظل يعمل أيضا سكرتيرا لمجلس إدارة المجموعة ولعدد آخر من لجان مجلس الإدارة.

الأستاذ صلاح أبو زيد حاصل على بكالوريوس القانون من جامعة الخرطوم ، السودان.

الأستاذ/ خالد القطان نائب رئيس أول - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية



يمتلك الأستاذ خالد القطان خبرة مصرفية تتجاوز الـ 28 عاما في مجال الخزينة والعمليات. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك الخليج المتحد في العام 1983م كموظف بإدارة العمليات ثم انضم في العام 1988م إلى مصرف الشاميل (بنك فيصل سابقاً) كموظف بإدارة العمليات وتدرج في الوظائف حتى أصبح مديرا بالإئابة لدائرة الخزينة لشئون العمليات، كما عمل مديرا للخزينة ببنك الإسكان خلال الفترة من أبريل 2006م إلى مايو 2007م حيث تولى مسؤولية إدارة كافة عمليات الخزينة بالبنك وكان عضواً في عدد من اللجان الإدارية بالبنك. وقد انضم الأستاذ خالد لمجموعة البركة المصرفية في يونيو من العام 2007م كنائب رئيس، ومن ثم تمت ترقيته إلى نائب رئيس أول رئيس إدارة الخزينة والاستثمار في عام 2008م.

الأستاذ خالد القطان حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة هال ، المملكة المتحدة.

الإدارة التنفيذية (تتمة)

الأستاذ/ حمد عبدالله عقاب
نائب رئيس أعلى - رئيس الرقابة المالية



يتمتع الأستاذ حمد عقاب بخبرة مصرفية تفوق الـ 20 عاما في الرقابة المالية والمراجعة. وقبل انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في فبراير من العام 2005م، عمل الأستاذ حمد كمدير أول للتدقيق الداخلي في مصرف الشامل وقبل ذلك كان عضوا في فريق التدقيق بمجموعة آرثر أندرسون. والأستاذ حمد حاليا نائب رئيس مجلس المعايير المحاسبية والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو كذلك عضو في مجالس إدارة كل من بنك البركة الجزائر، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة التركي للمشاركات. علاوة على ذلك، يشغل منصب رئيس لجنة المخاطر في بنك البركة الجزائر ورئيس لجنة التدقيق في بنك البركة التركي للمشاركات وعضو لجنة التدقيق في كل من بنك البركة الجزائر والبنك الإسلامي الأردني وعضو في لجنة المسؤولية الاجتماعية في البنك الإسلامي الأردني.

والأستاذ حمد عقاب محاسب قانوني معتمد ومحاسب إداري معتمد من الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ جوزيف بيتر سُلاي
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الائتمان المخاطر

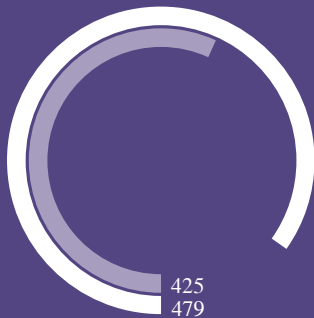


لدي الأستاذ بيتر سُلاي خبرة مصرفية دولية تتجاوز الـ 39 عاما في مجالات الائتمان، إدارة المخاطر، الخدمات المصرفية التجارية، وتمويل التجارة. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك مونتريال الكندي في قسم الصيرفة الدولية ومن ثم أصبح ممثله في الشرق الأوسط بدءاً ببيروت - لبنان، وبعد ذلك في لندن. انضم إلى بنك الخليج الدولي عام 1979م كمسؤول للائتمان والتسويق الإقليمي لمنطقة أوروبا الوسطى ومركزه في لندن. وقد شغل لاحقا عدة مناصب في بنك الخليج الدولي في مجال الائتمان وتنمية الأعمال. وفي العام 2001م تم تعيينه كرئيس للائتمان في بنك الخليج الدولي البحرين، حيث شمل مجال عمله الأنشطة المتعلقة بإدارة الائتمان، الاقتصاد، والجوانب القانونية وما يتصل بها من قضايا. كما كان عضوا بلجنة المخاطر لمجموعة بنك الخليج الدولي. والأستاذ بيتر عضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية منذ سبتمبر من العام 2006م.

الأستاذ بيتر سُلاي حاصل على ماجستير الاقتصاد من جامعة بودابست وأيضا على شهادة مصرفية من معهد المصرفيين الكندي وشهادة أخرى في الإدارة من معهد الانسيد - فرنسا.

ملتزمون بخدمة المجتمعات التي نعمل فيها بناءً على القيم التي أرسيناها مع شركائنا.

إجمالي عدد الفروع



2013
2012

حققت البركة نمواً يقدر بـ 13%
في شبكة الفروع من خلال إفتتاح
54 فرعاً جديداً حول العالم.

تقرير مجلس الإدارة

نظرة على الإقتصادات العالمية والإقليمية

من الواضح ان معظم الإقتصادات المتقدمة والكبرى قد بدأت في إظهار مؤشرات جيدة للتعافي الإقتصادي وتحقيق النمو. ويبدو هذا جلياً، كما في حالة الإقتصادات الكبيرة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، ودول منطقة اليورو، والتي توصف بكونها المحركات الرئيسية للإقتصاد العالمي، حيث إنها جميعاً قد أظهرت مؤشرات إيجابية لاستمرار النمو في المستقبل، متجاوزة بذلك الفترات الصعبة التي واجهتها. وقد كان أداء كل من الولايات المتحدة والصين جيداً في الربع الثالث من عام 2013، ويبدو أن الزخم يزداد تجاه تحقيق أداء اقتصادي أقوى في المستقبل، حيث يتوقع أن تحقق الولايات المتحدة معدل نمو قدره 1.8% عن كامل السنة وأن تتغلب الصين على انتكاسة منتصف العام لتنتهي السنة بمعدل نمو قدره 7.7%. أما منطقة اليورو، فعلى الرغم من تسجيلها تراجعاً بنسبة 0.4% في الناتج المحلي الإجمالي السنوي للمنطقة ككل (مع وجود تباين ملحوظ في نتائج الدول الأعضاء) يبدو أنها مهيأة للعودة إلى النمو الإيجابي في عام 2014. من جهة أخرى يستمر الانتعاش الاقتصادي في اليابان، مع وجود بعض الانتكاسات، وتشير التقديرات إلى أنها ستنتهي السنة بنمو قدره 1.7%. ومن بين الإقتصادات الهامة الأخرى، حققت روسيا نمواً بنسبة 1.5% وكوريا الجنوبية بنسبة 2.7% وكندا بنسبة 1.7%، بينما يبدو أن بريطانيا قد خرجت أخيراً من الركود الاقتصادي، محققة نمو إجمالي للسنة بنسبة 1.5%، مع نسبة توسع متوقعة 2.7% لعام 2014.

وتتجلى العلاقة التعاضدية التي بدأت تظهر بين الإقتصادات النامية وإقتصادات العالم المتقدم، في بدء هذه الإقتصادات الانتقال سويًا إلى النمو الإيجابي، أما بالنسبة إلى الأداء الاقتصادي لكثير من الدول التي تعمل فيها مجموعة البركة المصرفية فإن ستة من أصل اثنتي عشر دولة تعمل فيها المجموعة سجلت معدلات نمو قدرها 3.0% أو أكثر بالإضافة إلى أنه من المرجح بعد استكمال البيانات وإتمام عمليات الحساب النهائية أن تكون ثلاث من الدول الستة المتبقية قد حققت نمواً بنسبة 2.0% أو أكثر في عام 2014.

أما على المستوى العالمي والإقليمي، فإن التوقعات أكثر إشراقاً بكثير الآن عن ما كانت تبدو عليه قبل عام، ويدعم ذلك ارتفاع التبادل التجاري العالمي بنسبة 5.2%. ومن المتوقع أن ينمو الإقتصاد العالمي بنسبة 2.7% في عام 2014. إن احتمال تعزيز قوة الإقتصاد الأمريكي وحفاظ الإقتصاد الصيني على معدل نمو بنسبة تفوق 7.0% والتحسين التدريجي في إقتصاد منطقة اليورو، بالإضافة إلى آفاق أفضل بشكل عام في معظم الإقتصادات الرئيسية الأخرى، بالتأكيد يبشر بالخير بالنسبة للمستقبل.



صالح عبدالله كامل - رئيس مجلس الإدارة

النظرة المستقبلية...

نحن في مجموعة البركة المصرفية، كما هو الحال دائماً، ننظر إلى المستقبل بثقة كما لا نتردد في الاستمرار بالمضي قدماً جنباً إلى جنب مع عملائنا، الذين يدركون تماماً أننا إلى جانبهم نسعى لتلبية احتياجاتهم ولمساعدهم في البناء للمستقبل.

وأود بالنيابة عن المجلس أن أتقدم بالشكر للدكتور أنور إبراهيم الذي استقال من عضوية مجلس الإدارة اعتباراً من 16 يوليو 2013 بعد أن خدم كعضو في المجلس لما يقارب ثمان سنوات. ونحن ممتنون كثيراً لتوجيهاته الحكيمة وتفانيه في خدمة مجموعة البركة المصرفية والمجموعة خلال مدة عضويته.

وفي الختام، وكما كنت دائماً، أود أن أعبر نيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، عن تقديرنا لهيئة الرقابة الشرعية بالمجموعة ولمصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين وللسلطات الرقابية في جميع الدول التي نتواجد فيها وحدات المجموعة على توجيهاتهم القيمة ومساعدتهم لنا خلال عام 2013.

عن مجلس الإدارة



صالح عبدالله كامل

رئيس مجلس الإدارة

إننا نعتقد أن الانعكاسات الإيجابية للانتعاش التدريجي في الاقتصاد العالمي، سوف تكون لها تأثيرات محفزة على اقتصادات الدول التي تتواجد فيها مجموعة البركة المصرفية. وعلى حسب رأي منظمة التعاون والتنمية OECD فإن الأخطار المحتملة، ستكون مرتبطة بشكل مباشر بالطبيعة الضعيفة للانتعاش في دول الاتحاد الأوروبي - ولا سيما في منطقة اليورو - وهذا بدوره سيؤثر على تدفقات التجارة والخدمات بين أوروبا ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وما يترتب على ذلك من تضائل محتمل لتأثير برنامج الولايات المتحدة للتيسير الكمي على اقتصادات الأسواق الناشئة مثل الهند وتركيا وجنوب أفريقيا والبرازيل خلال عام 2014.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه السانحة الطيبة وأهنئ جميع الوحدات بالنتائج الإيجابية التي حققتها لهذا العام في ظل العديد من الصعوبات التي مرت بها. ومرة أخرى لقد أثبتت مجموعة البركة المصرفية وبجدارة بأن إستراتيجيتها لا تزال سليمة وقادرة على تحقيق نمو وربحية متواصلين.

وإيماناً منا بأهمية الحفاظ على ثقافة مخاطر وحوكمة مؤسسية سليمة، باعتبارها عملية مهمة ومستمرة في مجموعة البركة المصرفية، سوف نواصل مهمة تعزيز الضوابط الداخلية وطرق وإجراءات إدارة المخاطر لضمان التحسين المستمر في جودة الأصول، وفي نفس الوقت سنسعى دائماً لتحقيق التوازن الأمثل في نسبة التكلفة إلى المنافع في جميع وحدات المجموعة، وبالتالي تحقيق عوائد متعاضمة ومستمرة للمساهمين.

إن جميع وحداتنا التابعة منخرطة بنشاط في تطوير المنتجات، وستواصل هذه الوحدات داخل أسرة مجموعة البركة استحداث وتقاسم منتجات جديدة ومبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وخدمات مصممة لتلبية احتياجات عملائنا.

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

الأداء في عام 2013

مرة أخرى يسعدني الإشارة إلى أن غالبية وحداتنا التابعة قد نجحت في تسجيل نتائج إيجابية لهذا العام. ومن الوحدات التسع التي سجلت أرباحاً صافية تمكنت ثمانية منها من زيادة أرباحها أو تحويل نتائج سلبية سابقة إلى أرباح. وعلاوة على ذلك، من الوحدات الثلاث التي سجلت خسائر، سجلت وحدتان منها خسارة أقل من عام 2012.

وفي ضوء أداء المجموعة في عام 2013 أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 3.5% من رأس المال المدفوع وهو ما يعادل 36.69 مليون دولار، بعد تحويل 14.45 مليون دولار للاحتياطي القانوني، أما ما يتبقى من صافي الدخل، والذي بلغ 93.37 مليون دولار فسيتم تحويله للأرباح المستبقاة. كذلك أوصى المجلس أيضاً بتوزيع أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل 23 سهم وسيتم استقطاع هذا المبلغ وقدره 45.58 مليون دولار من الأرباح المستبقاة. كما أوصى المجلس بتوزيع مكافآت بمبلغ 1.00 مليون دولار تدفع بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

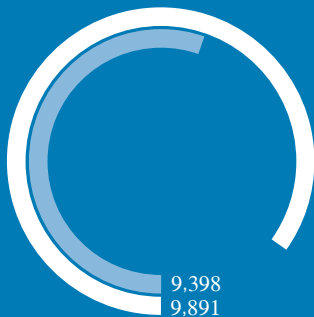
لم تكن هناك ملكية كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة أو فريق الإدارة التنفيذية في أسهم مجموعة البركة المصرفية (باستثناء حصة ملكية رئيس المجلس) كما لم تكن هناك أية متاجرات كبيرة في أسهم الأعضاء خلال عام 2013. وتفاصيل الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية مذكورة في الإيضاحات الملحق بالبيانات المالية الموحدة.

بلغت حصة المجموعة من إجمالي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة، بما في ذلك حصتها كمضارب، 431 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 6% عن عام 2012، بينما ارتفع الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية التي قامت بها وحدات المجموعة وحصتها كمضارب من إدارة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار الغير مدرجة في الميزانية بنسبة 14% ليبلغ 239 مليون دولار. بعد إضافة الإيرادات التشغيلية الأخرى والدخل من الخدمات المصرفية، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة 909 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 3% عن العام السابق. وفي المقابل ارتفعت مصروفات التشغيل الإجمالية بنسبة 7% لتبلغ 489 مليون دولار، مما أدى إلى تحقيق صافي دخل قبل المخصصات والضرائب بمبلغ 420 مليون دولار، مقارنة بمبلغ 422 مليون دولار في عام 2012. وبعد تجنيب المخصصات التحوطية والضرائب، بلغ صافي الدخل للسنة 258 مليون دولار، بزيادة قدرها 10% مقارنة بمبلغ 235 مليون دولار تم تحقيقه في عام 2012.

ومن ناحية أخرى، لقد تم تمويل التوسع في الأصول المصرفية للمجموعة عن طريق ارتفاع بنسبة 8% في حسابات العملاء التي بلغت 17.74 مليار دولار بالإضافة إلى المطلوبات الأخرى بما في ذلك الاقتراض الطويل المدى على مستوى الوحدات التابعة. وقد شهدت جميع بنود الميزانية نمواً إلا في المشاركات والذمم المدينة للإجارة والموجودات الغير ملموسة والموجودات الأخرى. هذا وقد بلغ إجمالي أصول المجموعة في نهاية السنة 20.97 مليار دولار، بزيادة 10% عن عام 2012.

تلتزم البركة بتطوير مهارات وقدرات موظفيها، باعتبارهم رأس المال الأساسي في تحقيق نجاحاتها.

إجمالي عدد العاملين



2013
2012

قمنا خلال العام
2013 باستثمار أكثر
من 3 مليون دولار
أمريكي في التدريب
والتأهيل.

تقرير الرئيس التنفيذي

المناقشة وتحليل الإدارة

شهدت العديد من الدول التي تعمل فيهما مجموعة البركة المصرفية، انتعاشاً اقتصادياً ملحوظاً، تم تلّمس بوادره منذ نهاية العام الماضي. حيث حافظت معظم الوحدات التابعة للمجموعة على - بل وزادت من - ربحيتها، على الرغم من تحقيق هذه المكاسب بصعوبة في بعض الحالات وغالباً ما تم فقدانها جزئياً مرة أخرى بسبب تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي. لذلك نحن سعداء بالنتائج التي سجلتها وحداتنا التابعة وبأنها جميعها قد أثبتت قدرتها على تحقيق أداء مستدام حتى في الظروف الصعبة.

شهدت الأصول الإجمالية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية نمواً في 2013 بنسبة 10% لتبلغ 20.97 مليار دولار، حيث ارتفع إجمالي عمليات التمويل والاستثمارات بنسبة 7% ليبلغ 15.36 مليار دولار. وفي حين أنه بالأرقام المطلقة كان الجزء الأكبر من هذا النمو في الذمم المدينة لبيع المراجعة التي ارتفعت بمبلغ 0.34 مليار دولار، إلا أن النمو كان أكثر اعتدالاً كنسبة إذ أنه يمثل 3% من تلك المحفظة. ومن الناحية النسبية، كانت محافظ التمويل التي شهدت أكبر توسع في جميع وحدات المجموعة هي محفظة الاستصناع التي حققت نمواً بنسبة 49% والمضاربة التي سجلت نمواً بنسبة 45% والإجارة المنتهية بالتمليك التي سجلت نمواً بنسبة 31%. ومن ناحية أخرى قابل الزيادة الكبيرة في الطلب على هذه المنتجات وإلى حد ما انخفاض في محفظة المشاركة، حيث انخفضت بنسبة 3%. أما بالنسبة للمحافظ الاستثمارية للمجموعة فنلاحظ النمو المعتبر في الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي ارتفعت في مجموعها أكثر من الضعف، بينما ارتفعت الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة بنسبة معتبرة وقدرها 9%.

وبشكل عام، لقد كان النمو موزعاً على جميع الوحدات التابعة. ومع ذلك، فقد كان تأثير تقلبات سعر صرف العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي على الأصول والربحية للوحدات التابعة الفردية هذا العام أكبر من ذي قبل، حيث أنه أدى في بعض الحالات إلى تحويل الزيادة إلى انخفاض والنمو إلى تراجع. على سبيل المثال، نلاحظ أن إجمالي أصول الوحدات التابعة في تركيا وجنوب أفريقيا وسورية قد نمت بشكل ملحوظ بقيمة عملاتها المحلية، إلا أنه بقيمة الدولار الأمريكي كان هذا النمو أقل بكثير، أو حتى سلبياً. كما يمكن أيضاً ملاحظة تأثير مماثل على الربحية المحققة من قبل تلك الوحدات التابعة، وكذلك الحال مع الوحدة التابعة في السودان.

شهد بنك البركة التركي للمشاركات (بنك البركة تركيا) زيادة قدرها 40% في إجمالي الأصول ولكن بسبب انخفاض قيمة الليرة التركية فإن ذلك لا يعادل سوى زيادة بنسبة 18% من حيث القيمة بالدولار الأمريكي. وكما كان سابقاً، كان النمو في أغلبه في عمليات التمويل بالمراجعة، على الرغم من أنه كانت هناك أيضاً زيادة كبيرة في استثمارات الوحدة، وخصوصاً الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة. أما في البنك الإسلامي الأردني (بنك البركة الأردن) فقد ارتفعت الأصول بنسبة 9%. وحيث أن الزيادة بنسبة 27% في عمليات التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك قد قابلها بشكل شبه كامل انخفاض في عمليات التمويل الأخرى والاستثمارات، كان معظم صافي النمو في



عدنان أحمد يوسف - عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ولقد تشرفت مجموعة البركة المصرفية باختيار مجلة غلوبال فاينانس لها لمنحها جائزتها السنوية "أفضل بنك إسلامي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا" نظرا لما تتمتع به البركة من دور مرموق في خدمة الصيرفة الإسلامية وقدرتها على مواصلة النمو المستدام، ومعاييرها المهنية وجودة المنتجات والخدمات التي تقدمها لعملائها، بالإضافة إلى الأصالة والابتكار في المنتجات والخدمات المصرفية. وفي نفس الوقت، حصلت خمس من الوحدات المصرفية التابعة للبركة وهي الأردن ولبنان والبحرين والجزائر وجنوب أفريقيا على جوائز غلوبال فاينانس "أفضل بنك إسلامي" كل في بلده. كما حصلت مجموعة البركة أيضا على جائزة "أفضل مؤسسة إسلامية" في منتدى التمويل الإسلامي العاشر في كوالالمبور في أكتوبر 2013، وذلك تقديرا للدور الذي تلعبه المجموعة في تطوير صناعة التمويل الإسلامي. كما تم تكريم المجموعة أيضا من قبل مجلة الأعمال والتمويل بتسليمها جائزة "أفضل مصرف إقليمي للجزيرة - الشرق الأوسط" في حفل جوائز الأعمال والتمويل السنوي المرموق الذي أقيم في دبي في ديسمبر ، وهي المرة الثانية التي تحصل عليها خلال ثلاث سنوات.

استعراض أعمال الوحدات التابعة

فيما يلي استعراض موجز لكل وحدة من وحدتنا التابعة وأنشطتها وأدائها خلال السنة الماضية. جميع المبالغ موضحة بالدولار الأمريكي بما يعادل ما يقابلها من المبالغ بالعملة المحلية التي وردت في ميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر المدققة للوحدات التابعة والتي تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حال عدم وجود معايير محاسبة إسلامية) وبدون إجراء أي تعديل عليها لأغراض توحيد الحسابات على مستوى المجموعة.

والجدير بالذكر، أن كل وحدة من الوحدات التابعة تدار من قبل مجلس إدارة خاص بها والتي بدورها تكون في نهاية المطاف مسؤولة من قبل الشركة الأم، مجموعة البركة المصرفية. يتخذ مجلس إدارة الوحدة التابعة قراراته بشكل لا مركزي لكن ضمن التوجه الاستراتيجي العام للمجموعة مع الالتزام التام بأنظمة البنوك المركزية في بلدانها.

لقد تجسد التزام مجموعة البركة المصرفية بتطوير صناعة التمويل الإسلامي مرة أخرى في رعايتها للندوة السنوية 34 للاقتصاد الإسلامي. ويؤدي هذا التجمع السنوي دورا فريدا كونه يمثل منبرا للمناقشة والتفكير في شئون الصناعة، ومنها:

- نشر الوعي بالفقه الإسلامي فيما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية والمالية المعاصرة
- النظر في المشاكل التي تواجهها المصارف الإسلامية في تطبيق الصيغ المختلفة من التمويل الإسلامي وتبادل وجهات النظر بين علماء الشريعة
- ربط الفقه بالقضايا الاقتصادية المعاصرة ودعم نظرية الاقتصاد الإسلامي في مواجهة النظريات المنافسة
- إثراء مكتبة فقه المعاملات المصرفية والاقتصاد الإسلامي عن طريق المناقشات العميقة التي ينتج عنها إصدار فتاوى جديدة من علماء شريعة مشهورين
- تلبية احتياجات المهتمين بالفقه الإسلامي في المعاملات المصرفية من جميع أنحاء العالم
- تلبية احتياجات جميع وحدات البركة وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية في مجال نظرية الخدمات المصرفية الإسلامية وتطبيقاتها
- ربط فقه معاملات التمويل بمبادئ الاقتصاد
- توفير مرجعية علمية للبحوث واللجان الشرعية والفتاوى الشرعية في إطار العمل المصرفي الإسلامي
- تطوير أدوات تمويل إسلامية تتوافق مع المعايير الفنية والشرعية.

والجدير بالذكر أن ندوة البركة 34 للاقتصاد الإسلامي قد نظرت في مسائل تتعلق بالزكاة والتعامل في الذهب والفضة والمعاملات القائمة على المشاركة والاستثمار بالوكالة.

ترعى مجموعة البركة المصرفية بانتظام مؤتمرات إسلامية وأخرى متنوعة كجزء من التزامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ضمن تلك الفعاليات التي قامت مجموعة البركة برعايتها في عام 2013 - بالتنسيق مع عدد من المؤسسات المعروفة عالميا - كان إطلاق النسخة الثانية من تحدي التمويل الأصغر الإسلامي، وهي مسابقة عالمية يدعى فيها مقدمو منتجات التمويل الأصغر المتوافقة مع الشريعة لتقديم أفكار مبتكرة للنظر فيها. وكان عنوان التحدي لهذا العام: "تحدي التمويل الأصغر الإسلامي 2013: ما بعد المراجعة".

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

27 مليون دولار والمقدم من قبل المساهمين خلال 2013. بينما تم الاستفادة من باقي هذا التمويل الثانوي بشكل مؤقت في توسيع محفظة الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة.

وعلى مستوى المجموعة، مثل مثلت التمويلات والاستثمارات الجزء الأكبر من إجمالي الأصول بنسبة 73%، وبدورها، شكلت الذمم المدينة لبيع المراجعة 69% من محفظة التمويلات والاستثمارات، تليها الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة التي شكلت 14% والإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 6%. لقد نمت ذمم المراجعة المدينة بنسبة 3% مقارنة بعام 2012 لتبلغ 10.63 مليار دولار، في حين أن الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة نمت بنسبة 9% لتصل 2.19 مليار دولار وبينما توسع التمويل بالإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 31% ليبلغ 0.94 مليار دولار.

وقد شهدت حسابات العملاء، بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، نمواً بنسبة 8%، مما يعكس زيادة بنسبة 7% في أكبر مكون لها وهي حقوق أصحاب حسابات الاستثمار. ومن ناحية أخرى ارتفعت حسابات العملاء الجارية والحسابات الأخرى بنسبة 11% و 13% في الودائع ما بين البنوك. أما فيما يتعلق بالبنود التي هي خارج الميزانية فقد ارتفع إجمالي حسابات الاستثمار بنسبة 19% لتبلغ 0.71 مليار دولار، في حين زادت الارتباطات والالتزامات المحتملة بنسبة 4% لتبلغ 4.95 مليار دولار.

كما ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 3% ليبلغ 909 مليون دولار. حيث أن الانخفاض الهامشي في الإيرادات من الخدمات المصرفية والانخفاض في رسوم المضاربة من إدارة حسابات الاستثمار المقيدة قابلها ارتفاع معتبر بنسبة 15% في الدخل من التمويلات والاستثمارات الممولة ذاتياً وارتفاع بنسبة 6% في الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة. وحيث أن المصاريف التشغيلية التي بلغت 489 مليون دولار ارتفعت بنسبة 7% مقارنة مع 2012، بلغ صافي الدخل التشغيلي 420 مليون دولار وهو ما يقل جزئياً عن ما كان عليه في عام 2012. وبعد تجنب مخصصات تحوطية والضرائب بلغ صافي الربح 258 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 10% عن ما تم تسجيله في عام 2012.

واقع الأمر في الأصول السائلة والثابتة. شهد بنك البركة مصر انخفاضاً بنسبة 4% في مجموع التمويلات والاستثمارات من حيث القيمة بالدولار الأمريكي، وهو يمثل انخفاض أكبر بقليل من انخفاض إجمالي الأصول. في بنك البركة الجزائر ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 6%، حيث أن الزيادة بنسبة 10% في مجموع التمويلات والاستثمارات والزيادة في الأصول الثابتة قابلها جزئياً الأصول الغير ملموسة والأصول الأخرى. لقد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة باكستان بنسبة 10%، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع في الأرصدة لدى البنوك الأخرى والاحتياطي المحتفظ به لدى البنك المركزي حيث أن أرصدة التمويلات ارتفعت بنسبة 14% مقابل انخفاض بنسبة 25% في أرصدة الاستثمارات. من ناحية أخرى ارتفع إجمالي الأصول في بنك البركة الإسلامي (بنك البركة البحرين) بنسبة 21%، وكان معظم النمو في محافظ التمويلات والاستثمارات، وخاصة في محفظة المضاربة وكذلك الأصول الأخرى.

وقد أدت زيادة بنسبة 8% في إجمالي التمويلات والاستثمارات في بنك البركة تونس إلى ارتفاع بنسبة 16% في إجمالي الأصول، حيث أن الانخفاض الكبير في التمويلات وخصوصاً المراجعات والبالغ 17% قد قابله ارتفاع أكبر في الاستثمارات المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة. أما في بنك البركة سورية، فقد تحولت زيادة كبيرة بنسبة 44% في إجمالي الأصول بالليرة السورية إلى انخفاض بنسبة 23% من حيث القيمة بالدولار الأمريكي وذلك بسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية. وفي بنك البركة جنوب أفريقيا، تسبب الانخفاض في العملة المحلية لانخفاض إجمالي الأصول بنسبة 4% للمعادل بالدولار الأمريكي حيث انخفضت التمويلات والاستثمارات بنسبة 7% وانخفضت الأصول الثابتة والغير ملموسة والأصول الأخرى بشكل ملحوظ أيضاً. كان الارتفاع بنسبة 19% في إجمالي أصول بنك البركة لبنان نتيجة لارتفاع بنسبة 26% في محافظ التمويلات والاستثمارات وخاصة في محفظة ذمم المراجعة المدينة والتي ارتفعت بنسبة 36%. وبالمثل، شهد بنك البركة السودان زيادة بنسبة 25% في إجمالي الأصول، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع بنسبة 27% في إجمالي التمويلات والاستثمارات - نتيجة التوسع الكبير في ذمم المراجعة بحوالي 65% ومساهمات هامة من محافظ الاستصناع والمشاركة - وزيادة معتبرة في الأصول السائلة والأصول الأخرى. أخيراً، في إيتان كابيتال، وهو أحدث عضو في مجموعة البركة المصرفية، ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 139% بسبب التدشين الأخير الناجح للتمويل بالمراجعة عن طريق استغلال التمويل الثانوي البالغ



1. الأردن	1978	9. باكستان	1991
2. مصر	1980	10. الجزائر	1991
3. تونس	1983	11. أندونيسيا	2008
4. البحرين	1984	12. سورية	2009
5. السودان	1984	13. ليبيا	2011
6. تركيا	1985	14. العراق	2011
7. جنوب أفريقيا	1989	15. المملكة العربية السعودية	2007
8. لبنان	1991		

مكتب تمثيلي

مكتب تمثيلي

فرع لبنك البركة التركي للمشاركات

إتقان كابيتال

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

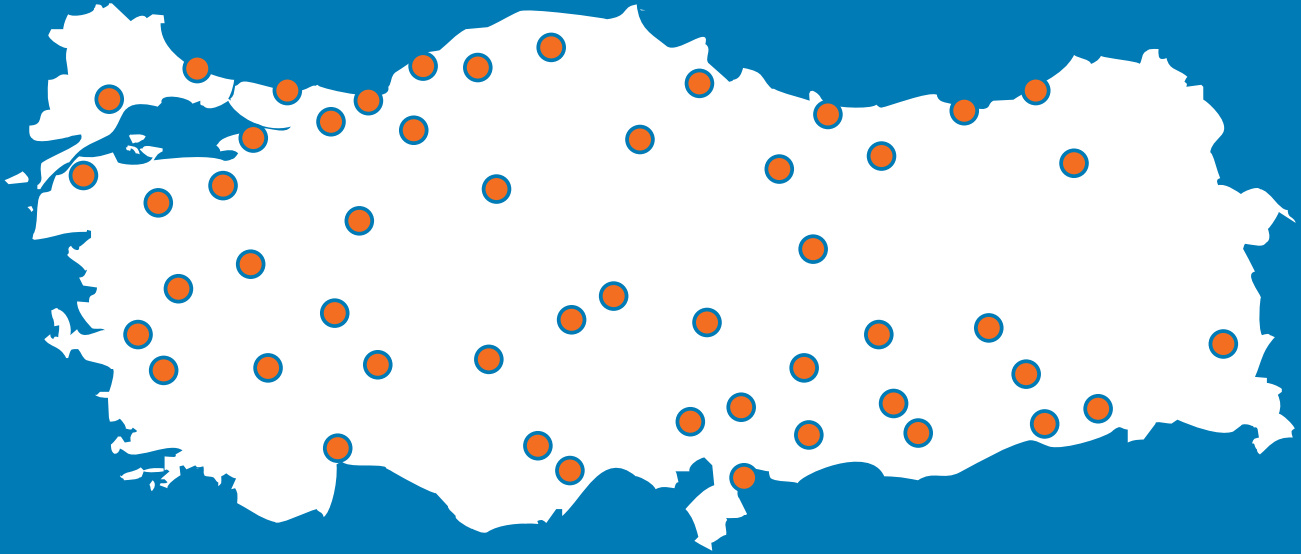


شبكة البركة العالمية
شراكة راسخة برؤية عالمية

بنك البركة التركي للمشاركات

تأسس في عام 1985م، وبدأ العمل في نفس العام. ويدير البنك شبكة مكونة من 167 فرعاً، منها 69 فرعاً في اسطنبول، و 97 فرعاً في المدن والمناطق الصناعية والتجارية الرئيسية في تركيا، وفرعاً واحداً في العراق.

الاسم:	الأستاذ/ فخر الدين ياهشبي
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	سراي مهليسي د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6 عمرانية 34768 أسطنبول تركيا
هاتف:	+90 216 666 01 01
فاكس:	+90 216 666 16 00
	albarakaturk.com.tr



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة التركي للمشاركات

تأسس سنة 1985

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 19% بالليرة التركية و12% بالدولار الأمريكي، ليبلغ 403 مليون دولار، وذلك بشكل رئيسي نتيجة زيادة الدخل الذاتي للبنك للتمويلات بالمشاركة والاستثمارات وكذلك حصة البنك من دخل التمويل المشترك من حسابات التمويل والاستثمار، سواء كمضارب أو كعمول في حد ذاته، بالإضافة إلى زيادة في دخله من التمويل بالمشاركة والإيرادات التشغيلية الأخرى. ارتفع إجمالي الدخل من حسابات التمويل والاستثمارات المشتركة بنسبة 5% بالليرة التركية ولكن انخفض بنسبة 1% بقيمة الدولار الأمريكي، ليبلغ 359 مليون دولار. وبعد توزيع حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل، والتي بلغت 243 مليون دولار، بلغت حصة البنك كرب مال وكمضارب 116 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 22% عن السنة الماضية. كما ارتفع دخل البنك من المبيعات والاستثمارات الخاصة به بنسبة 16% بالليرة التركية و9% بقيمة الدولار الأمريكي ليبلغ 192 مليون دولار، في حين شكلت الإيرادات التشغيلية الأخرى والدخل من الخدمات المصرفية ما تبقى من الدخل التشغيلي. وبعد خصم المصاريف التشغيلية بمبلغ 200 مليون دولار (وهي أعلى بنسبة 4% عن عام 2012)، بلغ صافي الدخل التشغيلي 202 مليون دولار، بزيادة قدرها 20% عن العام الماضي. بعد احتساب المخصصات والضرائب التي كانت أعلى من العام الماضي، بلغ صافي الربح 121 مليون دولار بزيادة قدرها 12% عن عام 2012.

كما تم افتتاح 30 فرعاً جديداً خلال عام 2013 ليصبح مجموع شبكة الفروع 167 فرعاً بنهاية عام 2013 متضمناً فرع واحد في العراق. كما استمر البنك في تركيب أجهزة صراف آلي جديدة في جميع أنحاء البلاد، وبذلك توسعت شبكة الصراف الآلي للبنك إلى 179 جهازاً بعد أن كان لديه 147 في نهاية عام 2012. كذلك استمر تعزيز مجموعة منتجات البنك باستحداث منتجات تمويل جديدة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة (التمويل الأصغر)، وحسابات المشاركة الإلكترونية، وحسابات المشاركة التراكمية وتسهيلات تمويل أطباء الأسنان.

ويعتزم بنك البركة تركيا في عام 2014 الحفاظ على زخم المعدل الحالي للتوسع في الفروع وذلك بالإضافة 23 فرعاً جديداً إلى شبكة فروع ليصل مجموعها إلى 190 فرعاً وفقاً للخطة الحالية التي ترمي إلى إنشاء شبكة فروع تتألف من 330 فرعاً بحلول عام 2018. كما ستوسع شبكة أجهزة الصراف الآلي بشكل مماثل من حيث الوتيرة.

نما الاقتصاد التركي بنسبة منخفضة جداً بلغت 3.9% في عام 2013، وهي نسبة تتخطى النسبة المحققة في عام 2012 ولكنها أدنى كثيراً من نسبة 8.6% التي تم تسجيلها في عام 2011. وواصل العجز الكبير في الحساب الجاري (7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2013) الضغط على الليرة التركية، وقد زاد من هذه الضغوط احتمال التخفيض الوشيك لبرنامج التيسير الكمي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وبالإضافة إلى هذه الظروف أيضاً استمرار ارتفاع معدل التضخم (7.5%) وهو ما يقل قليلاً عن معدل 7.8% الذي تم تسجيله في عام 2012)، الذي اضطر البنك المركزي للحفاظ على سياسة سعر فائدة أعلى من المطلوب، مما يهدد الانتعاش الاقتصادي الضعيف الذي ظهرت ملامحه في وقت سابق من السنة. وقد بلغ انخفاض قيمة الليرة حوالي 18% خلال العام. ولكن ضعف الأداء الاقتصادي تواصل خلال العام الجديد، مما أجبر البنك المركزي على مضاعفة سعر الريبو من 4.5% إلى 10.0% في محاولة لتحسين العملة.

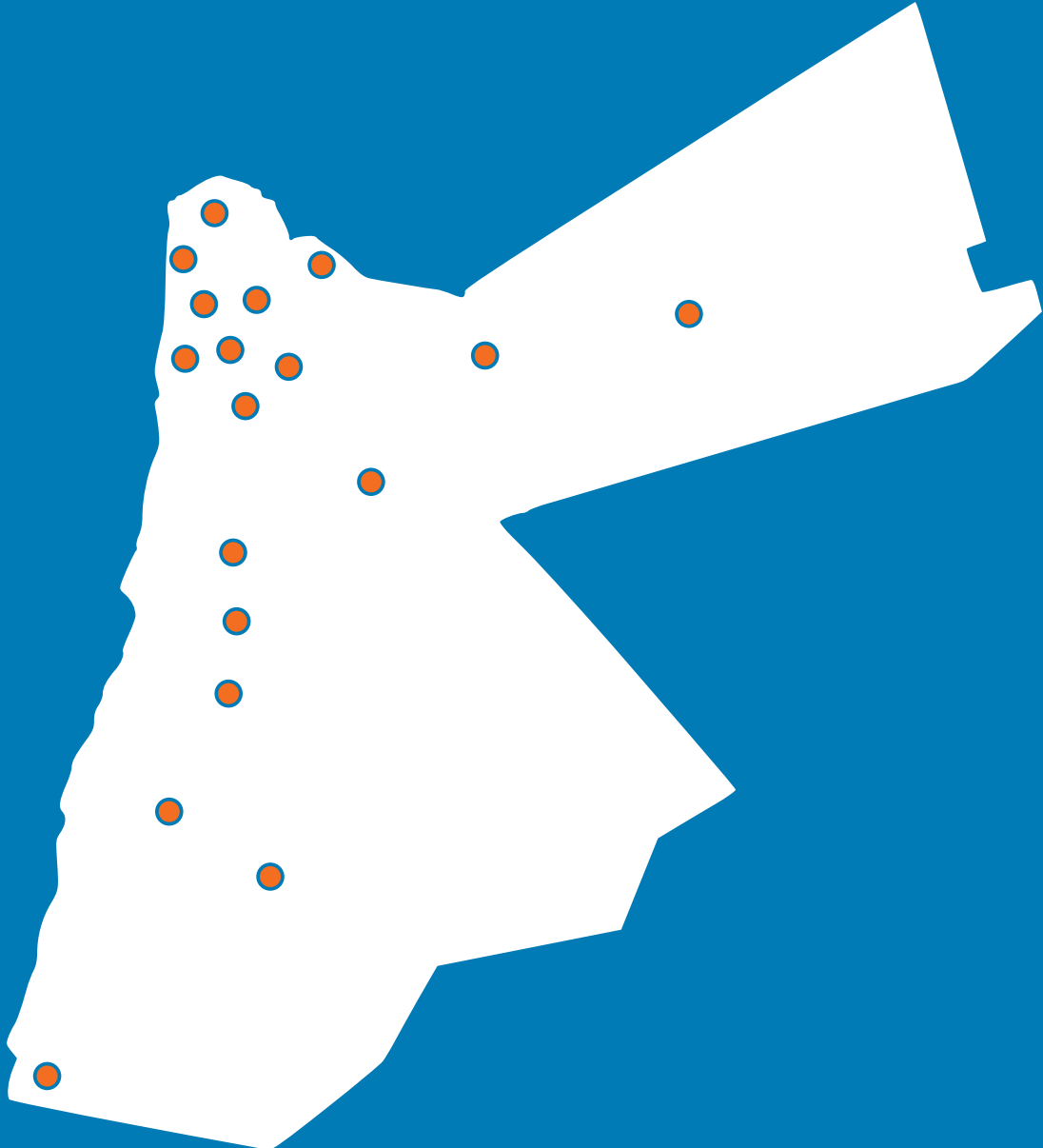
بالنسبة لبنك البركة تركيا، كان قرار الحكومة بإصدار أول صكوك سيادية، بمبلغ 1.5 مليار دولار، مفيداً جداً لأنه مهد الطريق للشركات التركية لجمع أموال من خلال هذه الوسيلة، وأيضاً السماح لبنوك المشاركة التركية في الاستفادة من نافذة السيولة للبنك المركزي. وعلاوة على المشاركة في الصكوك الحكومية، أقفل بنك البركة تركيا بنجاح إصدار صكوك 10 سنوات بمبلغ 200 مليون دولار الخاص بالشريحة الثانية من رأس المال، وبالتالي تحسين النسبة الإجمالية لكفاية رأسماله إلى مستوى صحي بلغ 15.1%. كما حقق البنك نجاحاً كبيراً في إنجاز تمويل مشترك بمراجعة مختلطة لمدة سنة وستين بمبلغ 196 مليون دولار و175.5 مليون يورو.

وقد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة تركيا في عام 2013 بنسبة 40% بالليرة التركية ولكن بنسبة 18% بالدولار الأمريكي، ليبلغ 8.14 مليار دولار، وذلك بسبب التراجع النسبي في قيمة الليرة. وكان هذا التوسع وإلى حد كبير نتيجة زيادة التمويل بالمراجعة الذي انعكس على زيادة بنسبة 12% في الذمم المدينة لبيع المراجعة لتبلغ 5.6 مليار دولار في نهاية العام، وكذلك زيادة بنسبة 46% في محفظة الإجارة المنتهية بالتسليم. وفي جانب المطلوبات، تم بشكل أساسي استخدام الزيادة في حسابات العملاء والحسابات الجارية الأخرى وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 26% و12% لتبلغ 1.2 مليار دولار و4.70 مليار دولار على التوالي بالإضافة إلى ما سبق ذكره من تمويل طويل الأجل في تمويل التوسع في الأصول.

البنك الإسلامي الأردني

تأسس في عام 1978م وهو أول بنك إسلامي في الأردن يقوم بتقديم جميع أنواع الأعمال المصرفية والخدمات التمويلية والأنشطة الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء. يقدم البنك خدماته عبر فروع المنتشرة في كافة أنحاء الأردن والتي يبلغ عددها أكثر من 80 فرعاً متضمنة 15 مكتباً للصرف بالإضافة إلى مكتب جمركي.

الاسم:	الأستاذ/ موسى شحادة
المنصب:	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	ص.ب. 926225 عمان 11190 الأردن
هاتف:	+9626 567 7377
فاكس:	+9626 566 6326
	jordanislamicbank.com



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

البنك الإسلامي الأردني

تأسس سنة 1978

دولار بزيادة قدرها 17% عن عام 2012، بلغ صافي الدخل التشغيلي 92 مليون دولار بزيادة قدرها 24% عن السنة الماضية. بعد احتساب مخصصات ديون أقل ولكن رسوم ضرائب أعلى من العام الماضي، سجل البنك صافي أرباح بمبلغ 64 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 24% عن ما كانت عليه في عام 2012.

كما قام بنك البركة الأردن بافتتاح ثلاثة فروع جديدة خلال العام، ليصل مجموع شبكة فروعه إلى 80 فرعاً ومكتب عملة. ويهدف البنك لتوسعة شبكة الفروع على مدى السنوات الخمس القادمة بإضافة 12 فرعاً جديداً و 8 مكاتب عملة ليصل مجموعها إلى 100 فرع ومكتب عملة بحلول عام 2018. بالإضافة إلى تركيب 12 جهاز صراف آلي إضافياً ليبلغ مجموعها 134 جهازاً، ويهدف البنك لتوسعة هذه الشبكة ليبلغ مجموع أجهزة الصراف الآلي في نهاية الأمر 160 جهازاً.

هذا وقد استمر البنك في إضافة منتجات وخدمات جديدة إلى مجموعته الرائعة، حيث أطلق خلال السنة برنامج تسهيلات "اقرأ" الذي يقوم على أساس الإجارة الموصوفة بالذمة (عقود آجلة) لمساعدة العملاء على تمويل الرسوم الدراسية للمدارس والكليات والجامعات، وبرنامج "بيبك" للمساعدة في تمويل رحلات الحج والعمرة. وإلى جانب هذه المنتجات سوف يضيف البنك تسهيلات أخرى للمساعدة في الحصول على العلاج الطبي في عام 2014. ويشتمل مركز الاتصال الجديد الذي افتتح في عام 2013 على مركز اتصال لإعلام العملاء عن خدمات البنك الجديدة ومساعدتهم على الاستفادة منها. يخطط البنك لتقديم خدمات الجوال المصرفية عن طريق الهواتف الذكية بنظام جديد إلى جانب خدماته الحالية للإنترنت "أي - بانكنغ" وخدمات الرسائل النصية القصيرة. وفيما يتعلق بتقنية المعلومات، يقوم البنك بالعمل على تحويل عمليات إدارة المخاطر والائتمان لتكون مركزية وتنفيذ نظام تصنيف مخاطر جديد.

وفي عام 2013 تشرف بنك البركة الأردن بالحصول على جائزة "أفضل بنك تجزئة إسلامي في الأردن" وجائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الأردن" من مجلة غلوبال فاينانس، وذلك تقديراً للإنجاز الذي حققه على مدى السنوات الأخيرة في استمرار تطوير وإدارة مؤسسة مالية من الطراز الأول.

استمر الاقتصاد الأردني في النمو بثبات حيث وصل معدل النمو إلى 3.2% مقارنة بمعدل 3.0% عام 2012 و 2.5% في العام الأسبق. ومع ذلك أدى ارتفاع أسعار استيراد النفط والغاز إلى زيادة في ميزانه التجاري (والذي كان تاريخياً دائماً سلبياً)، وهو ما يضع ضغطاً إضافياً على العجز في الحساب الجاري والذي ارتفع ليصل إلى -10.3% من الناتج المحلي الإجمالي. كما ارتفع العجز في الميزانية إلى -10.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من ذلك، هناك توقعات جيدة بحدوث تحسن في الأعوام القليلة القادمة. كما إنه من المتوقع أن ينخفض معدل التضخم الذي يبلغ الآن 5.8% بمرور الوقت.

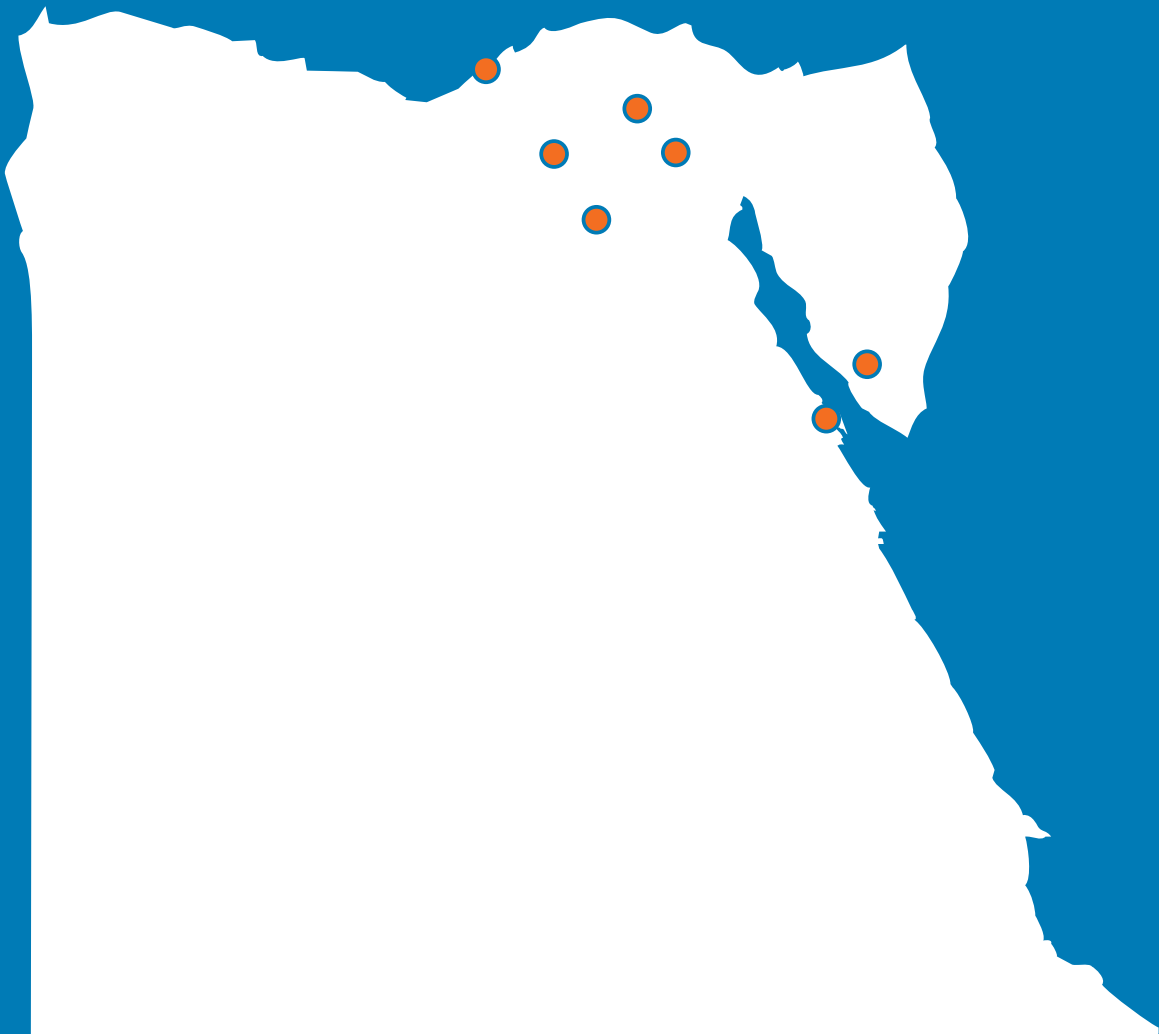
وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الضعيف في البلاد قد أثر على النمو في البنك الإسلامي الأردني (بنك البركة الأردن) إلا أن إجمالي أصول البنك ارتفع بنسبة 9% ليلبلغ 4.63 مليار دولار، وقد تم تمويلها بزيادة كبيرة بلغت 12% في الحسابات الجارية للعملاء وزيادة قدرها 7% في حقوق حاملي حسابات الاستثمار. وقد كانت الزيادة بنسبة 27% في الإجارة المنتهية بالتمليك والزيادة بنسبة 10% في تمويلات المشاركة أكثر من كافية لتعويض انخفاض بنسبة 44% في الاستثمارات المحفوظ بها لأغراض غير المتاجرة، وتم تخصيص الزيادة المتبقية في المطلوبات إلى تمويل الزيادة في الأصول السائلة.

وقد ارتفع إجمالي دخل البنك من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة بنسبة 15% ليلبلغ 234 مليون دولار، حيث بلغت حصة مساهمة المرابحة فيه 191 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 17% عنه في عام 2012، وما تبقى من زيادة الدخل كان ناتجاً عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك التي ساهمت بمبلغ 37 مليون دولار بزيادة قدرها 24%. وبعد احتساب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل - بمبلغ يزيد عن عام 2012 وقدره 97 مليون دولار - وبعد حصة البنك كمضارب، حقق البنك دخلاً بمبلغ 137 مليون دولار من هذا المصدر وهو ما يمثل تحسناً بنسبة 27%. وبإضافة الدخل المكتسب من تمويلات واستثمارات ممولة ذاتياً ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 21% ليلبلغ 164 مليون دولار. وبعد خصم إجمالي المصروفات التشغيلية الذي بلغ 72 مليون

بنك البركة مصر

بدأ نشاطه منذ أكثر من 23 عاماً عمل خلالها وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. يوفر البنك سلسلة من الخدمات والمنتجات والخدمات الادخارية المختلفة التي تتناسب مختلف الفئات، كما يقوم البنك بتوفير التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية في السوق المصري، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع الوطنية المهمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يقدم البنك خدماته المصرفية من خلال 26 فرعاً و4 مكاتب لصرف العملات الأجنبية منتشرة في أهم المدن المصرية.

الاسم:	الأستاذ/ أشرف الغمراوي
المنصب:	نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	60 شارع محي الدين أبو العز ص.ب. 455 الدقي، الجيزة مصر
هاتف:	+2023 748 1222
فاكس:	+2023 761 1436/7
	albaraka-bank.com.eg



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة مصر تأسس سنة 1980

والإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 14% بالجنيه المصري (ولكن بنسبة 1% فقط بقيمة الدولار الأمريكي ليبلغ 103 مليون دولار). ومن ناحية أخرى ارتفع إجمالي المصاريف التشغيلية بحوالي 22% بالعملة المحلية (وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة مصاريف الموظفين والإيجارات وتكاليف أخرى) ولكن بنسبة 8% فقط بالدولار الأمريكي ليبلغ 45 مليون دولار. وبذلك يكون صافي الدخل التشغيلي قد بلغ 58 مليون دولار، بانخفاض يقارب 3% عن ما كان عليه في عام 2012. وبعد احتساب مخصصات ديون ومخصصات ضرائب أقل بلغ صافي الربح للسنة 24 مليون دولار، بانخفاض قدره 5% عن عام 2012.

هذا وقد افتتح بنك البركة مصر 3 فروع جديدة في عام 2013، ليصل مجموع عدد فروعه إلى 26 فرعاً و 4 مكاتب لصرف العملات الأجنبية موزعة على جميع أنحاء مصر. كما يخطط البنك لافتتاح 5 فروع أخرى في عام 2014، وهو بذلك يسير بشكل جيد على طريق تحقيق هدفه بزيادة شبكة فروعه إلى 40 فرعاً بحلول عام 2018. وكجزء من خطته لتطوير وتحديث كافة فروعوه القديمة، اشترى البنك مبنى جديد في وسط القاهرة سيتم نقل فرع الألفي إليه، كما يتم تجديد المقر الجديد الذي تم اقتناؤه مؤخراً لفرع محي الدين أبو العز. وفي الوقت نفسه تم توسعة شبكة أجهزة الصراف الآلي ليبلغ مجموعها 24 جهازاً. كما بدأ البنك العمل خلال السنة في تجهيز المقر الجديد لمكتبه الرئيسي في منطقة القاهرة الجديدة بأحدث أنظمة وأجهزة تقنية المعلومات وغيرها من المعدات، وفي الوقت ذاته تم الانتهاء بنجاح من تنفيذ النظام المصرفي الجديد "إكوجين" بعد نجاح اختبارات تشغيله بشكل منفرد. في أكتوبر أطلق البنك بطاقة البركة البرونزية، وهي أول بطاقة ائتمان إسلامية في السوق المصري، وسيعقب ذلك إصدار بطاقات البركة الفضية والذهبية في عام 2014. كما يخطط البنك أيضاً لإطلاق صكوك جديدة بأجل 3 سنوات، وهو منتج توفير طويل الأجل نسبياً ويتوقع له أن يلقي ترحيباً كبيراً من العملاء.

يفتخر بنك البركة مصر بحصوله على العديد من الجوائز خلال عام 2013 حيث تم منحه جائزة تنويع من قبل أكاديمية تنويع من الإمارات العربية المتحدة كواحد من أفضل البنوك التي تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية، والجائزة الأوروبية عن أفضل الممارسات التي تمنح من قبل الجمعية الأوروبية لبحوث الجودة (إي إس كيو آر)، وجائزة ماجستيك القارات الخمس للجودة والتميز من قبل نادي رابطة الإدارة بطرق أخرى التابع للمؤسسة الأوروبية المرموق ومقره في فرنسا.

مع استمرار حالة عدم اليقين السائدة في أعقاب "الموجة الثانية من الثورة" والتي بدأت في نهاية يونيو 2013 باعتقال الرئيس السابق محمد مرسي ومحاكمته الوشيكة، كان أداء الاقتصاد المصري ضعيفاً نسبياً في الأشهر الماضية. وعلى الرغم من زيادة تحويلات العمال المغتربين إلى الداخل وإيرادات قناة السويس في عام 2013، وارتفاع في قيمة الأسهم في البورصة المصرية، لا تزال الأعمال وثقة المستهلكين في انحسار منخفض. وبالتالي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنسبة 2.0% فقط في عام 2013، وهو ما يماثل الأداء في عام 2012، ويبدو أن النمو سيكون أكثر بقليل في عام 2014. إن العجز في الميزانية الذي بلغ ما يعادل -13.7% من الناتج المحلي الإجمالي يبعث على القلق، على الرغم من أن العجز في الحساب الجاري الذي بلغ -2.5% من الناتج المحلي الإجمالي يعتبر مستداماً. يقدر معدل التضخم خلال العام عند 8.5%، وهو أعلى من عام 2012 ولكن أقل مما كان عليه في عام 2011. وفي الوقت نفسه انخفضت قيمة الجنيه المصري لينتهي السنة بمعدل 6.87 جنيه مصري للدولار مقارنة بمعدل 6.12 جنيه للدولار في نهاية عام 2012.

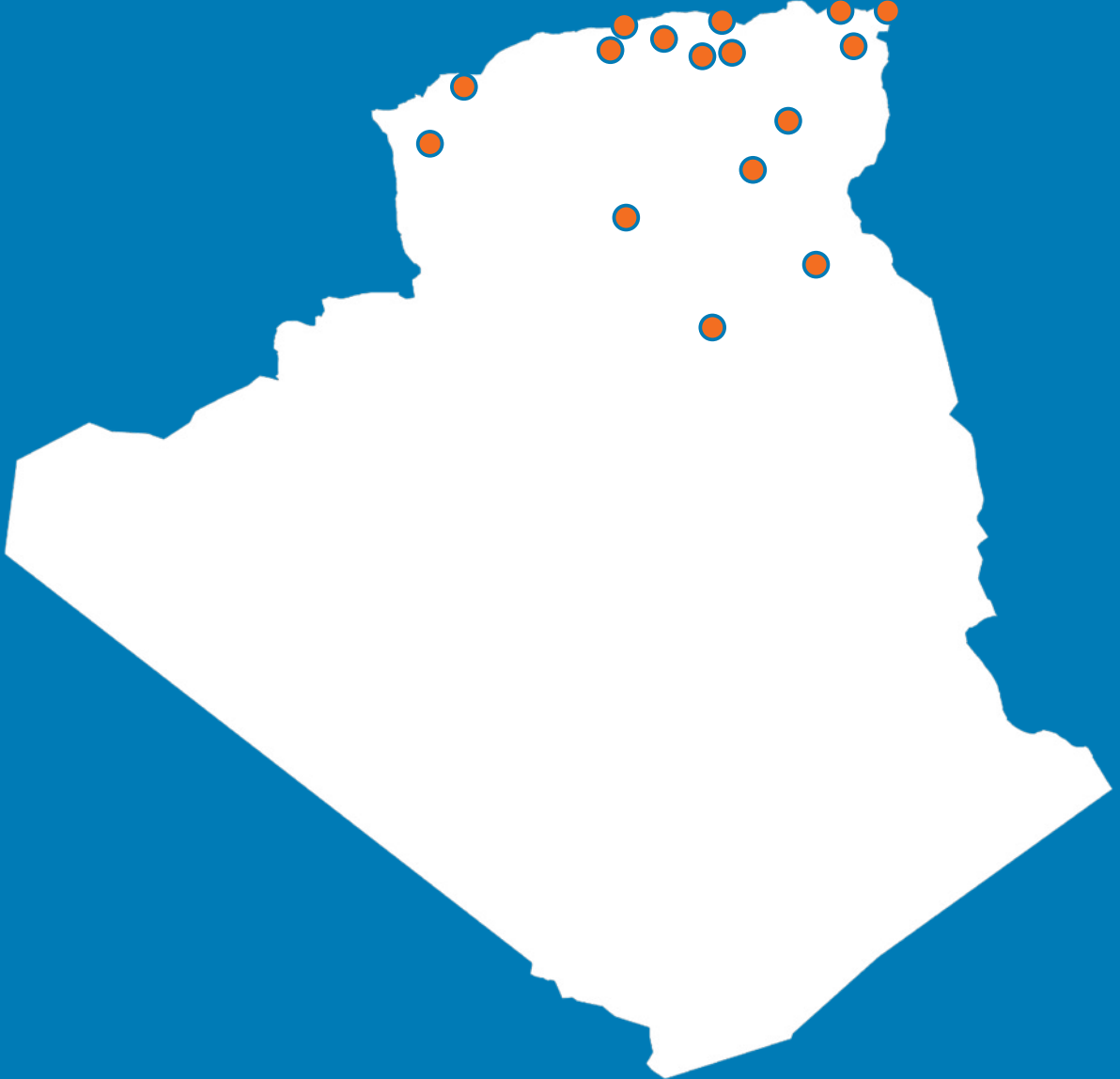
لقد استمر بنك البركة مصر في تبني سياسة تمويل متحفظة في عام 2013. ونتيجة لذلك ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 9% فقط بالجنيه المصري - أما بقيمة بالدولار الأمريكي فقد انخفض إجمالي الأصول بنسبة 3% لتبلغ 2.62 مليار دولار - وكان معظم النمو بالعملة المحلية يعود للاستثمارات المحفوظ بها لأغراض غير المتاجرة وتمويلات المضاربة الأصول السائلة، في حين انخفضت الذمم المدينة لبيع المراجعة. كما وارتفعت حسابات العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 8%، بالجنيه المصري بينما انخفضت بنسبة 4% بالدولار الأمريكي.

ارتفع إجمالي دخل البنك من التمويلات والاستثمارات المشتركة بالجنيه المصري بنسبة 10%، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى العائد من تمويل المراجعة (الذي ارتفع بنسبة 16%) والعائد من المضاربة (الذي ارتفع بنسبة 18%)، على الرغم من أنه من حيث القيمة بالدولار الأمريكي تحول هذا الأداء الجيد إلى حد ما في هذه الظروف الصعبة إلى انخفاض بنسبة 3% ليبلغ 222 مليون دولار. وبعد خصم حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار، التي ارتفعت بنسبة 10% بالجنيه المصري، ارتفعت حصة البنك بما في ذلك الرسوم التي حصل عليها كمضارب بنسبة 9% (وهو ما يعادل انخفاضاً بنسبة 3% من حيث القيمة بالدولار الأمريكي لتبلغ 84 مليون دولار). بعد إضافة الدخل من التمويلات والاستثمارات الممولة ذاتياً من قبل البنك والرسوم والعمولات

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

تأسس في مايو من العام 1991م كأول مصرف إسلامي، وذلك وفقاً للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية. ويدير البنك 26 فرعاً.

الاسم:	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1 طريق الجنوب، بن عكنون الجزائر الجزائر
هاتف:	55 إلى 50 64 91 21 +213
فاكس:	58 64 91 21 +213
	albaraka-bank.com



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

تأسس سنة 1991

وكانت حصة البنك من المحافظ الممولة تمويلًا مشتركًا، بعد احتساب الحصة المخصصة لحقوق حاملي حسابات الاستثمار وإضافة رسوم البنك كمضارب، أعلى بنسبة 16% عما كانت عليه في عام 2012، حيث بلغت 37 مليون دولار. ومع ذلك وبسبب انخفاض المبالغ المحصلة من الرسوم والعمولات المصرفية وإيرادات التشغيل الأخرى (وذلك بسبب قوانين رقابية جديدة تحد من الاستفادة من الفرق في صرف العملة)، كان إجمالي الدخل التشغيلي أقل بنسبة 9% عما كان عليه في عام 2012 إذ بلغ 102 مليون دولار. ومع أن وبسبب ارتفاع المصاريف التشغيلية بنسبة 7% لتبلغ 39 مليون دولار، وبذلك انخفض صافي الدخل التشغيلي بنسبة 16% ليلعب 63 مليون دولار. وحتى بعد إضافة استرداد صافي مخصصات ديون وخصم رسوم ضرائب أقل بلغ صافي ربح السنة 51 مليون دولار وهو ما يقل بنسبة 5% عن ما تم تحقيقه في عام 2012.

بالإضافة إلى 26 فرعًا حاليًا يعتزم بنك البركة الجزائري فتح 4 فروع جديدة في 2014، وبذلك يبلغ مجموع الفروع في شبكة فروع عندئذ 30 فرعًا ضمن إطار استراتيجيته للسنوات الخمس القادمة التي تتوقع أن يصل عدد الفروع إلى 50 فرعًا بحلول عام 2018. كما واستمرت أعمال البناء للمقر الجديد المزمع الانتهاء منه في عام 2014. كما يجري توسعة خدمة الصراف الآلي جنبًا إلى جنب توسعة شبكة الفروع حيث أن هناك حاليًا 16 فرعًا توجد فيها أجهزة صراف آلي تقدم خدمات كاملة، بما في ذلك خدمات الدفع وتحويل الأموال بين الحسابات، والهدف هو أن تكون جميع الفروع في نهاية المطاف تشمل هذه الخدمات. ومن المتوقع أيضًا أن يشهد عام 2014 إطلاق البنك لخدمات الرسائل النصية القصيرة والخدمات المصرفية الإلكترونية. وفي نفس الوقت استمر البنك في تطوير مجموعة منتجاته، حيث تم إطلاق منتج تمويل تأجير العقارات في عام 2013، بالإضافة إلى التمويل الأصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة متنوعة من خدمات التأمين التكافلي وحسابات توفير الحج والعمرة.

وفي عام 2013 حصل بنك البركة الجزائر على جائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في الجزائر" من قبل مجلة غلوبال فاينانس.

نما الاقتصاد الجزائري بنسبة 3.2% في عام 2013، وهو ما يزيد قليلًا عن معدل النمو السابق الذي بلغ 2.5%. وقد حافظت الحكومة على عجز الميزانية والذي وصل إلى - 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية. هذا وقد أدى الميزان التجاري الإيجابي بفضل العائدات المرتفعة للنفط والغاز ومدعوماً بقطاع المواد الغير هيدروكربونية المتنامي إلى فائض في الحساب الجاري بلغ 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل قليلًا عن ما كان عليه في الأعوام السابقة. وقد انخفض التضخم في الأسعار الاستهلاكية من ما يزيد على 8.0% عام 2012 إلى 3.6% هذا العام.

وفي نفس الوقت الذي يتم فيه اتخاذ خطوات لدعم استمرار إنتاج النفط الخام، مثل افتتاح محطة الميرك للمعالجة، تسعى الحكومة إلى تنفيذ استراتيجيتها طويلة الأجل للاستثمار في المشروعات غير هيدروكربونية حيث تأمل في تنويع الاقتصاد وتخفيض معدلات البطالة المرتفعة. كما قامت الحكومة بوضع تدابير جديدة في ميزانية عام 2014 لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

وفي عام 2013 ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 6% ليلعب 1.96 مليار دولار، وقد كان معظم هذا التوسع ناتجًا عن زيادة كبيرة بنسبة 45% في محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك بالإضافة إلى زيادة في عمليات التمويل بالسلم وفئات الأصول الأخرى. وقد قابل إلى حد ما الزيادة في هذه الأصول انخفاض في ذمم بيوع المراجعات بنسبة 5% وتمويلات الاستصناع بنسبة 21%. أما مصادر التمويل فقد ارتفعت بنسبة 8%.

وتماشياً مع هذا الانخفاض في محفظة المراجحة، كان الدخل المشترك من هذا المصدر أقل بنسبة 6% عن العام السابق، إلا أن إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة ارتفع بنسبة 13% ليلعب 59 مليون دولار وذلك أساساً نتيجة لزيادة تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك.

بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م)
تأسس في فبراير 1984م، وهو يعمل كمصرف تجزئة إسلامي. وقد حصل البنك على ترخيص بتوسيع نشاطه في باكستان في العام 1991م. ويدير البنك حالياً شبكة واسعة من الفروع منها 6 فرع مصرفية في البحرين.

الاسم:	الأستاذ/ محمد المطاوعة
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	برج البركة، مبنى رقم: 238 طريق: 1704، مجمع: 317 المنطقة الدبلوماسية، ص.ب 1882 المنامة مملكة البحرين
هاتف:	+973 17 535 300
فاكس:	+973 17 533 993
	albaraka.bh



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب. (م)

تأسس سنة 1984 - البحرين

12 مليون دولار. ومع ذلك، رفع دخل البنك من التمويلات والاستثمارات الممولة من موارد البنك الذاتية والرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى إجمالي الدخل التشغيلي ليبلغ 20 مليون دولار بزيادة 10% عن ما كان عليه في عام 2012. وحيث ظلت المصروفات التشغيلية عند مستوى أقل من عام 2012 بنسبة 2% لتبلغ 19 مليون دولار، بلغ صافي الدخل التشغيلي (وصافي الربح) مليون دولار وهو تحسن جيد مقارنة بصافي خسارة بمبلغ 5 مليون دولار في عام 2012.

وعلى مدى السنوات السابقة قام بنك البركة البحرين بتطوير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك عدد من منتجات التمويل الشخصي وتمويل شراء البيوت والسيارات وبطاقة تقسيط (يتم سدادها عن طريق الأقساط) التي توفر إمكانية القيام بالعديد من معاملات تمويل المrabحة في نفس الوقت من خلال بطاقة واحدة لمساعدة العملاء في شراء مجموعة واسعة متنوعة من الأجهزة الإلكترونية والسلع المنزلية الأخرى، والتأمين التكافلي. وفي عام 2013 أضاف البنك منتجاً مبتكراً جديداً إلى مجموعة تقسيط مبني على مبدأ الإجارة يقوم بموجبه البنك، بصفته المؤجر، بتأجير خدمة قائمة باعتبارها إجارة أجله للعميل، بصفته المستأجر، ويتم الدفع على هيئة أقساط على فترة زمنية محددة. يمكن استخدام هذا المنتج لتمويل التعليم والعلاج الطبي والسفر والسياحة والزواج والحج والعمرة. كما كشف البنك أيضاً عن تسهيلات تقسيط موجهة للمقيمين الأجانب في البحرين وعن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. لعام 2014، يخطط البنك لطرح بوالص تأمين (بانكاشورانس) لتوفير تغطية تأمينية للعملاء على السيارات والسفر والحريق والاستثمارات.

وفي عام 2013 أضاف بنك البركة البحرين عدد 5 أجهزة إلى شبكة الصراف الآلي الخاصة به في البحرين ليصل مجموعها 21 جهازاً. وبعد أن تم تأجيل خطته لافتتاح فرعين جديدين في عام 2013 إلى عام 2014، ستشهد السنة القادمة توسعة شبكة فروع البنك إلى 8 فروع، ويهدف البنك إلى التوسع باطراد بعد ذلك ليصل مجموع الفروع في شبكته إلى 16 فرعاً بحلول عام 2018.

يفخر بنك البركة البحرين بحصوله على جائزة "أفضل بنك إسلامي في مملكة البحرين" في فبراير 2013 من مؤسسة أخبار التمويل الإسلامي، وهي مؤسسة دولية مقرها ماليزيا متخصصة في أخبار قطاع المال الإسلامي. كما فاز البنك أيضاً بجائزة "أفضل بنك إسلامي في البحرين لعام 2012" من مجلة يوروموني و"أفضل مؤسسة مالية إسلامية في البحرين" من مجلة غلوبال فاينانس.

شهد اقتصاد البحرين نمواً بنسبة 3.9% عام 2013، وهو يماثل النمو الذي شهده عام 2012، حيث كان إنتاجه من النفط مستقراً كما ظلت الأسعار العالمية للمواد الهيدروكربونية مماثلة لمستوى الأسعار في عام 2012. وكان الفائض في الحساب الجاري قوياً بنسبة 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من ذلك هناك توقعات بانخفاض هذا بشكل ما ابتداءً من عام 2014 وما بعدها نتيجة لاستمرار عجز الميزانية والذي يقدر حالياً بنسبة - 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل العوامل التي تساهم في زيادة هذا العجز تكلفة مشروعات الإسكان الاجتماعي الجديدة التي يتم إنشاؤها للمساعدة في التخفيف من النقص في الإسكان منخفض التكلفة في المملكة وتدابير لمحاولة تخفيض معدلات البطالة. ولا يزال معدل التضخم مستقراً عند 3.2%.

كان بنك البركة البحرين أحد البنوك الإسلامية الأولى التي أنشئت في البحرين حيث فتح أبوابه للعمل في عام 1984، وفي وقت لاحق مد نشاطه إلى باكستان حيث افتتح عدداً من الفروع ابتداءً من 1991 فصاعداً، وكان يعمل هناك كبنك أجنبي بموجب ترخيص مصرفي تجاري من البنك المركزي في باكستان. وفي عام 2010 استحوذ البنك على بنك محلي في باكستان ودمجه مع فروعه العاملة هناك تحت بنك تابع جديد ليصبح ثاني أكبر مؤسسة مصرفية تجزئة إسلامية في باكستان.

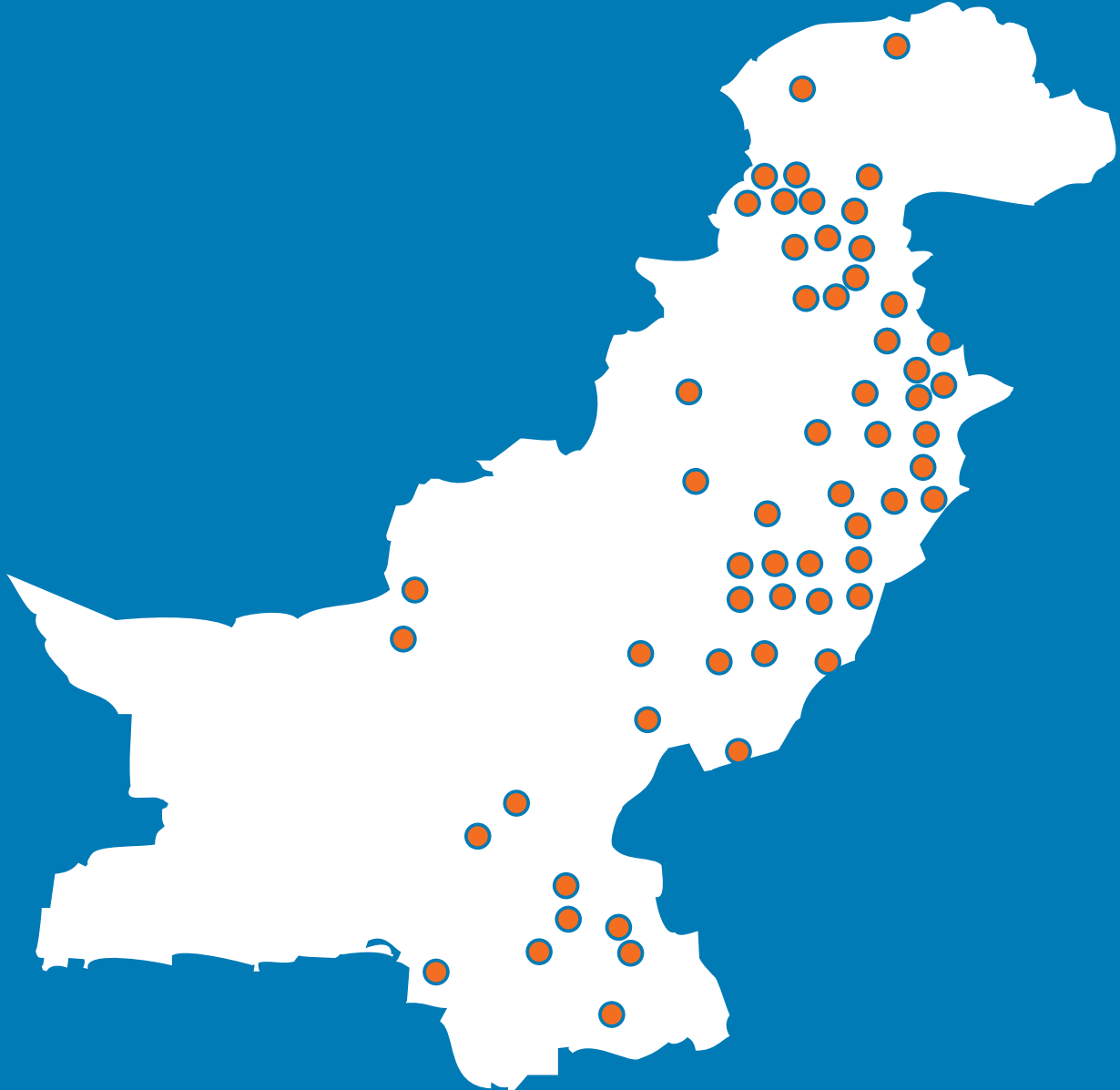
وفي عام 2013 نمت إجمالي أصول بنك البركة البحرين الموجودة في البحرين بنسبة 21% لتبلغ 863 مليون دولار، وكانت معظم هذه الزيادة تعود للنمو في محفظة التمويل بالمضاربة والتي نمت بنسبة 74% ومن الأصول الأخرى، وسجلت زيادة مهمة من محفظة الإجارة المنتهية بالتأمليك والتي نمت بنسبة 12% ومن محفظة التمويل بالمرابحة والتي نمت بنسبة 15% بينما سجلت محفظة المشاركة والاستثمارات المحفوظ بها لغرض غير المتاجرة بنسبة مساهمة أقل. ولقد تم تمويل النمو في الأصول عن طريق زيادة بنسبة 24% في ودائع العملاء بما في ذلك حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

لقد بلغ إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة 25 مليون دولار ليرتفع بنسبة 6% ويعود ذلك إلى حد كبير لزيادات جيدة في الدخل المشترك من تمويلات المضاربة والمشاركة وإلى حد أقل في الذمم المدينة لبيع المrabحة. إلا أنه بعد احتساب حصة أصحاب حسابات الاستثمار من الدخل وحتى بعد إضافة رسوم البنك كمضارب، انخفضت حصة البنك من هذا الدخل بنسبة 5% عن ما كانت عليه في عام 2012 لتبلغ

بنك البركة (باكستان) المحدود

تأسس في العام 1991م كفرع تابع لبنك البركة الإسلامي البحرين من خلال 29 فرع. وفي أكتوبر من العام 2010م تم الاستحواذ على بنك الإمارات الإسلامي العالمي ليشكل ذلك بنك البركة (باكستان) المحدود بشبكة فروع تبلغ 110 فرعاً.

الاسم: المنصب:	الأستاذ/ شفقات أحمد عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	162، مدينة بنغالور شارع فيصل الرئيسي كراتشي باكستان
هاتف: فاكس:	+92 21 34315851 +92 21 34546465
	albaraka.com.pk



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م) (يتبع)
بنك البركة (باكستان) المحدود
 تأسس سنة 2010

لقد ارتفعت إجمالي أصول بنك البركة باكستان بنسبة 10% في عام 2013 لتبلغ 825 مليون دولار، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى زيادات في الذمم المدينة لبيوع المrabحة والأصول السائلة للبنك. كما ساهمت في هذه الزيادة أيضا محافظ المشاركة والاستصناع والسلم والإجارة المنتهية بالتملك، مع أن ذلك قابله انخفاض بنسبة 25% في الاستثمارات المحقظ بها لأغراض غير المتاجرة. وقد ساعد في تمويل هذه الزيادات نمو في حسابات العملاء بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 10% خلال العام.

وعلى الرغم من النمو في قاعدة الأصول، فقد انخفض إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 13% ليبلغ 53 مليون دولار، ذلك بأن الإيرادات من معظم فئات الدخل قد انخفضت فيما عدا تمويل السلم الذي بلغ دخله ما يقارب 4 مليون دولار أي بزيادة قدرها 200% وزيادة طفيفة في الدخل من تمويلات المشاركة. وكذلك انخفضت حصة البنك من الدخل من هذا المصدر بما في ذلك حصته كمضارب بنسبة 3% لتبلغ حوالي 11 مليون دولار. وبعد إضافة مجموع دخل البنك من المبيعات والاستثمارات الخاصة به والرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 12% مقارنة بعام 2012 ليبلغ ما يزيد عن 23 مليون دولار. وحيث أن المصاريف التشغيلية قد بقيت عند نفس المستوى والبالغ 20 مليون دولار. بلغ صافي الربح التشغيلي 3 مليون دولار مقارنة بأقل من 0.2 مليون دولار في عام 2012. وبعد خصم مخصصات الديون التي كانت عند مستوى أقل من عام 2012 وانخفاض رسوم الضرائب، بلغت صافي خسارة السنة 0.2 مليون دولار، وهي نتيجة أفضل من خسارة عام 2012 التي بلغت 6 مليون دولار.

افتتح البنك 16 فرعاً جديداً خلال العام مع التركيز على المناطق الزراعية والريفية من البلاد، مما رفع مجموع شبكة الفروع إلى 110 فروع تغطي 63 مدينة وبلدة في باكستان. وبموجب خطته الخمسية يعتزم البنك زيادة عدد الفروع ليصل إلى 230 فرعاً في عام 2018. كما أنشأ البنك أيضاً دائرتين جديديتين مختصتين تكون الأولى مسؤولة عن علاقات القطاع العام والمؤسسات والثانية عن الخدمات المصرفية للشركات التجارية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تشمل المنتجات الجديدة التي تمت إضافتها إلى مجموعة منتجات البنك حسابات توفير تستهدف المدخرين العاديين وكبار السن والمدخرين الشباب وبطاقة خصم دولية، بالإضافة إلى تعزيز منتج تمويل شراء السيارات بصيغة الإجارة. وفي عام 2014 يخطط البنك لإطلاق الخدمات المصرفية عن طريق الرسائل النصية القصيرة والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للعملاء الأفراد، وودائع لأجل مصممة خصيصاً لكبار السن ومنتج تمويل لشراء المساكن، كما يهدف إلى توسيع شبكة الصراف الآلي بإضافة 32 جهازاً ليصبح مجموعها 75 جهازاً.

لا يزال الاقتصاد الباكستاني يعاني من الفشل في التعافي من نقص الطاقة الذي نتج عن فيضانات عام 2010 فقد استمر الاقتصاد في الضعف في العام الميلادي 2013. وبالنسبة للعام المالي المنتهي في يونيو 2013 كان نمو الناتج المحلي الإجمالي ملائماً بنسبة 6.1% ولكنه انخفض منذ ذلك الحين ويتوقع له استمرار الانخفاض ليصل إلى 3.9% للعام المالي 2014. وقد ازداد عجز الميزانية سوءاً ليبلغ - 8.0% للعام المالي 2013 ومن المحتمل أن يتحسن بنسبة طفيفة في العام الحالي ليصل حسب التوقع إلى - 6.3%. ومن ناحية أخرى تحسن قليلاً عجز الحساب الجاري الذي كان قد تدهور في عام 2012 إلى - 1.7% ليبلغ - 1% بنهاية العام المالي في يونيو 2013. كما تحسن معدل التضخم نوعاً ما أيضاً ليبلغ 7.5% مقارنة بمعدل 11.0% للعام الميلادي 2012.

ومع ذلك سيتم دعم ميزان المدفوعات الضعيف بحزمة معونات من صندوق النقد الدولي قدرها 6.64 مليار دولار وتمت الموافقة عليها في سبتمبر 2013، بالإضافة إلى ضخ المعونة الأمريكية. ولم يستطع البنك المركزي الباكستاني بسبب احتياطيه المنخفض أن يقدم دعماً قوياً للروبية الباكستانية وبالتالي فقدت أكثر من 6% من قيمتها الأصلية مقابل الدولار الأمريكي على مدار الشهر الستة الأخيرة. ومع ذلك حافظ البنك المركزي على سياسته للتحفيز الاقتصادي من خلال تخفيض معدل الخصم خلال تلك الفترة.

بدأ بنك البركة (باكستان) المحدود نشاطه في عام 1991 عندما قام بتأسيسه بنك البركة الإسلامي (بنك البركة البحرين) كبنك أجنبي بموجب ترخيص بنك تجاري صادر من قبل البنك المركزي في باكستان. وفي عام 2009 حصل بنك البركة البحرين على موافقة البنك المركزي في باكستان على ترخيص لفرعه في باكستان كبنك مستقل تحت مظلة مجموعة البركة المصرفية. وفي أكتوبر 2010 تم دمج فروع بنك البركة البحرين في باكستان مع مصرف الإمارات الإسلامي العالمي، وأصبح الكيان الناشئ الجديد شركة تابعة لبنك البركة البحرين وواحد من أكبر البنوك الإسلامية في باكستان. وقد تمثلت استراتيجية النمو الناجحة للبنك في أبريل من عام 2013 بافتتاح البنك بفخر المبنى الجديد لمكتبه الرئيسي في كراتشي.

بنك البركة تونس

تأسس في 1983م. ويمارس البنك أنشطته المصرفية على المستويين المحلي والخارجي وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويدير البنك شبكة مكونة من 8 فروع منتشرة في جميع انحاء الجمهورية التونسية.

الاسم:	الأستاذ/ فرج زعق
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	88، شارع الهادي شاکر 1002 تونس تونس
هاتف:	+21671 790000
فاكس:	+21671 780235
	albarakabank.com.tn



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة تونس

تأسس سنة 1983

وبالرغم من هذا النمو في الأصول، كان النمو في إجمالي الدخل التشغيلي للبنك محدودا ونسبة تصل 2% عن ما كان عليه في عام 2012 حيث بلغ 21 مليون دولار، وبالرغم من أن إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة نما بنسبة 4%، فقد انخفضت حصة البنك من هذا العائد بعد احتساب حصة حقوق حاملي الاستثمار وإضافة رسوم المضاربة لتصل إلى 14 مليون دولار منخفضة بحوالي 2% عن السنة السابقة والمتبقي يمثل الإيرادات من الرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى. ومن جهة أخرى، ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة 13% لتبلغ 12 مليون دولار، مما نتج عنه صافي دخل تشغيلي بمبلغ 8 مليون دولار. وبعد طرح المخصصات التي كانت أقل من عام 2012 وعلى الرغم من ارتفاع رسوم الضرائب، حقق البنك صافي أرباح بمبلغ 6 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 18% عن عام 2012.

واستعدادا لتحويل البنك من بنك أوفشور إلى مؤسسة مصرفية تونسية داخلية، أنجز بنك البركة تونس مؤخرا تكييف نظامه الجديد للعمليات المصرفية الرئيسية لاستيعاب توسع البنك وتطوير أنشطته الجديدة. خلال العام أيضا أطلق البنك بطاقة ماستر كارد الذهبية الجديدة التي حظيت باستقبال حسن من العملاء. كما أنه يقوم أيضا بإعداد مجموعة من المنتجات الجديدة لطرحها في السوق، بما في ذلك تسهيلات تمويل لمساعدة عملائه على شراء المساكن والسيارات وتمويل الحج والعمرة. وسيتم طرح هذه المنتجات، بالإضافة إلى استحداث خدمات دفع الفواتير وغيرها من المعاملات عن طريق الهواتف النقالة وخدمات مصرفية هاتفية أخرى وبطاقة فيزا البلاتينية في عام 2014.

هذا ويخطط البنك الآن لفتح مركز أعماله الجديد في الفرع الرئيسي في عام 2014 للتركيز على احتياجات رجال الأعمال والشركات. وفي الوقت نفسه، جدد البنك عزمه على توسعة شبكة فروع في جميع المناطق الأكثر أهمية في تونس وقد اشترى البنك مقاراً لاربعة فروع ضمن خطته للعام 2014 والتي تضم 10 فروع، وبذلك ستبلغ شبكة فروع بنك البركة تونس 18 فرعاً. إن طموح البنك على المدى الطويل هو أن يفتتح بعد ذلك 10 فروع في السنة بحيث يكون لديه شبكة فروع تضم 58 فرعاً بحلول عام 2018. وبالمثل، سيتم توسعة شبكة الصراف الآلي الحالية في 2014 لتضم 70 جهازاً للتعامل بالعملة المحلية و58 للتعامل بالنقد الأجنبي.

ظل الأداء الاقتصادي لتونس ضعيفاً خلال عام 2013 حيث انحصر نمو الناتج المحلي الإجمالي عند حوالي 2.7% مثلما كان عليه الحال عام 2012. وكان العجز في الميزانية يمثل - 7.0% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يبدو سيئاً بمعدل عالٍ حيث تكافح الحكومة بصعوبة للسيطرة على النفقات وخفض معونات الدعم بينما تستمر العائدات من السياحة والطاقة والتعدين وحجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي وليبيا - وهما من أهم شركائها التجاريين - في الانخفاض. وقد ظلت الأوراق المالية والبورصة متقلبة طوال العام بينما لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني من انخفاض. وقد ساهمت جميع هذه العوامل في توسيع العجز في الحساب الجاري والذي وصل إلى - 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان معدل التضخم قد بلغ 6.1% بينما استمر الدينار التونسي في الانخفاض مقابل العملات الدولية وبصفة خاصة اليورو والدولار الأمريكي. وهناك بعض الآمال أن تؤدي مفاوضات الحكومة مع صندوق النقد الدولي حول الإصلاحات إلى دعم دولي أكبر.

وفي هذه الظروف أصبحت المحافظة على السيولة من الأولويات عند البنوك التونسية. وقد استمر البنك المركزي في تقديم الدعم من خلال نافذة إعادة التمويل. وقد بدأ البنك المركزي في هذه الأثناء عملية تنفيذ تدقيق شامل للبنوك العامة مستعيناً بخدمات ثلاث شركات استشارية دولية. كما نفذ أيضاً دراسة حول تقديم التمويل الأصغر وقام بإعداد استراتيجية لدعم هذا القطاع من خلال توفير الائتمان وتنفيذ البنية التحتية اللازمة لهذا التمويل - وهو الإجراء الذي رحبت به بنوك مثل بنك البركة تونس الذي يرغب في التوسع في هذا النوع من التمويل. كما كانت موضع ترحيب موافقة الجمعية الوطنية التأسيسية التونسية على مشروع قانون يوفر الوسائل التي يمكن بموجبها استخدام الأدوات الإسلامية في معاملات اقتصادية في القطاعين العام والخاص.

ومن وجهة نظر بنك البركة تونس فإن الحدث الأكثر أهمية الذي حدث خلال العام كان موافقة السلطات على تغيير ترخيصه من بنك أوفشور إلى بنك داخلي بترخيص كامل. وستؤدي هذه الخطوة التي تأتي في عام الذكرى الثلاثين لتأسيس البنك في تونس إلى تأكيد وضعه كمؤسسة ذات رأسمال منفصل مستقل بذاته بينما يسمح له بأداء مجموعة من أنشطة التجزئة بالعملة المحلية والتوسع تبعاً لذلك.

وقد نما إجمالي أصول بنك البركة تونس بنسبة 16% ليبلغ 658 مليون دولار في عام 2013، حيث أن الانخفاض بنسبة 40% في الذمم المدينة لببوع المراجعة لتبلغ 231 مليون دولار، قابل ذلك ارتفاع بنسبة 59% في عمليات التمويل بالمضاربة وارتفاع الاستثمارات المحفوظ بها لأغراض غير المتاجرة من 7 مليون دولار إلى 138 مليون دولار بينما ارتفعت كذلك قيمة الأصول الثابتة بشكل قوي. تم تمويل هذه الارتفاعات بشكل أساسي عن طريق التمويل الثانوي المقدم من المساهمين بحوالي 75 مليون دولار.

بنك البركة سورية ش.م.م

تأسس في عام 2009م ليقوم بتقديم جميع الاعمال المصرفية والخدمات التمويلية المتوافقة واحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع. يمارس البنك نشاطاته عبر فروع المنتشرة في كافة أنحاء سورية ويبلغ عددها 9 فروع منتشرة في أهم المناطق الحيوية.

الاسم:	الأستاذ/ محمد حليبي
المنصب:	الرئيس التنفيذي
العنوان:	شارع عبدالرحمن شهيندر ص.ب. 100 دمشق سورية
هاتف:	+963 11 443 78 20
فاكس:	+963 11 443 78 10
	albarakasyria.com



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة سورية ش.م.م تأسس سنة 2009

من نصيب إيرادات التشغيل الأخرى (مما يعكس جزئياً عمليات الخزينة المشار إليها أعلاه) التي ارتفعت بنسبة 164% لتبلغ 2.61 مليار ليرة سورية. كذلك ارتفع الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة - وكان أغلبها عمليات تمويل بالمراجحة - بنسبة 45% ليبلغ 558 مليون ليرة، وقد بلغت حصة البنك منه 319 مليون ليرة بعد توزيع حصة أصحاب حسابات الاستثمار عليهم وهي ما يزيد بنسبة 138% عن عام 2012. بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 686 مليون ليرة (وهو ما يعادل 5 مليون دولار)، مما نتج عنه صافي دخل تشغيلي بلغ 3.06 مليار ليرة أو 23 مليون دولار أمريكي. وبعد خصم مخصصات الديون التي انخفضت من العام السابق ورسوم ضرائب مستردة، بلغ صافي الربح 2.61 مليار ليرة سورية أو 20 مليون دولار.

لقد ظلت شبكة الفروع للبنك تسعة فروع فقط خلال العام دون تغيير حيث أن البنك قد علق مؤقتاً خططه للتوسع في الفروع. ومع ذلك، لدى البنك خطط لافتتاح 4 فروع إضافية في عام 2014 إذا سمحت الظروف بذلك، كجزء من خطة طويلة المدى لإنشاء شبكة تضم 30 فرعاً. هذا وقد أنهى البنك كافة الترتيبات المتعلقة بتشييد مبنى المركز الرئيسي المكون من 6 طوابق في البوابة رقم 8 من مشروع إعمار، بمنطقة يعفور خارج دمشق العاصمة، حيث تم في هذا الإطار إكمال عملية فرز العطاءات. يأمل البنك في طرح حساب توفير البركة الذهبي الجديد قريباً، وهو أول منتج للمساعدة في ادخار الذهب للعملاء في السوق السورية.

هذا وقد حصل بنك البركة سورية بفخر على شهادة أيزو 9001:2008 لإدارة الجودة في عام 2013، وهو البنك السوري الوحيد الذي حقق ذلك حتى الآن.

لقد كان للصراع المتواصل في سورية تأثير مدمر على اقتصادها حيث بلغت التقديرات الرسمية لانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي 3.7% في عام 2011 و 18.8% في عام 2012، و 19.0% في عام 2013 على أساس سنوي. وكان استخراج وإنتاج النفط والتجارة الداخلية والنقل هي القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، كما انخفض الاستثمار العام والخاص بشكل حاد. وتشمل ميزانية الحكومة لعام 2014 تخصيص حوالي 4.5 مليار دولار لدعم المواد الأساسية وهو ما يمثل 44.2% من إجمالي المصروفات فيها. كما وانخفض سعر الصرف من 77 ليرة سورية لكل دولار أمريكي في بداية العام ليصل إلى 144 ليرة سورية لكل دولار أمريكي في نهاية 2013.

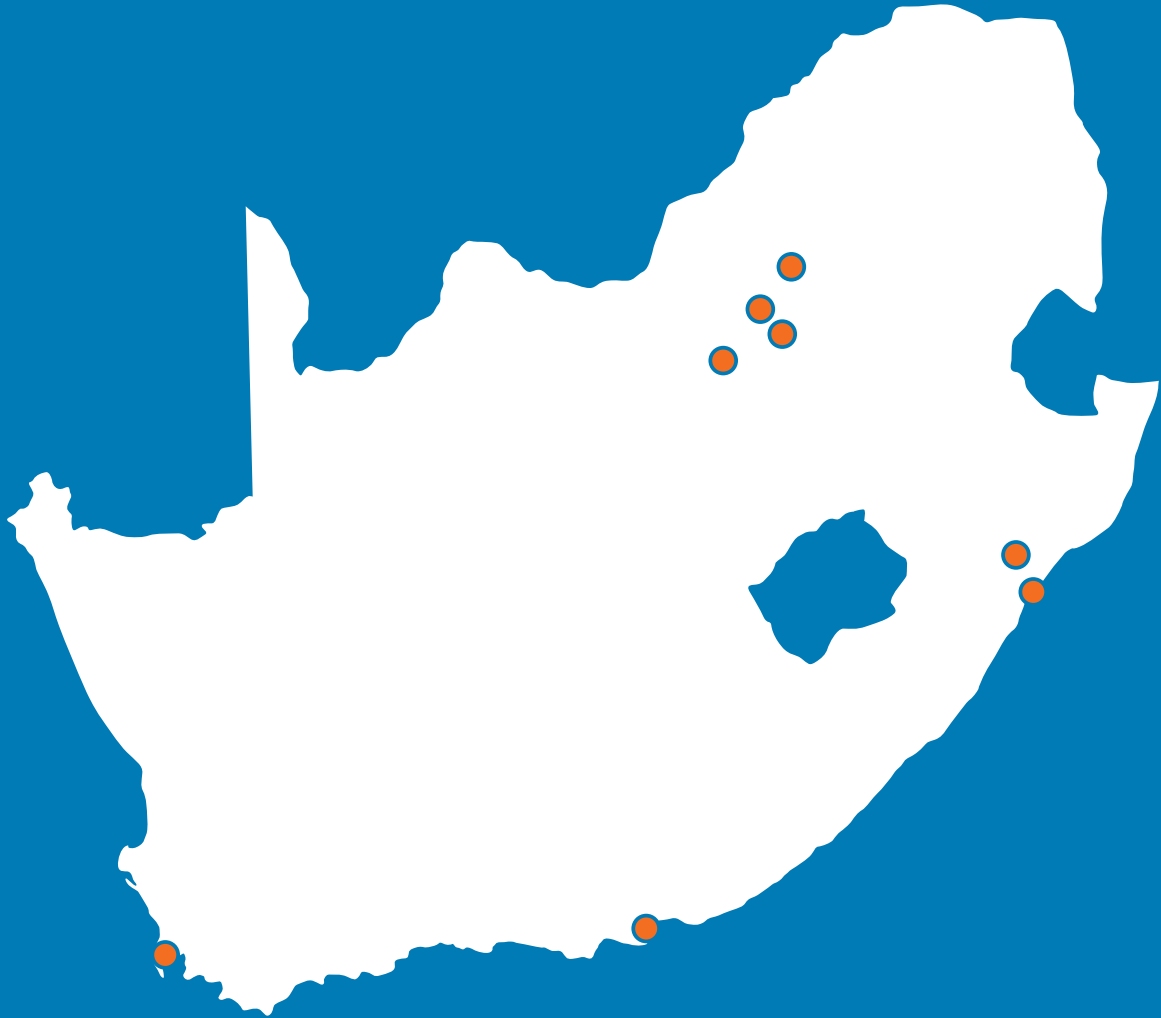
ونظراً لانخفاض قيمة الليرة السورية، يجب أن ينظر إلى أداء بنك البركة سورية من حيث القيمة بالعملة المحلية بالإضافة إلى العملة المستخدمة في توحيد حسابات المجموعة، أي الدولار الأمريكي، قام البنك بالتركيز على عمليات الخزينة للتعويض عن الصعوبة في العثور على فرص تمويل محلية ذات نوعية جيدة، بالإضافة إلى توفير تسهيلات غير مباشرة (خطابات اعتماد وخطابات ضمان وغيرها) لعملائه الجيدين. وبذلك ارتفع إجمالي أصول البنك بنسبة 44% ليبلغ 60.85 مليار ليرة سورية، لكن ذلك يمثل انخفاضاً بنسبة 23% من حيث القيمة بالدولار الأمريكي حيث بلغ 424 مليون دولار. ولكن الزيادة الأكبر كانت في التمويل بالمضاربة وكذلك الأصول السائلة مقابل الانخفاض في المراجحات والمشاركات كما وارتفعت حسابات العملاء متضمنة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة تبلغ 23% بالعملة المحلية بينما انخفضت بحوالي 34% بالدولار الأمريكي.

أما بالنسبة للدخل التشغيلي ارتفع بحوالي 127% في عام 2013 ليصل 3.75 مليار ليرة سورية - وبالدولار الأمريكي كان أعلى بنسبة 14% حيث بلغ 28 مليون دولار. وكانت الزيادة الأكبر في هذا النمو

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

تأسس في عام 1989م كمصرف اسلامي تجاري. ويدير البنك أنشطته من خلال 7 أفرع متخصصة في مصرفية التجزئة 3 أفرع أخرى متخصصة في تمويل المؤسسات، ومكتب تمثيلي واحد.

الاسم:	الأستاذ/ شبير شوهان
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان:	2 كينغز ميد بوليفارد مكتب كينغز ميد بارك شارع ستولوارث سايملن، ص.ب. 4395 دوربان 4000 جنوب أفريقيا
هاتف:	+2731 364 9000
فاكس:	+2731 364 9001
	albaraka.co.za



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة المحدود

تأسس سنة 1989 - جنوب أفريقيا

الاستثمار والأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، والاستثمارات المحتفظ بها لأغراض غير المتاجرة والرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 16% ليبلغ 172 مليون راند (18 مليون دولار). بلغت المصاريف التشغيلية 129 مليون راند (13 مليون دولار) مما نتج عنه ارتفاع صافي الدخل التشغيلي بنسبة 12% ليبلغ 43 مليون راند (4 مليون دولار)، وبعد خصم مخصصات الديون ورسوم الضرائب المرتفعة، بلغ صافي الربح 29 مليون راند (3 مليون دولار) مقارنة بمبلغ 26 مليون راند أو 3 مليون دولار في عام 2012.

وقد كانت النتائج المحققة خلال العام الأول من عمليات النقد الأجنبي، المنفذة بواسطة عقد مبتكر ومتوافق مع المتطلبات الشرعية، مرضية تماما لبنك البركة جنوب أفريقيا. يعترف البنك البناء على هذا النجاح بإنشاء ما يصل إلى 10 منافذ لخدمات القطع الأجنبي بالتجزئة في السنوات القادمة. كما يخطط البنك لإصدار صكوك بمبلغ 150 مليون راند في أوائل عام 2014 بمجرد حصوله على الموافقة الرسمية، الأمر الذي سيزيد من الشريحة الثانية من رأسمال البنك. وسيتم تدويل بطاقة الخصم الخاصة بالبنك قريباً باستخدام تقنية يوروبيه وماستركارد وفيزا (بشريحة إلكترونية)، كما سيتم طرح خدمة قطع أجنبي آجلة لعملائه خلال العام، والخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في العام المقبل في حين سيتم إنشاء دائرة خاصة للوصايا وإدارة التركات لخدمة العملاء. يخطط البنك أيضاً لافتتاح فرع جديد في بيترماريتزبورغ في عام 2014 ليضيفه لشبكة فروع الحالية المكونة من 11 فرعاً في إطار خطة طويلة المدى لإضافة 5 فروع للشبكة.

في عام 2013 حصل بنك البركة جنوب أفريقيا باستحقاق على جائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في جنوب أفريقيا" من مجلة غلوبال فاينانس.

استمر التباطؤ الذي شهده الاقتصاد الجنوب أفريقي في عام 2012 حتى عام 2013، وقد عكس معدل النمو المتواضع الذي بلغ 1.9% التأثير المتواصل للتعافي البطيء في منطقة اليورو والصين، وهي أكبر أسواق جنوب أفريقيا، على سوق التصدير بالبلاد. ونتيجة لذلك ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى - 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي بينما ظل عجز الميزانية عند حوالي - 4.8% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ومع ذلك كان هذا الوضع أفضل مما كان متوقعاً. وقد ظل معدل التضخم مرتفعاً على الرغم من ثباته عند 5.8%. وقد انخفضت قيمة الراند ليلبلغ سعره 10 راند جنوب أفريقي مقابل الدولار الأمريكي بنهاية العام.

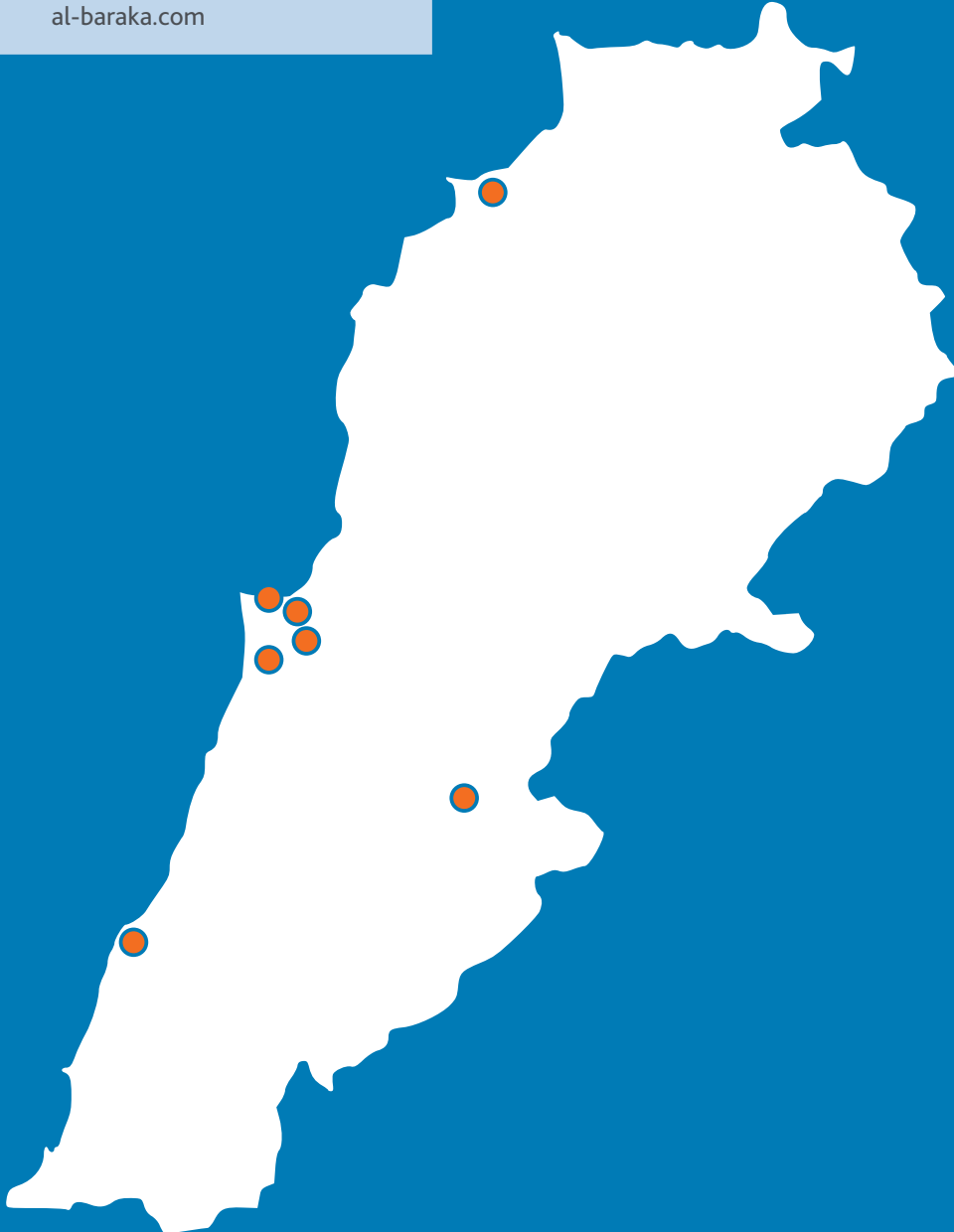
وقد ارتفع إجمالي أصول بنك البركة جنوب أفريقيا في عام 2013 بنسبة 19% من حيث القيمة بالراند ليلبلغ 4.41 مليار راند ولكن بنسبة 4% من حيث القيمة بالدولار الأمريكي ليلبلغ 422 مليون دولار. وكان أهم المساهمين في هذا الارتفاع هو رصيد الذمم المدينة لبيوع المرابحة والذي ارتفع بنسبة 16% لتبلغ 1.63 مليار راند (وبالدولار الأمريكي انخفض بنسبة 5% ليصل إلى 156 مليون دولار) وتمويلات المشاركة التي ارتفعت بنسبة 14% لتبلغ 2.12 مليار راند (202 مليون دولار أي انخفاض بنسبة 8%). وعلى جانب المطلوبات ارتفعت الحسابات الجارية والحسابات الأخرى بنسبة 63% لتبلغ 299 مليون راند وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 16% لتبلغ 3.64 مليار راند.

وارتفع إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 11% ليلبلغ 291 مليون راند (30 مليون دولار أي انخفاض بنسبة 6%)، وهو ما يعكس توسعاً في محفظة المشاركة والذمم المدينة لبيوع المرابحة. بعد خصم حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار وإضافة الرسوم التي حصل عليها البنك كمضارب، بلغت حصة البنك 138 مليون راند - وهو ما يزيد بنسبة 12% عن عام 2012 - أو 14 مليون دولار. وبعد إضافة حصة البنك من الدخل من حسابات

بنك البركة لبنان ش.م.ل

تأسس في عام 1991م وكان يعمل البنك وفقاً لترخيص البنوك التجارية حتى عام 2004م وذلك حتى تم إقرار قانون البنوك الإسلامية في ذلك العام. ويقدم البنك خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال 7 فروع منتشرة في المدن الرئيسية في لبنان.

الاسم:	الأستاذ/ معتمد محمصاني
المنصب:	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان:	شارع جوستنيان مبنى باك الطابق 12 الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة بيروت لبنان
هاتف:	+9611 748061 to 65
فاكس:	+9611 748061 to 65 مقسم : 700
	al-baraka.com



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة لبنان ش.م.ل تأسس سنة 1991

وبعزم وتصميم على تجاوز المشاكل التي تحيق بالاقتصاد، سلك بنك البركة لبنان سبلا متعددة لتشجيع النمو ومساعدة العملاء من رجال الأعمال والأفراد على حد سواء. وفي هذا الصدد، قام البنك بتوقيع عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات مع غرف تجارة وجمعيات وصناديق استثمار مختلفة للمساعدة في تعزيز عمليات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للشركات الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال. كما وقع اتفاقية مع الجامعة اللبنانية لتقديم منح دراسية وتدريب عملي على العمليات المصرفية الإسلامية. وفي الوقت نفسه يقوم البنك بتنفيذ خطة عمل تهدف إلى أن يصبح متوافقا مع معيار إس آر آيزو 26000 وتطوير وحدة التدريب في البنك بهدف أن تصبح مركزا للتعليم والتدريب المصرفي الإسلامي في لبنان يقوم بتقديم دورات وورش عمل في هذا المجال. لقد تشرف بنك البركة لبنان خلال العام بحصوله على جائزة "أفضل مؤسسة مالية إسلامية في لبنان" من مجلة غلوبال فاينانس.

وتشمل المنتجات الجديدة التي أعلن عنها في عام 2013 بطاقة ائتمان وخصم مصممة لترقو للسيدات حيث تقوم بمنح خصومات وهدايا وخدمات مجانية أخرى في مجموعة مختارة من المحلات ومقدمي الخدمات، بالإضافة إلى تعزيز خدمات الصراف الآلي والخدمات المصرفية عبر الإنترنت. ويجري تطوير عدد من المنتجات الجديدة الأخرى التي سيتم طرحها في عام 2014، بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة، وتطوير تطبيق للهواتف النقالة، ومركز اتصال لخدمة العملاء على مدار 24 ساعة وبطاقة ماستر كارد مسبقة الدفع للأسفار الدولية، وقد تم إضافة جهازين جديدين لشبكة الصراف الآلي خلال العام. ستؤدي هذه المنتجات الجديدة إلى تعزيز المجموعة الحالية لمنتجات البنك التي تشمل، ضمن أمور أخرى، تقديم تسهيلات تمويل لمساعدة العملاء في شراء المساكن والسيارات والمعدات الطبية لعيادات الأسنان ونفقات الزفاف، وتكاليف التأمين والسفر للحج والعمرة، ورسوم المدارس والجامعات، ومجموعة متنوعة واسعة من الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار وعدد من بطاقات الائتمان والخصم المختلفة.

لا يزال المشهد السياسي اللبناني والاقتصاد اللبناني بعلاقتهم القوية تاريخيا مع سورية متأثرين بالحرب الأهلية في سورية. لقد ظل لبنان بلا حكومة لعدة شهور ولا تزال المفاوضات بين الأحزاب السياسية تحقق تقدما ضئيلا. وعلى هذه الخلفية انخفض النشاط في بورصة بيروت بشكل حاد من عام إلى عام. ولا تزال البطالة مرتفعة وقد فرض تدفق اللاجئين عبر الحدود - والذين وصل عددهم إلى حوالي 30% من عدد السكان اللبنانيين - ضغوطا شديدة على موارد الدولة، كما انخفضت السياحة بشكل كبير. وانعكاسا لهذه العوامل كان أداء الاقتصاد ضعيفا حيث تشير أحدث التقديرات نمو بمعدل 1.3%. ويقدر معدل التضخم أن يظل بسيطا على الرغم من زيادة الأجور بنسبة 9% لعمال القطاع العام. لقد ظل العجز في الحساب الجاري مرتفعا ويقدر بأنه يبلغ - 9.0% من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفع إجمالي أصول بنك البركة لبنان بنسبة 19% ليبلغ 357 مليون دولار في عام 2013. وكالعادة كان أكبر مكون في هذه الأصول هو الذمم المدينة لبيع المراكبة التي ارتفعت بنسبة 36% لتصل إلى 150 مليون دولار، بينما شملت المكونات الرئيسية الأخرى التمويل بالمضاربة والتي ارتفعت بحوالي 17% والأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والاستثمارات العقارية والأصول الأخرى. وقد تم تمويل هذا النمو من خلال حسابات العملاء بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي نمت في مجموعها بنسبة 19% لتبلغ 307 مليون دولار.

وانخفض إجمالي الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة بنسبة 5% عن السنة الماضية ليبلغ 12 مليون دولار، ذلك أن زيادة بنسبة 24% في الدخل من تمويلات المراكبة قد قابلها انخفاض كبير في الدخل من الاستثمارات. كما وبلغت حصة البنك متضمنة رسوم المضاربة مبلغ 6 مليون دولار متراجعا عن العام السابق بنسبة 9%. وبعد إضافة الدخل من عمليات التمويل الممولة ذاتيا من قبل البنك والاستثمارات الأخرى والرسوم والعمولات من الأنشطة المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 9 مليون دولار، بانخفاض قدره 6% عن عام 2012. وكانت المصاريف تشغيلية قد ارتفعت بنسبة 12% مقارنة بالعام السابق لتبلغ 10 مليون دولار، مما أدى إلى تحقيق خسارة قدرها 0.5 مليون دولار صافية وصافي خسارة للسنة بمبلغ 1.5 مليون دولار بعد خصم المخصصات للسنة.

بنك البركة السودان

تأسس في عام 1984م وتتمثل نشاطاته في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة، والصيرفة التجارية والاستثمارية. ويدير البنك نشاطاته من خلال 27 فرعاً.

الاسم:	الأستاذ/ عبدالله خيرى حامد
المنصب:	المدير العام
العنوان:	برج البركة ص.ب. 3583 شارع القصر الخرطوم السودان
هاتف:	+249187 112 000
فاكس:	+249183 788 585
	albaraka.com.sd



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

بنك البركة السودان

تأسس سنة 1984

ملليون دولار للمجموع الكلي. وبعد خصم المصروفات التشغيلية، التي ارتفعت بنسبة 36% لتبلغ 82 مليون جنيه سوداني (14 مليون أمريكي)، بلغ صافي الدخل التشغيلي 61 مليون جنيه سوداني (11 مليون دولار)، وقد أسفر هذا، بعد احتساب مخصصات أقل للديون ولكن رسوم ضرائب أعلى، عن تحقيق صافي أرباح بمبلغ 50 مليون جنيه سوداني أو 9 مليون دولار، وهو تحسن جيد مقارنة بمبلغ 5 مليون دولار الذي تم تحقيقه في عام 2012.

وقد قام البنك بافتتاح فرع جديد واحد في عام 2013 في أم درمان، بالإضافة إلى مكتب عملة واحد في كوستي، وبذلك يصبح مجموع الفروع في شبكة البنك 27 فرعاً. ويعتزم البنك معاودة العمل ببرنامج توسعة شبكة فروع من خلال افتتاح ما لا يقل عن فرع واحد جديد في السنة ليصل مجموعها إلى 32 فرعاً بحلول عام 2018. هذا وتغطي شبكة أجهزة الصراف الآلي الآن 36 موقعا ومن المتوقع أن تتوسع على نحو مماثل لشبكة الفروع. خلال العام أتم البنك إنجاز معالجة عمليات المقاصة الإلكترونية مركزيا مما ساهم في زيادة الكفاءة بشكل عام. وفيما يتعلق بالمنتجات، استمر البنك في التوسع في محفظة الرهن العقاري التي تستهدف العمال السودانيين في الخارج وزيادة التسهيلات التمويلية لقطاعات التعدين والتصدير. وفي عام 2014 سيتم طرح الخدمة المصرفية عبر الهاتف النقال وستتضمن خدمة دفع الفواتير التي يمكن الاستفادة منها إما من خلال الهاتف النقال أو أجهزة الصراف الآلي للبنك، كما يخطط البنك لإطلاق تسهيلات لتمويل التعليم والتوسع في نطاق منتجات التكافل التي يقدمها.

تقدر نسبة نمو الاقتصاد السوداني في العام 2013 بنسبة 3.0%، ساعده في ذلك زيادة الإنتاج المحلي من النفط ورسوم نقل النفط من جنوب السودان - والذي بدأ في التدفق نتيجة لتوصل البلدين إلى مستوى من الاتفاق حول هذا الموضوع - والزيادة التدريجية في إنتاج الذهب. ومع ذلك، تأثر الاقتصاد سلباً بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لتقليل الدعم لسعر البنزين وزيادة الضرائب والجمارك. ولا يزال الجنيه السوداني يواجه انخفاضه مقابل العملات الأجنبية حيث وصل إلى 5.7 جنيه مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بمعدل 4.4 جنيه سوداني مقابل الدولار في بداية العام. كما زاد معدل التضخم أيضاً حيث وصل إلى 29.4% حسب مصادر محلية.

ارتفع إجمالي أصول بنك البركة السودان في عام 2013 بنسبة 25% ليلبلغ 1.85 مليار جنيه سوداني أو ما يعادل 311 مليون دولار أمريكي. وقد جاءت معظم الزيادة من زيادة بنسبة 64% في الذمم المدينة لبيع المراقبة ومن زيادات في محافظ التمويل بالاستصناع والمشاركة والسلم بنسبة 69% و 23% و 600% على التوالي وكذلك الارتفاع الكبير في الأصول الثابتة والأخرى. ومن الجهة الأخرى نمت الحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء بنسبة 12% لتبلغ 872 مليون جنيه سوداني (146 مليون دولار) بينما ازدادت حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 37% لتبلغ 367 مليون جنيه سوداني (62 مليون دولار أمريكي).

وتماشياً مع الزيادة في الأصول ذات العوائد، ازداد إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 29% ليلبلغ 142 مليون جنيه سوداني (25 مليون دولار - على الرغم من أن هذا وبسبب انخفاض سعر صرف الجنيه خلال العام يمثل انخفاضاً بنسبة 6% عن عام 2012). وبلغ الدخل من التمويلات والاستثمارات المشتركة 100 مليون جنيه سوداني (18 مليون دولار)، ولكن بعد خصم حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بلغت حصة البنك بما في ذلك الرسوم التي حصل عليها كمضارب 86 مليون جنيه سوداني (15 مليون دولار). ومع ذلك، ساهم دخل البنك من التمويلات والاستثمارات الممولة من موارد البنك الذاتية والرسوم والعمولات والإيرادات التشغيلية الأخرى بمبلغ 56 مليون جنيه سوداني أي 10

إتقان كابيتال

إتقان كابيتال هي شركة استثمارية مقرها المملكة العربية السعودية وتعمل بترخيص من هيئة السوق المالية بالمملكة. وتعمل "إتقان" في إدارة الأصول والمحافظة، الاستثمار في رأس المال وترتيب إصدارات الدين والأسهم. وتطمح "إتقان" إلى تبوؤ الريادة لتكون الشركة السعودية الأبرز في تقديم العروض الاستثمارية لصناديق التقاعد والمؤسسات الخيرية والوقفية، بالإضافة إلى شركات القطاعين الخاص والعام وأصحاب الثروات من الأفراد والعائلات.

الاسم:	الأستاذ/ عادل سعود دهلوي
المنصب:	العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
العنوان:	مركز الشاطئ - طريق الملك ص.ب. 8021 جدة 21482 المملكة العربية السعودية
هاتف:	+966 2 234 7000
فاكس:	+966 2 234 7222
	itqancapital.com



تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

إتقان كابيتال

تأسست سنة 2007

وفي فبراير 2013، ضخ المساهمون الرئيسيون في شركة إتقان كابيتال مبلغ 26.6 مليون دولار كتمويل ثانوي، وسيستمر توظيف هذه الأموال على مدار عامين أو أكثر ولكنها ستركز بشكل رئيسي على بناء مورد مستدام للدخل مع تجنب جزء منها لتطوير المنتجات. وفي مارس أوقلت الشركة بنجاح صندوقها ريف 2 العقاري للدخل وفي الوقت ذاته أعلنت عن التوزيع الأول لحصة أرباح من صندوق ريف 1، حيث تم توزيع عائد بنسبة 7.5% على المستثمرين. وفي أبريل ومايو طرحت إتقان أول وثاني منتج لإدارة المحافظ المالية وهما برنامج الجود لإدارة السيولة وبرنامج إدارة المحافظ العقارية للدخل (ريب) على التوالي. وفي أكتوبر طرحت أول صندوق مشترك للأسهم الخاصة ركز على الاستثمارات في قطاع التعليم. وأخيرا وفي نهاية العام طرحت صندوق الريب 3 العقاري للدخل.

وبنهاية عام 2013 ارتفع إجمالي أصول شركة إتقان كابيتال، بما يعكس ضخ تمويل المساهمين الثانوي، من 17 مليون دولار إلى 41 مليون دولار. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي 1.7 مليون دولار (مقارنة بأقل من مليون دولار عام 2012) وهو ما يشكل بشكل رئيسي إجمالي دخلها من الاستثمارات ذاتية التمويل والرسوم التي حصلت عليها من الخدمات البنكية. بلغت المصروفات التشغيلية 4.5 مليون دولار وهو ما يقل قليلا عن عام 2012، وشكلت مصروفات العاملين والمصروفات ذات الصلة 70% منها تقريبا. وقد نتج عن ذلك خسائر تشغيلية - وصافي خسارة عن السنة - تقل قليلا عن 3 مليون دولار مقارنة بصافي خسارة بحوالي 4 مليون دولار في عام 2012.

وفيما يتعلق بعام 2014، تخطط الشركة للحفاظ على قوة زخم تطوير المنتجات إضافة إلى توسع في المنتجات الحالية التي أعلن عنها في عام 2013، وإصدارات جديدة تشمل صندوق التسييد، والصندوق العقاري العالمي وصندوق الصناديق. وداخليا ستركز إتقان على تحسين تقنياتها وعملياتها بما في ذلك البدء في استخدام التكنولوجيا السحابية والمزيد من تطوير وتقوية الالتزام وحوكمة الشركات ومكافحة غسيل الأموال وعمليات أخرى. كما تهدف أيضا إلى فتح فرع جديد كجزء من خطة خمسية لأن يكون لها 5 فروع في المنطقة بحلول عام 2018.

ظل الاقتصاد السعودي بحالة صحية في عام 2013 وبمعدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنسبة 2.9% ولا يزال في ارتفاع. ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا على مدار الأعوام القليلة القادمة مدعوما بزيادة استثمارات القطاعين الحكومي والخاص وبسياسة مالية داعمة. بلغ فائض الميزانية ما يعادل 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغ فائض الحساب الجاري 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استمرت السيطرة على التضخم عند معدل سنوي بلغ 3.7%.

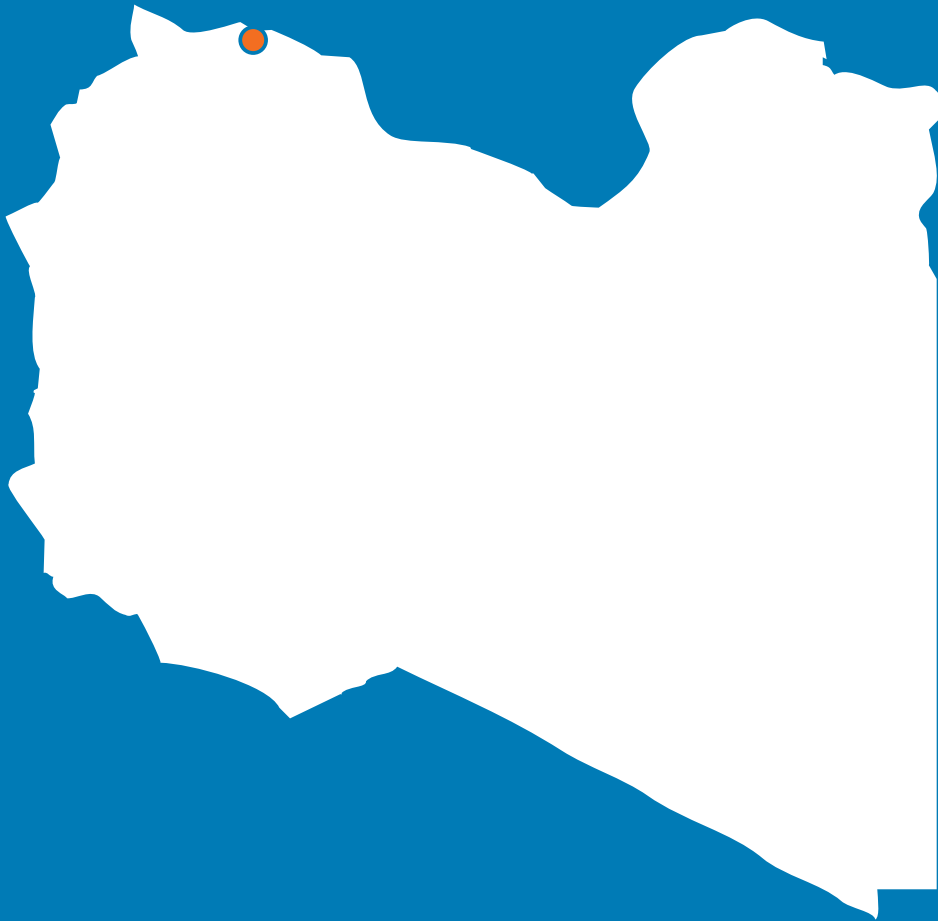
لقد قامت مجموعة البركة المصرفية بشراء 60% من الأسهم المصدرة لمجموعة التوفيق المالية في عام 2012 وتم تغيير اسم الشركة بعد ذلك ليصبح إتقان كابيتال. وعلى الرغم من أن الشركة هي شركة تابعة بشكل مباشرة لبنك البركة الإسلامي إلا أنه في ضوء عقد الإدارة الموقع بين مجموعة البركة وبنك البركة الإسلامي، والذي بموجبه تم نقل السيطرة على إدارة الشركة إلى المجموعة، تعامل هذه الشركة كشركة تابعة تبعية مباشرة إلى مجموعة البركة في الحسابات الموحدة للمجموعة. شركة إتقان كابيتال هي شركة استثمارية مقرها المملكة العربية السعودية مرخصة بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية وتنشط في مجال إدارة الأصول والمحافظ وخدمات الحفظ وترتيب إصدار الديون والأسهم وتقديم خدمات البحوث والخدمات الاستشارية. إن إتقان متخصصة في خلق الفرص الاستثمارية لصناديق التقاعد والمؤسسات والجمعيات الخيرية والوقفية وشركات القطاعين الخاص والعام وأصحاب الثروات من الأفراد والعائلات. تتمتع إتقان بأهمية بالغة لمجموعة البركة بصفة عامة حيث أنها توفر للمجموعة فرصة الوصول إلى قاعدة عريضة من المستثمرين في المملكة العربية السعودية وتتيح لهؤلاء الفرصة للتعرف على المجموعة الواسعة لمنتجات مجموعة البركة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

بنك البركة ليبيا (مكتب تمثيلي) تأسس في 2011

تقلل الأوضاع الحالية في ليبيا من مستوى الوثوق في الإحصاءات الاقتصادية إلا أن التقديرات تشير إلى أن الناتج المحلي إجمالي قد ازداد بنسبة 1.5% في عام 2013. لقد كان الحساب الجاري يتمتع بفائض يقدر بحوالي 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقعات بعجز بسيط في الميزانية للعام بأكمله، وكان معدل التضخم ثابتاً عند 3.2%. يمر الاقتصاد بمرحلة صعبة الآن حيث تحاول الحكومة أن تؤمن الاستقرار لكي تتمكن من معالجة البنية التحتية الاقتصادية التي تضررت بشكل خطير خلال الثورة وتنفيذ الإصلاحات التي يحتاجها الاقتصاد بشدة.

بعد انتهاء الثورة في عام 2011، حيث بدأ الوضع بالتحول نحو الحالة الطبيعية وسط حالات متقطعة من عدم الاستقرار، بدأت مجموعة البركة المصرفية عملياتها من خلال مكتبها التمثيلي في أوائل العام 2013 ليصبح لديها ميزة أولى المؤسسات التي نشطت في السوق المصرفية الليبية الواعدة. وقد كلف المكتب التمثيلي بتقديم الدعم والتنسيق مع وحدات مجموعة البركة المصرفية الأخرى في الحصول على الأعمال في السوق، وإنشاء والحفاظ على علاقة جيدة مع الجهات الرقابية والبنوك واستكشاف مجالات الأعمال المتوفرة هناك.

الاسم:	الأستاذ/ محمد الخازمي
المنصب:	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان:	برج طرابلس، برج رقم 1 الطابق 14 , مكتب رقم 144 ص.ب. 93271 طرابلس ليبيا
هاتف:	+218 (21) 3362310 +218 (21) 3362311
فاكس:	+218 (21) 3362312
	albaraka.com



بنك البركة إندونيسيا (مكتب تمثيلي)
تأسس في 2008

الاسم:	الأستاذ/ موسفيان مختار
المنصب:	رئيس المكتب التمثيلي
العنوان:	مبنى رافيندو، الطابق 10 جالان كيبون سيريه رقم 75 جاكرتا بوسات 10340 أندونيسيا
هاتف:	+62 21 316 1345
فاكس:	+62 21 316 1074
	albaraka.com

يقدر أن النمو في الاقتصاد الإندونيسي في عام 2013 قد بلغ 5.6% مقارنة بمعدل 6.3% في عام 2012. ولا يزال الحساب الجاري يعاني من عجز بلغ - 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن انقلب من فائض بسيط عام 2011 إلى عجز في عام 2012. كما بلغ العجز في الميزانية - 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه في تحسن، وقد ارتفع معدل التضخم من 4.4% إلى 7.1%. لقد كانت سياسة الحكومة الإندونيسية هي تشجيع النمو الاقتصادي والاستثمار إلا أنها تنتظر في خفض دعم الوقود بشكل كبير في عام 2014، وهذه ستكون خطوة مثيرة للجدل.

لقد كانت سياسة الحكومة الإندونيسية في السنوات الأخيرة تعمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي في البلاد، حيث تهدف على المدى الطويل إلى زيادة الأصول المصرفية الإسلامية إلى 5% من إجمالي الأصول المصرفية. لقد بدأ التمويل الإسلامي في إندونيسيا في التوسع منذ عام 2008 حيث شهد نموا قويا منذ ذلك الحين. ونظرا للبيئة الرقابية المشجعة ونمو الاقتصاد ووجود أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم فيها، فإن إندونيسيا توفر وجهة جذابة للغاية بالنسبة للبنوك الإسلامية بما فيهم مجموعة البركة المصرفية.

يلعب المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية دور القاعدة المتقدمة للمجموعة لغرض إجراء البحوث والدراسات على البنوك المحلية ومدى ملائمتها كهدف للاستحواذ، كما يقوم بتقييم فرص وجدوى مزاوله الأعمال في البلاد من منظور المجموعة. المكتب التمثيلي مسئول أيضا عن

استمرار الاتصال مع الجهات الرقابية والمجموعات المصرفية الرئيسية في إندونيسيا وعن الحفاظ على وتعزيز صورة مجموعة البركة وعلامتها التجارية. ونظرا للتنامي السريع للتبادل التجاري بين إندونيسيا والعديد من الدول التي تعمل فيها المجموعة، يقوم المكتب التمثيلي في إندونيسيا بشكل نشط بالبحث عن والتعرف على فرص الأعمال والمساعدة على توجيه هذه الأعمال إلى الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية.



الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما تكشفه أعمال التدقيق، والموافقة على شطب ديون التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوباً، وفقاً لسياسات وإجراءات مجموعة البركة المصرفية،

الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها مجموعة البركة المصرفية ووجدها التابعة،

رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة،

الموافقة على أية معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذية،

تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت وتأمين مراجعة والموافقة على ونشر البيانات المالية الدورية والتقارير السنوية،

الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير لمجموعة البركة المصرفية،

ضمان الالتزام في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،

تأمين أن يكون لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الالتزام بشكل تام بهذا الدليل في جميع الأوقات، تأمين أن تحافظ بيئة المراقبة والانضباط على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب،

تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها،

ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حملة الأسهم بما في ذلك مساهمي الأقلية، و

القيام بأية مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أنشاء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط الأعمال للمجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليتها وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أغراض مجموعة البركة المصرفية. يضمن المجلس أن تكون الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. توجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية، وقد وضع هذا النظام، الذي يطبق على جميع

تأسست مجموعة البركة المصرفية في عام 2002 لتجمع 10 بنوك مستقلة، تحت إدارة مجموعة واحدة تشترك في ملكية ورؤية أخلاقية واحدة، منفصلة في كل شيء ينصب تركيزها على تحقيق عائدات مالية كبيرة ومستدامة وبناء قيمة عالية للمساهمين بشكل مستمر على المدى الطويل. ومنذ البداية اعتبرت مجموعة البركة بأن اعتناق حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة هو شرط ضروري لضمان إدارة فعالة للمجموعة. إن تبني أعلى مستوى من معايير حوكمة الشركات وإدارة المخاطر والمحافظة على مراجعة مستمرة وبقطة هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية بما يوفر بنية شاملة يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع والإشراف على استراتيجية عمل وأولويات المجموعة، بالإضافة إلى وضع السياسات عالية المستوى وإدارة الشركة بشكل عام، ويكون مسؤولاً أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنه المسؤول عن جمع وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة واتخاذ القرارات التي تخص الأعمال المهمة وتعظيم قيمة طويلة الأمد للمساهمين. يقوم المجلس بتأمين قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال، من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الإدارة أيضاً، ضمن أمور أخرى، مسؤولاً عن ما يلي:

- وضع أهداف وأغراض الشركة وإعادة تقييمها بشكل دوري،
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وأغراض الشركة،
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فعالية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات،
- مساءلة الإدارة التنفيذية عن النتائج،
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية،
- تأمين وضع إطار عام فعال وشامل وشفاف لحوكمة الشركات،
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات لمجموعة البركة المصرفية،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية ووجدها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام التدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهيكل ملائمة،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه،
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية وفي وجدها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق

نؤكد على التزامنا
التام تجاه رعاية
وتمويل المشاريع
التعليمية والاجتماعية
في المجتمعات التي
نعمل فيها.

لا تقدم مجموعة البركة المصرفية أية حوافز أسهم مرتبطة بالأداء للمجلس أو الإدارة التنفيذية. تتم مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب المكافأة التي تدفع لعضو مجلس الإدارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

لقد اعتمد مجلس الإدارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمسؤولين والموظفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. يرجى مراجعة تفاصيل المدونة في قسم الإفصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة شركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين خمسة أعضاء مستقلين حسب تعريف كتاب قواعد المصرف المركزي.

أعضاء مجلس الإدارة في عام 2013:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبدالله كامل - رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ عبدالله صالح كامل - نائب رئيس مجلس الإدارة
3. الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
4. الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
5. الأستاذ/ محي الدين صالح كامل
6. الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي

أعضاء مستقلون*

1. الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
3. الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
4. الأستاذ/ جمال بن غليظة
5. الدكتور/ باسم عوض الله

عضو تنفيذي

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي

تم انتخاب جميع أعضاء مجلس الإدارة الحاليين لمدة 3 سنوات في 23 مارس 2011.

لا يتوجب على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس عند سن معينة. تنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة عضويته/ عضويتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لواقعة أو أكثر من أحداث أو ظروف محددة، وتشمل ما يلي:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفا لأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية،
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة،
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا،
- عند استقالة العضو رسميا من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق بمدة معقولة، أو
- تقلد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

عند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب أي عضو مجلس إدارة انتهت مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويته، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى رئيس مجلس الإدارة ضمن الوقت المحدد في الإعلان. كجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات "صالح ومناسب" لمصرف البحرين المركزي. يتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية المقبل لإجراء الانتخابات عليهم. تجرى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

يوقع كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة على اتفاقية تعيين خطية مع مجموعة البركة المصرفية توضح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات والالتزامات لذلك العضو وغيرها من شروط تعيينه ذات الصلة.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من اثني عشر عضوا ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة وهم مسؤولون بشكل فردي وجماعي عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. لا توجد لأي عضو مجلس إدارة فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو هيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلون تماما عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسؤول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذية. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي مسؤوليات منفصلة ومحددة بشكل واضح. يتم بانتظام تقييم المجلس ولجانه من حيث الحجم والتكوين، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهماتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات مجلس الإدارة كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب أن لا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75% من مجموع الاجتماعات في أية سنة، كما يجب على الأعضاء أن يحافظوا على اتصال غير رسمي فيما بين بعضهم البعض في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

رئيس مجلس الإدارة مسئول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويضمن أن يستلم جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحق لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبأمر سر المجلس الذي يكون مسؤولاً عن تأمين الالتزام بإجراءات المجلس وبالوائح والأنظمة المعمول بها. يشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسباً فيما يتعلق بالمسائل التي ينظرها المجلس، وحيث يعتقد الرئيس التنفيذي للمجموعة بوجوب تعرف الإدارة التنفيذية على أمر ما يتم تداوله في المجلس.

بموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الإدارة من ما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية للعضو بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين على ذلك.

عمليات البنك، لتأمين فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

كجزء من مسؤولية مجلس الإدارة عن ضمان تطبيق حوكمة شركات فعالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع سياسة التزام مكتوبة تحكم عملية التزام مجموعة البركة المصرفية بجميع القوانين المعمول بها والأنظمة، ولاسيما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى. لقد قام المجلس بتفويض مسؤولية متابعة الالتزام إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة، وهو يقوم بهذه المسؤولية عن طريق دائرة التزام مكرسة لتولي جميع جوانب الالتزام بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر الالتزام للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهية على الموظفين في مجموعة البركة المصرفية، وضمان وجود منهجية فعالة للالتزام والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الالتزام وتطبيق الضوابط التشغيلية وقوة مكافحة غسل الأموال ومتطلبات اعرف عميلك. تقوم مجموعة البركة المصرفية بشكل مستمر بتعزيز إطار الالتزام فيها وفي كل وحدة من وحداتها التابعة.

وفي أكتوبر 2010 وضع مصرف البحرين المركزي متطلبات جديدة يتوجب الوفاء بها من قبل جميع الشركات المرخص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من "الوحدة رقم إتش سي" من "كتاب القواعد" فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات بما يتماشى مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة لضمان الالتزام بهذه المتطلبات وقد وضعت خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بجميع التعديلات التي طرأت على المتطلبات والخطوات التي تم وضعها تبعاً لذلك. إن مصرف البحرين المركزي والمساهمين في مجموعة البركة المصرفية ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية جميعهم على علم تام بأي قصور كهذا والخطوات التي تم وضعها لمعالجته. وبناء عليه، تقدمت مجموعة البركة المصرفية بطلب وحصلت على موافقة مصرف البحرين المركزي على تعيين رئيس لمجلس الإدارة على الرغم من أنه ليس عضواً مستقلاً في مجلس الإدارة حسبما هو منصوص عليه في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي. إن أعضاء لجنة التدقيق والحوكمة التابعة لمجلس الإدارة يملكون المعرفة الكافية بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية الإسلامية وبالتالي فهم مؤهلون لتدقيق أمور الحوكمة ذات الصلة بالشريعة الإسلامية. تقوم مجموعة البركة المصرفية على نحو مستمر بضمان أن يكون مساهمو الأقلية في المجموعة ممثلين تمثيلاً جيداً في مجلس الإدارة عن طريق أعضاء مجلس إدارة مستقلين، تكون لديهم مسؤولية إضافية عن حماية حقوق مساهمي الأقلية.

لجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للمجلس

يرأس الدكتور باسم عوض الله لجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها السيد عدنان أحمد يوسف والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل والسيد فهد عبدالله الراجحي. تكون اللجنة مسؤولة عن قيادة برنامج المسؤولية الاجتماعية لمجموعة البركة. تشرف اللجنة على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الإدارة التنفيذية وعلى قيام لجنة المسؤولية الاجتماعية التابع للإدارة التنفيذية بدورها في جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيا بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

تهدف اللجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. تنفذ اللجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية.

تضم اللجنة في عضويتها على الأقل أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويرأسها عضو مجلس إدارة مستقل. يتم إبلاغ جميع محاضر وتقارير اجتماعات اللجنة لجميع أعضاء مجلس الإدارة.

بالإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة أيضا بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقديم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناء على النتائج التي تتوصل إليها.

وقد وضع مجلس الإدارة نظاما للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا في سرية تامة عن أية مخاوف فيما يتعلق بأية مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأي عضو في لجنة التدقيق والحوكمة أو لمسؤول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ لجنة التدقيق بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

يرأس السيد عبدالإله صباحي لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد فهد الراجحي والسيد محي الدين صالح كامل. تضم اللجنة في عضويتها على الأقل أربعة أعضاء مجلس إدارة وينبغي أن يكونوا جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة رسميا مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدد أكبر من المرات بطلب من رئيس اللجنة. يجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات من لجنة المخاطر. تكون لجنة المخاطر التابعة للمجلس مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، كما تكون مسؤولة عن اعتماد إستراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين اتخاذ الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة لتأمين تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر وكذلك تأمين الالتزام بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلبات الخارجية. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والالتزام في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان للمجلس يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكل منها. ولجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية السيد عبدالله صالح كامل، وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي السيد عدنان أحمد يوسف والسيد عبداللله صباحي والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل مرتين في السنة. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالاستراتيجيات العامة وخطة العمل للمجموعة، أو فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة وفقا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. يرأس اللجنة السيد إبراهيم فايز الشامي وتضم في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنتظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان، ورفع توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقا لهيكله حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضا بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو موصوف أدناه.

تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي. عندما تتم مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء في مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة وأي مسئولين تنفيذيين حسب مقتضى الحال (باستثناء تعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما إنها مسؤولة أيضا عن تأهيل وتنقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس

يرأس السيد صالح اليوسف لجنة التدقيق والحوكمة وتضم في عضويتها السيد إبراهيم فايز الشامي والدكتور باسم عوض الله. يحكم عمل لجنة التدقيق والحوكمة نظام داخلي رسمي مكتوب وضعت اللجنة ووافق عليه المجلس. تجتمع اللجنة رسميا أربع مرات على الأقل في السنة، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحدا على الأقل من هذه الاجتماعات في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي والرقابة المستمرة على الضوابط الداخلية ونظام محاسبي جيد ورقابة مالية. تقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي ومراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدقق الخارجي ومراجعة تقارير تفتيش البنوك المركزية ومراجعة السياسات المحاسبية والمالية للمجموعة وإعداد التقارير المالية والإفصاحات للمجموعة ومراجعة مدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة. تختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والالتزام بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية والمتطلبات الشرعية. كما تقوم اللجنة بالنظر في الموافقة على خطط التدقيق السنوية وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعالية وأداء المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

وتقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأية تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

كما وتقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة ولاحتياجات مجلس الإدارة من المعلومات، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة وأفضل الممارسات المصرفية المعمول بها وأن يتم توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. تخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للجنة. تقوم اللجنة بمراجعة خطابات الإدارة والمسائل ذات الأهمية الصادرة من المدققين الخارجيين وتقارير التفتيش الصادرة من فريق التفتيش التابع لمصرف البحرين المركزي أو أي بنك مركزي محلي في الدول التي تعمل فيها مجموعة البركة أو الصادرة من سلطات رقابية أخرى فور صدورها. وترسل تقارير جميع جهات المراجعة هذه إلى لجنة التدقيق والحوكمة التي تقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسب حيث يكون ذلك مطلوباً. ويتم إطلاع اللجنة بشكل مباشر من خلال تقارير التدقيق الداخلي المرفوعة إليها ومن خلال مناقشاتها مع المدققين الخارجيين عن ما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها والنتائج التي يتوصلون إليها والتوصيات التي يقدمون بها.

هيئة الرقابة الشرعية

يتم انتخاب هيئة الرقابة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصية من مجلس الإدارة. تشارك هيئة الرقابة الشرعية بنشاط في تطوير منتجات وخدمات المجموعة ونقوم بالمصادقة أو الإشراف على مصادقة هيئة الرقابة الشرعية للوحدات التابعة على توافق كل منتج أو خدمة تقدمها الوحدات التابعة مع معايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

تعمل هيئة الرقابة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوضح سياساتها وإجراءاتها ومسئولياتها. في قيامها بمسئولياتها، يكون لهيئة الرقابة الشرعية الحق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالالتزام الشرعي في جميع المنتجات والخدمات، وكذلك الإشراف على مراجعة عمليات المجموعة من منظور الشريعة الإسلامية.

تجتمع هيئة الرقابة الشرعية ما لا يقل عن 6 مرات في السنة. تتم دفع مكافأة سنوية لأعضاء اللجنة بالإضافة إلى مكافأة لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره، مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. لا يتم دفع أية مكافأة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء اللجنة.

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل مسؤولياتها الأخرى تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتأمين قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بتحليلات وتقييمات وتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. لغرض قيامها بأداء هذه المسؤوليات، قامت الإدارة التنفيذية بوضع نظام لتمرير القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم إلى الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم تأمين تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة للمجموعة من قبل جميع وحدات المجموعة.

وبنهاية عام 2013، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ورؤساء دوائر الرقابة المالية، والتدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، والعمليات والشؤون الإدارية، والشؤون القانونية. تكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق والالتزامات التي تتصل بوظيفة أو منصب ذلك العضو.

علاوة على ذلك، تقوم الإدارة التنفيذية بممارسة رقابتها من خلال اللجان التالية التي تكون لها مسؤوليات محددة كما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجيهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية بالإضافة إلى رؤساء دوائر الرقابة المالية والشؤون القانونية والتدقيق الداخلي كأعضاء مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر الخزانة، والاستثمار والمؤسسات المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية، والعمليات والشؤون الإدارية بالإضافة إلى عضو من الإدارة العليا للوحدة التابعة للمجموعة في البحرين وهي بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين).

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

إن لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة والتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومستويات المخصصات للديون المتعثرة. يرأس الرئيس التنفيذي لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر والرقابة عليها في مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر إدارة الائتمان والمخاطر، والعمليات والشؤون الإدارية، والرقابة المالية ومدير دراسات المراجعة الائتمانية والتحليل.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي

يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد إدارة المعلومات والعمليات. وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والرقابة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر بالإضافة إلى مرشحين مساندين من كبار المسؤولين في مجموعة البركة المصرفية.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له في عام 2013

اسم المجلس/ اللجنة	اسم العضو	عدد الاجتماعات في 2012	تواريخ الاجتماعات	عدد الاجتماعات التي حضرها	تفاصيل الحضور
مجلس الإدارة	الشيخ صالح عبدالله كامل			2	حضر 20/2، 16/7
	الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي			6	
	الأستاذ/ عبدالله صالح كامل			5	ما عدا 12/5
	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف		20/02/2013	5	ما عدا 20/2
	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف		19/03/2013	6	
	الدكتور/ أنور إبراهيم*		12/05/2013	-	
	الأستاذ/ عبدالإله عبد الرحيم صباحي	6	16/07/2013	6	
	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامي		10/11/2013	6	
	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل		26/12/2013	6	
	الأستاذ/ جمال بن غليطة			4	ما عدا 26/12، 16/7
	الدكتور/ باسم عوض الله			6	
	الأستاذ/ محي الدين صالح كامل			6	
	الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي			5	ما عدا 26/12
	الأستاذ/ عبدالله صالح كامل		30/01/2013	4	
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	الأستاذ/ عبدالإله عبد الرحيم صباحي	4	02/05/2013	4	
	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل		12/09/2013	4	
	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف		16/12/2013	4	
			20/02/2013		
لجنة التدقيق والحوكمة	الأستاذ/ صالح محمد اليوسف		12/05/2013	5	ما عدا 20/2
	الدكتور/ أنور إبراهيم*	6	16/07/2013	-	
	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامي		04/08/2013	6	
	الدكتور/ باسم عوض الله		10/11/2013	6	
			26/12/2013		
لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة	الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامي		09/01/2013	4	
	الأستاذ/ جمال بن غليطة	4	17/04/2013	3	ما عدا 3/7
	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل		03/07/2013	4	
			06/10/2013		
لجنة المخاطر	الأستاذ/ عبدالإله عبد الرحيم صباحي		13/02/2013	4	
	الأستاذ/ جمال بن غليطة	4	12/05/2013	4	
	الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي		03/07/2013	4	
	الأستاذ/ محي الدين صالح كامل		10/11/2013	3	ما عدا 3/7
لجنة المسؤولية الاجتماعية	الدكتور/ باسم عوض الله			2	
	الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف	2	19/03/2013	2	
	الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل		10/11/2013	2	
	الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي			2	

* استقال اعتباراً من 16 يوليو

قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

تحول التشريع الأمريكي المعروف بفاتكا، والذي يهدف إلى منع التهرب الضريبي من قبل المواطنين الأمريكيين والمقيمين في الولايات المتحدة وذلك عن طريق إخفاء أموالهم في حسابات مع بنوك غير أمريكية، إلى قانون في عام 2010. ويشترط قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" على المؤسسات المالية الأجنبية مثل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة الدخول في "اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية" توافق بموجبها على تزويد هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية بمعلومات عن الحسابات التي يمتلكها أشخاص أمريكيون وحسابات الهيئات الأجنبية المملوكة لأمريكيين وإلا ستعرض لاستقطاع ضريبة بنسبة 30% على مدفوعات معينة قد تستحق للمؤسسة المالية الأجنبية. وإضافة إلى ذلك ستكون المؤسسات المالية الأجنبية مطالبة بحجز الضريبة على مدفوعات معينة قد تستحق إلى المؤسسات المالية التي لم تدخل في اتفاقية مؤسسة مالية أجنبية وعلى المدفوعات المدفوعة إلى أصحاب الحسابات الذين لا يردون على طلبات تأكيد وضعهم الأمريكي و/ أو لا يوافقون على قيام المؤسسة المالية الأجنبية بالإبلاغ عن معلومات الحساب إلى هيئة الإيرادات الداخلية.

لقد عرضت هيئة الإيرادات الداخلية صيغة اتفاقيات بين الحكومات نموذج 1 و 2 (اتفاقية حكومية) فيما يتعلق بتنفيذ قانون الالتزام الضريبي. وقد أعلنت حكومة البحرين بأنها تتوقع الدخول في نموذج الاتفاقية الحكومية رقم 1 مع الولايات المتحدة، كما صدرت من بعض الدول الأخرى التي تعمل فيها الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية إعلانات مماثلة. يتوقع أن تقلل الاتفاقيات الحكومية من تكاليف الالتزام والأعباء التشغيلية المتعلقة بقانون الالتزام الضريبي. وإذا ما تم توقيع الاتفاقيات الحكومية مع الولايات المتحدة في المواعيد المحددة في اللوائح التنظيمية لقانون الالتزام الضريبي، ستكون الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية مطالبة بالإبلاغ عن المعلومات المرتبطة بالحسابات الأمريكية إلى سلطاتها المحلية المعنية، وإذا لم يتم توقيع هذه الاتفاقيات ستكون المؤسسات المالية وفقا لأحكام قانون الالتزام الضريبي مطالبة بتقديم هذه المعلومات مباشرة إلى هيئة الإيرادات الداخلية الأمريكية.

وحيث أن مجموعة البركة المصرفية تدرك بأن أنظمة قانون الالتزام الضريبي ستؤثر على جميع المؤسسات المالية الأجنبية وعملاتها في جميع أنحاء العالم، قامت مجموعة البركة باستثمارات ضخمة لضمان أن يكون بإمكانها أن تفي بشروط قانون الالتزام الضريبي من حيث الالتزام والإبلاغ في جميع الدول وجهات الاختصاص التي تعمل فيها. ومنذ البداية تم اتخاذ كافة الخطوات اللازمة للتعرف على متطلبات هذا القانون الجديد وزيادة الوعي به داخل جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية. لقد تم وضع استراتيجية وسياسة خاصة بقانون الالتزام الضريبي في المجموعة ويجري حاليا تنفيذها في جميع أنحاء المجموعة. ونتيجة لذلك تتوقع المجموعة أن تكون جاهزة للتسجيل لدى هيئة الإيرادات الداخلية في الوقت المحدد وأن تكون ملتزمة بقانون الالتزام الضريبي وفقا للتواريخ التنفيذية التي أعلنتها السلطات الأمريكية.

مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تتم إدارة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. حيث تحترم المجموعة الالتزام بالقوانين والأنظمة فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل وفريق العمل المعني بالعميات المالية والتي يتم بدورها تضمينها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للوحدات التابعة. لدى المجموعة أيضا سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات "اعرف عميلك" والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف والتحقق من هوية وبيانات العملاء. تمنع هذه السياسات جميع الوحدات العاملة من إنشاء أية علاقة عمل جديدة ما لم يتم التعرف والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة وتحديد والتحقق من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسئولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل المسئولين مسؤولية ضمان الالتزام بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة فيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن النظر في أية شكوك أو مخاوف حول عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في الدولة المضيفة.

وعلى مستوى المجموعة عينت مجموعة البركة المصرفية مسئول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر، وتنسيق أنشطة مسئول الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة التدقيق والحوكمة التابعة للمجلس وإلى مجلس الإدارة حول الأمور الهامة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للمجموعة المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الالتزام بالعقوبات أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البنوك وبصفة خاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إن مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك الخسائر المالية.

ونتيجة لإدراك المجموعة لهذه المخاطر، وضعت لها سياسة خاصة بالعقوبات لتأمين الالتزام بكافة أوامر العقوبات ذات الصلة. تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات. وأحيانا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة الشركة ومكانتها.

يتم تحديد استراتيجية وسياسة المجموعة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة ويتم تنفيذها في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية. ويتم توجيه المزيد من الاهتمام للالتزام بالعقوبات وتنفيذ أنظمة المراقبة نحو إدارة وتقليل مخاطر العقوبات. وإدراكا منها لمسؤولياتها في هذا الصدد، تلتزم المجموعة بتحسين إطار العمل لإدارة مخاطر العقوبات فيها.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقا للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة الأخرى. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسؤولة عن مراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية، والعمليات والشؤون الإدارية، وعلاقات المستثمرين.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

الالتزام والسياسات والإجراءات التزم المجموعة

بناء على تمسكها بتطبيق أعلى معايير الالتزام والحفاظ عليها قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مدير التزم بالمجموعة يكون مسؤولاً عن صياغة استراتيجية الالتزام وإطار عام لإدارة الالتزام في المجموعة بما يعكس المبادئ والممارسات الرئيسية التالية المعتمدة في جميع أنحاء المجموعة:

- الالتزام بحرفية وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة،
- ضمان أن تجري مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة من وحداتها التابعة أعمالها وفقا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية،
- تشجيع ثقافة التزم قوية يكون بموجبها الالتزام مسؤولية كل فرد في المجموعة،
- الحفاظ على بيئة حوكمة شركات قوية في جميع الأوقات.

وظيفة التزم المجموعة في مجموعة البركة المصرفية هي وظيفة مستقلة تكون مسؤولة عن ما يلي:

- التشخيص والتقييم الفعال لمخاطر الالتزام،
- وضع سياسات وبرامج وخطط الالتزام وتنفيذ الإجراءات،
- مراقبة وإدارة والتخفيف من الإبلاغ عن مخاطر الالتزام،

- مراقبة والتحقق في الإبلاغ عن مخالفات الالتزام والأحداث والمخاطر المتعلقة بالالتزام، و
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الالتزام والأمور الرقابية.

يرجع مسؤول الالتزام في المسؤولية مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. تشمل مهامه القيام بالإشراف المستقل نيابة عن مجلس الإدارة حيثما يرى مجلس الإدارة ذلك ضروريا. وإضافة إلى ذلك لمسؤول الالتزام بالمجموعة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عند الحاجة. توجد وظائف التزم في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية تدعم مسؤول الالتزام بالمجموعة. وعلى مستوى المجموعة يكون مسؤول الالتزام بالمجموعة مسؤولاً عن تنسيق تحديد وإدارة مخاطر الالتزام بالتعاون مع مسؤولي الالتزام في الوحدات التابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع شبكة فروعها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الالتزام. تتطلب سياسة الالتزام بمجموعة البركة المصرفية من جميع الوحدات التابعة والمسؤولين والموظفين الالتزام بجميع القوانين والقواعد والأنظمة والمعايير لممارسات السوق الجيدة.

وتقع مخاطر الالتزام في المجموعة تحت الفئات التالية:

- الالتزام الرقابي وحوكمة الشركات،
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب،
- العقوبات الدولية، و
- قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)

الالتزام الرقابي وحوكمة الشركات

تواصل مجموعة البركة المصرفية على مستوى المجموعة وضع سياسات المجموعة لإدارة مخاطر الالتزام في جميع الفئات المذكورة أعلاه ويتم تمرير هذه السياسات إلى وحداتها التابعة. بعد ذلك، يتم وضع وتنفيذ سياسات محلية مناسبة في كل وحدة تابعة بما يتماشى مع الشروط الرقابية المحلية. علاوة على ذلك، لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين على جميع الموظفين الالتزام بها في جميع الأوقات. وكما سبق ذكره أعلاه، وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن مخاوفهم من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم بدون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم. تشمل عمليات الإفصاح التي يتوجب الإبلاغ عنها المخالفات القانونية أو الرقابية والاحتيايل وأية ممارسات غير سليمة. أما السياسات الأخرى مثل حوكمة الشركات والمعاملة العادلة للعملاء وتعامل المطلعين الداخليين في أسهم المجموعة وغيرها من السياسات الأخرى المرتبطة بالالتزام فإنها يتم حاليا تطويرها أو تحسينها.

مراقبة الأداء المالي

لقد وضعت الإدارة التنفيذية للمجموعة إجراءات متعددة تساعد على مراقبة نشاطات المجموعة والتحكم فيها على مستوى العالم. كما تم وضع إجراءات متكاملة لتوحيد البيانات المالية وهي تعمل بكفاءة عالية، وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع الوحدات التابعة للمجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (آي إف آر إس). ويتم توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات التابعة برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحملة الأسهم) "معاملات الأطراف ذات الصلة". تعامل المجموعة جميع هذه المعاملات على أساس تجاري كامل، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. وكما تم ذكره أعلاه، يتمتع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. لم تكن هناك في عام 2013 أية معاملات مع أطراف ذات صلة كهذه.

إدارة المخاطر

إن المجموعة متمسكة بالالتزام بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها. إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسؤول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2، وعند اقتضاء متطلبات بازل 3، بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما إنه مسئول عن استحداث برنامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، بما في ذلك السياسات التي تتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. تقوم لجنة المخاطر التابعة للإدارة واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة. ويتم بشكل دوري مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات التخفيف من هذه المخاطر.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقرها في البحرين أن تحافظ على نسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول الظاهرة وغير الظاهرة في الميزانية والمرجحة بأوزان المخاطر بحد أدنى قدره 8% على أساس البنك الواحد بمفرده و 12% على أساس موحد للمجموعة وهذه أعلى من النسبة التي تتطلبها توجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها 8% بموجب التوجيه الذي أصدرته هذه اللجنة عن كفاية رأس المال في عام 1988. ومع ذلك، فإن التوجيه الجديد (بازل 2) الذي أعلنته اللجنة ليلغي توجيه عام 1988 مصمم بحيث يحقق درجة أعلى من الدقة في تمييز المخاطر فيما يتعلق بتحديد مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لمختلف فئات التعرض للمخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية علاوة على شموله توجيهات سابقة فيما يتعلق بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية مخاطر السوق. وبهذا أصبح للجهات الرقابية في كل دولة حرية أوسع في رفع أو خفض متطلبات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في أراضيها حسب الظروف الخاصة بكل دولة. كما تتطلب القواعد الجديدة درجة أكبر من الشفافية في البيانات المعلنة فيما يتعلق بإدارة مخاطر البنوك. ولاحقاً في عام 2010 اتفقت الجهات الرقابية المصرفية العالمية على مجموعة أخرى من المبادئ، المعروفة باسم "بازل 3"، تحدد شرط رئيسي جديد يتعلق بالحد الأدنى من نسبة رأسمال الشريحة الأولى إلى الأصول بحيث تم تحديدها بنسبة 4.5%، مع هامش حماية إضافي بنسبة 7.0%، وسيؤدي فشل المصارف في الالتزام بذلك إلى أن تواجه قيوداً على دفع أرباح للمساهمين والمكافآت التقديرية. وكإجراء ثان ضمن إطار "بازل 3"، تم مؤخراً فرض نسبة جديدة لتغطية السيولة بحد أدنى قدره 5.0%، وستنفذ جميع هذه التدابير تدريجياً على مدى فترة تمتد إلى عام 2019.

لقد قامت مجموعة البركة المصرفية باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتحقيق درجة التطور المطلوبة في تقييم المخاطر بحيث يمكنها ذلك من الوفاء والالتزام بمتطلبات بازل 2 بالكيفية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. لقد اتبعت المجموعة منهج المؤشر الرئيسي للمخاطر التشغيلية والمنهج الموحد لمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق بموجب كتاب القواعد الصادر من مصرف البحرين المركزي، وقد بدأت المجموعة منذ يوليو 2007 تلتزم بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وفقاً لتوجيهات بازل 2، وستكون جاهزة للالتزام بمتطلبات بازل 3 عندما يحين موعد تطبيقها.

وفقاً لسياسة الالتزام للمجموعة التي وافق عليها واعتمدها مجلس الإدارة في نوفمبر 2009، قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسئول التزام يتمثل دوره في مساعدة الإدارة التنفيذية في ضمان التزام المجموعة بسياسة الالتزام للمجموعة، وبشكل خاص ضمان أن يتم القيام بجميع نشاطات المجموعة وفقاً لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وطبقاً لأفضل الممارسات.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق على علم مستمر بالمعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يضمن الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، الجزء "أ"، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

يقصد بالمعلومات الجوهرية أية معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم المجموعة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو تؤدي إلى تغيير مستثمر حصيف لقرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع المجموعة أو الوحدات التابعة لها. تشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على جميع الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

تلتزم المجموعة بالتقيد بجميع الشروط والمتطلبات الواردة في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قسم متطلبات الإفصاح العلني العام.

ولكي تكون المجموعة ملتزمة بالكامل بمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد المشار إليه أعلاه، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أية معلومات ذات صلة أخرى يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

وباعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات للجمهور عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

في حال طلب من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، سوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/ أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس دائرة الرقابة المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

تقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. ولن يقوم الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة بالإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين (شخص وشخص) قبل نشر المعلومات المعنية على موقع الإنترنت للمجموعة أو في الصحف المحلية.

لدى المجموعة إجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجلي أسهم الشركة، ومركز استعلامات على الموقع الإلكتروني للمجموعة وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، وإلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي، وتحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأنظمة

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، الأنظمة التي تحكم كفاية رأس المال للمجموعة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يضع مصرف البحرين المركزي ويتابع متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تضع وتتابع متطلبات كفاية رأس المال لها.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة غير قادرة على سداد التزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات للدفع في ظروف عادية أو تحت ظروف ضاغطة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة إطار عام لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل شراء أصول جديدة وأيضا تأثير خطر احتمال حدوث سحبيات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوبا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20%. تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحدها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. يتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر الأسهم والمشاركات

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. تقوم كل وحدة بتأمين أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومنسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقا لأصحاب حسابات الاستثمار، ومع ذلك فإنها تقوم باستخدام طرق مناسب لتقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2012 مذكورة في الإيضاح رقم 27 من البيانات المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. تتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. تنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع مودعي الأموال. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بتأمين أن يتم وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والمصاريف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الثقة والأمانة للمجموعة.

وكما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. تقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. تقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة الالتزامات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية حديثة وموثوق في دقتها.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

تهدف إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أ. تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛
- ب. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تتسم بالمنهجية والحيدة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى المجموعة؛
- ج. خلق موظفين مؤهلين مهنيًا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛
- د. الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الالتزام بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر؛
- هـ. في جميع أنحاء المجموعة، الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي المكاتب الخلفية الذين يقومون بإجراءات تلك المعاملات؛
- و. الالتزام الدقيق بجميع المتطلبات الشرعية والقانونية وتوجيهات الجهات الرقابية؛
- ز. الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر وائتمان في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية لكل وحدة.

تتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها. تتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

بعد الانتهاء من تنفيذ نظام توحيد عملية حساب كفاية رأس المال يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بما يتوافق مع متطلبات بازل 2 خلال العام 2010، أصبح بالإمكان الآن استرجاع البيانات المطلوبة آلياً في المركز الرئيسي. خلال عام 2013، بدأ تنفيذ أنظمة إدارة المخاطر التشغيلية في الوحدات ويتوقع أن يتم الانتهاء منها خلال 2014 عبر المجموعة.

لقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بمتابعة أهداف رئيسية خمسة هي:

1. التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل القروض واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة لغرض تحقيق مزيد من التحسن في نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة.
2. قيام جميع الوحدات التابعة بتأمين توافق سياساتها لعمل المخصصات للقروض المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
3. استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال ودوائر إدارة المخاطر

عن طريق توظيف وتدريب موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر كأولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.

4. أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر موافق عليه يغطي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
5. أن تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي تماماً المتطلبات الرقابية؛ وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباته الداخلية.

لقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في المجموعة، وهو ما انعكس في أدلة العمل التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاوله أعمالها. تشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر حقوق الملكية ومعدل العائد والعملية الأجنبية)، مخاطر التشغيل ومخاطر الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعاً فيما يلي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بالتزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار (في صيغ تمويل مثل المريحة والإجارة) وعمليات تمويل رأس المال العامل (مثل السلم أو الاستئجار أو المضاربة).

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن والسيطرة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، وبعد ذلك المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. توكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

يتم التخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال الحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضرورياً.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسؤولة عن القيام بمراجعة الالتزامات الائتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة على أساس كل حالة بحالها.

هذا وقد أتم بنك البركة تونس بنجاح ترقية نظامه للعمليات المصرفية الرئيسية (تيمينوس - تي 24) ليشمل الآن الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت وخدمات الهاتف المحمول والرسائل النصية القصيرة. أما بنك البركة تركيا فهو يستخدم الآن نظاما تم تطويره داخليا، ورغم أنه يعمل بشكل جيد إلا أن البنك يقوم حاليا بوضع استراتيجية للانتقال إلى نظام عمليات مصرفية رئيسية جديد في المستقبل القريب كجزء من مشروع "تحول" واسع في البنك. وأخيرا، فإن بنك البركة سورية الذي اختار نظام "أي مال" فقد بدأ التشغيل الحي للنظام ويتم الآن إنجاز المرحلة الأخيرة من المشروع وتشمل تنفيذ الأجزاء الإضافية للنظام ويتوقع أن يتم الانتهاء منها في الربع الأول من عام 2014.

في عام 2009 أطلقت إدارة تقنية المعلومات للمجموعة مبادرة جديدة لتحقيق "التميز في الأعمال من خلال تقنية المعلومات" بشراكة مع شركة استشارية رائدة في تقنية المعلومات. لقد تم تحقيق إنجازات هامة في إطار هذه المبادرة، مما أدى إلى زيادة قيمة تقنية المعلومات في النشاط والأعمال، وفي مستوى التعاون بين الوحدات التابعة للمجموعة. كما ركزت مجموعة البركة المصرفية أيضا على وضع خطة موحدة شاملة للتعافي من الكوارث في جميع أنحاء المجموعة. ومع التنفيذ الكامل للنظم المصرفية الرئيسية الجديدة ومختلف تطبيقاتها عبر المجموعة واستكمال تأسيس جميع المراكز المحلية لاسترجاع البيانات في كل الوحدات تابعة، أصبحت جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية الآن محمية تماما ضد أي فقدان مفاجئ وغير متوقع للخدمة.

يوفر توحيد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية، الذي يتم القيام به حاليا بواسطة برنامج "توحيد البيانات المالية"، إمكانية القيام بجمع ومعالجة وإعداد تقارير وتحليل البيانات بعملات متعددة، كما يقوم كذلك بإعداد تقارير عن آثار تقلبات أسعار العملات. تستطيع دائرة الرقابة المالية لمجموعة البركة المصرفية الآن القيام بتوحيد البيانات من زوايا متعددة لنشاطات المجموعة، على سبيل المثال على مستوى الوحدة التابعة أو حسب المنطقة الجغرافية أو خطوط المنتجات الإسلامية، فضلا عن إمكانية إصدار نسخ متعددة الهيكلية مثل نتائج السنة لغاية تاريخ التقرير أو نتائج السنة الحالية أو نتائج السنة السابقة وهكذا.

بعد عملية تقييم مكثفة لاحتياجات المجموعة من أنظمة إدارة المخاطر من منظور إسلامي ورقابي، قام فريق إدارة المخاطر باختيار النظام الأكثر ملاءمة، خاصة وأن هذا النظام قد حصل على توصيات عالية من مؤسسات إسلامية أخرى تستخدمه في مملكة البحرين وخارجها. لقد تم تنفيذ وحدات النظام الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل وحساب كفاية رأس المال على أساس مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وهي الآن تعمل بفعالية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية وبنك البركة الإسلامي البحرين، ومن المخطط أن يتم تنفيذها في الوحدات التابعة الأخرى خلال عام 2013 وما بعده.

بعد اختيار دقيق من قبل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات لقائمة معتمدة من نظم العمليات المصرفية الرئيسية، قامت كل وحدة تابعة باختيار النظام الذي يناسب احتياجاتها الخاصة.

لقد قامت خمس من الوحدات التابعة وهي بنك البركة البحرين والبركة جنوب أفريقيا والبركة لبنان والبركة باكستان والبركة مصر باختيار نظام "إيكوجين" للعمليات المصرفية الإسلامية الرئيسية من شركة "مايسيس". حيث أنجز بنك البركة البحرين التنفيذ الكامل للنظام في عام 2009 تلاه البركة لبنان والبركة جنوب أفريقيا في عام 2011، بينما بدأ بنك البركة مصر تشغيل نظام إيكوجين في عام 2012 ويتوقع البركة باكستان أن يبدأ تشغيل هذا النظام خلال عام 2014.

وقام بنك البركة الأردن بتنفيذ نظام أي سي بي إس (نبراس) المصرفي الذي اختاره كنظام العمليات المصرفية الرئيسية فيه في عام 2011، وقد تم إنجاز المشروع بالكامل في الربع الرابع من عام 2012. أما بنك البركة الجزائر وبنك البركة السودان اللذان اختارا نظام "أي مال" من "باث سولوشنز" فقد بدء كلاهما التشغيل الحي ويتوقع أن يتم إنجاز جميع أجزاء النظام الإضافية الملحقه به خلال الربع الأول من عام 2014.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

لذلك فإن الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأس المال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقفاً على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 16.49% في 31 ديسمبر 2013، وهي نسبة أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12%.

تخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

تقنية المعلومات

يتمثل غرض اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المركز الرئيسي في دعم وتنسيق ومتابعة استراتيجيات ومشاريع ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة، وضمان أن تكون هذه متماشية مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية الخاصة بالوحدة التابعة المعنية. لقد أصبحت استراتيجيات تقنيات المعلومات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى للمجموعة راسخة الآن بتوحيد نظم المجموعة ضمن عدد قليل من نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى المجموعة. كما أصبحت المرحلة النهائية لاستراتيجية تقنية المعلومات والإطار العام للحوكمة للمجموعة، والتي تم تطويرها بالتعاون مع الوحدات التابعة وبمساعدة شركة استشارية رائدة، جاهزة الآن للتنفيذ.

كما يتم الآن استخدام البرنامج الأولي، الذي يستند على الإنترنت، لتوحيد البيانات وإعداد التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية كأداة لقياس أداء المجموعة باستخدام منهجية مؤشرات الأداء الرئيسية استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. يستخدم البرنامج لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر، وسوف يتم إدماجه تدريجياً في جميع تطبيقات نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم تنفيذها في جميع أنحاء المجموعة.

تقوم وحدات رقابة داخلية مستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الالتزام بالإجراءات الرقابية الأساسية. ومع تسارع تحسين القاعدة التكنولوجية للمجموعة واستبدال نظمها القديمة بأجهزة ونظم حديثة، أصبح بالإمكان الآن بصورة متزايدة إدماج الإجراءات الرقابية المطلوبة في النظم الجديدة لمعالجة العمليات.

مخاطر الالتزام

يتم تعريف مخاطر الالتزام على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لأي منها بنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو الأنظمة أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. إنها احتمال وتأثير حدوث حدث ما قد يؤدي إلى الإخفاق في التصرف وفقاً للقوانين أو القواعد أو الأنظمة أو اللوائح أو الحوكمة الرشيدة في المؤسسة. لقد تغير المشهد كثيراً فيما يتعلق بالالتزام في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهوداً حثيثة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الالتزام، كما هو موضح أعلاه.

مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. تشمل هذه المخاطر أيضاً مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الالتزام بمتطلبات القوانين والأنظمة. كما تم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة التزام تنص على تقييم مخاطر الالتزام، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فعاليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم الحصول على مصادقة هيئة الرقابة الشرعية على أن المجموعة ملتزمة بمعايير ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على نسبة رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقاً لقابليتها المحددة سلفاً لتقبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم العائد للمساهمين. تشمل إدارة رأس المال إجراء التعديلات المناسبة واللازمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية أو رأس المال عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص.... الخ.

هذا وقد تم تشكيل لجنة للمسؤولية الاجتماعية تابعة لمجلس الإدارة للإشراف على أنشطة لجنة المسؤولية الاجتماعية التابعة للإدارة التنفيذية، وتشمل مهامها ضمن أمور أخرى ما يلي:

1. الحفاظ على مسيرة برنامج البركة الحالي للمسؤولية الاجتماعية لأحدث البحوث الدولية والاستراتيجيات المعمول بها لتعزيز أهداف الشريعة الإسلامية.
2. إدارة والإشراف على تنفيذ البرنامج في جميع أنحاء المجموعة.
3. ضمان أن يظل البرنامج واحدا من البرامج الرائدة في صناعة الصيرفة والتمويل الإسلامي بشكل عام، من خلال تطوير البحوث العلمية الجديدة في الشريعة والتحليلات الاقتصادية لهذا الموضوع.
4. تقديم التوجيه المناسب في تنفيذ البرنامج.
5. جمع وتوحيد ونشر تقارير المسؤولية الاجتماعية الدورية السنوية وغيرها.
6. تطوير وتحديث الإجراءات التي تؤدي إلى تعزيز كفاية وفعالية البرنامج على مستوى المجموعة.
7. ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة فيما يتعلق بالبرنامج لتحقيق الأهداف ولكي يظل متسقا مع توجه اللجنة.
8. التنسيق مع غيرها من برامج المسؤولية الاجتماعية المحلية والدولية.

إن فلسفتنا، في جوهرها، هي أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر بوراثة الأرض على هذا الكوكب، وبالتالي فإن البشر ليسوا ملاكا للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أن غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، نحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين. ومعنى ذلك إن الثروة التي أسبغها الله علينا هي من عنده وملكه، ولذلك يجب علينا أن نطبق قواعد الشريعة فيما يتعلق بملكية الثروة أثناء خلق الثروة والاستثمار وتبادل وتنمية وإنفاق الثروات. إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل عام.

إننا في مجموعة البركة المصرفية نعتبر دور المسؤولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسيا في تطبيق المبادئ المستوحاة من ديننا الحنيف والتي نقوم عليها جميع نشاطاتنا التجارية في كافة الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع وحداتنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية في عملياتها وخدماتها المصرفية.

برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية

لتحقيق هذه الغايات قمنا بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية"، وهو أول برنامج من هذا القبيل تنفذه أية مؤسسة خدمات مصرفية ومالية إسلامية. يشمل نطاق برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية الميزات الأولية والدنيا التالية لنموذج أعمالها:

1. تقييم الأثر الاجتماعي لأعمال مجموعة البركة المصرفية على الصعيد المحلي وصعيد المعاملات.
2. الاستثمار في ودعم الشركات المسؤولة اجتماعيا.
3. الإشراف على ورصد التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر.
4. دعم الاقتصادات المحلية.
5. دعم المؤسسات الأكاديمية ومراكز التميز.
6. تشجيع الأدب والفنون الكلاسيكية الإسلامية.
7. تعزيز الدراسات العلمية في قطاع العمل المصرفي والمالي الإسلامي.
8. الاستثمار في التطوير البشري.
9. وتشجيع المواهب المحلية.
10. تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبني الاستراتيجيات المختلفة للمحافظة على البيئة، مثل الحد من استخدام الورق وترشيد استخدام الطاقة والمياه.
11. اتخاذ خطوات لتطوير وتعزيز سمعة المسؤولية الاجتماعية لمجموعة البركة.

المسئولية الاجتماعية

... وفلسفتنا المركزية التي تتجسد في مفهوم الشراكة، والتي بموجبها نرى أن معتقداتنا المشتركة تخلق روابط قوية تشكل أساس علاقات طويلة الأجل مع العملاء والموظفين، بما يحقق الوعد الذي قطعناه على أنفسنا بأن نكون:

“شركاء في الانجاز”.

ما هي المسؤولية الاجتماعية؟

المسئولية الاجتماعية هي، في جوهرها، نهج تتبناه الشركة تجاه جميع جوانب أنشطتها التجارية وذلك بهدف تلبية احتياجات الشركة ومساهمتها وموظفيها وعملائها فيما تقوم بتوفير والمحافظة على الموارد - البشرية والطبيعية - التي ستكون في حاجة لها على المدى الطويل. وفي إعادة صياغة لتعبير اتحاد المصارف العربية، فإن المسؤولية الاجتماعية هي “الطريقة التي تقوم الشركات بموجبها بدمج الشواغل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قيمها وثقافتها وعملية صنع قرارها واستراتيجيتها وعملياتها بشكل شفاف وخاضع للمساءلة، وبذلك تقوم بالتأسيس لأفضل الممارسات داخل المؤسسة وخلق الثروة وتحسين المجتمع”.

تهدف المسؤولية الاجتماعية لخلق نمو اقتصادي طويل المدى من خلال إدارة حريصة للموارد الطبيعية (مثل الحد من استهلاك الطاقة وإدارة النفايات .. الخ)، وتطوير الموارد البشرية (من خلال التدريب والتنمية الشخصية وتخطيط المسار المهني وتخطيط التعاقب أو الخلافة) وتحسين جودة الحياة للمجتمع بشكل عام.

يتناسب مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع أخلاقيات الإسلام، وبالتالي مع المبادئ المتجذرة لمجموعة البركة المصرفية. وكأعضاء في مجموعة تم تأسيسها على قاعدة من المبادئ والقيم الإسلامية، نحن في مجموعة البركة المصرفية نعتقد بأن علينا مسؤولية خاصة تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهيد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءا منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم “إعمار الأرض”، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول (سواء كانت طبيعية أو إنسان).

تدين حركة الصيرفة والمال الإسلامية المعاصرة في نجاحها بالكثير لمساهمة ورعاية الشيخ صالح كامل، مؤسس مجموعة البركة المصرفية. وبالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على المجموعة ككيان قانوني موحد، إلا أن تاريخ الشركات التي نشأت منها المجموعة يعود إلى أواخر الستينات عندما أشرف الشيخ كامل على ابتكار العقود الإسلامية لاستخدامها في عملياته التجارية عند التعامل مع البنوك التقليدية (حيث لم تكن البنوك الإسلامية قد وجدت في ذلك الوقت بعد)، وكانت هذه هي الطريقة المفضلة لديه في التعامل مع هذه البنوك. هذا الإصرار المبكر على الالتزام الصارم بالمبادئ الإسلامية الأساسية سرعان ما تبعته المرحلة الثانية من التطور الكبير عندما أشرف الشيخ صالح كامل في أوائل السبعينات على تأسيس سلسلة من المؤسسات المالية الإسلامية في أنحاء مختلفة من العالم العربي تحت اسم البركة. وتضم اليوم مجموعة البركة المصرفية في إطار واحد موحد مجموعة من الخبرات المتراكمة من 11 بنك ظلوا يقدمون المنتجات والخدمات الإسلامية منذ أكثر من ثلاثة عقود. ونحن في مجموعة البركة المصرفية يشرفنا أن ننظر إلى الوراء بفخر إلى هذا التراث، بينما نتطلع بشغف وثقة إلى المرحلة التالية من تطورنا بالتوسع في مناطق جغرافية جديدة وأسواق جديدة وبناء قاعدة عملاء قوية وأخذة في الاتساع مع الالتزام في كل الأوقات بمبادئ ومثل صناعة الصيرفة والتمويل الإسلامية.

نحن في البركة ومنذ بداية انطلاقته نجسد، من خلال الأخلاقيات التي تأسست عليها المجموعة، روح المسؤولية الاجتماعية للشركات في ثقافتنا المؤسسية، والتي نتلخص في:

الرؤية:

”نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع“.

الرسالة:

”تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظفين ومساهمين“.

بنك البركة تونس

ساهم بنك البركة تونس بمبلغ 0.025 مليون دولار للبرنامج الخيري في مجموعة متنوعة من المجالات، ولا سيما إشراك الشباب والرياضة.

بنك البركة سورية ش.م.م

على الرغم من الوضع السيئ في سورية، بلغت مساهمة بنك البركة سورية 85.255 مليون دولار في عام 2012، موزعة بين برنامج للتمويل الدراسي، وتنمية المجتمع، وتشجيع العلوم وعقود التدريب حيث بلغ مجموعها 0.053 مليون دولار بالإضافة إلى تمويل التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات الاقتصادية بما يصل مجموعه إلى 85.203 مليون دولار في إطار برنامج الفرص الاقتصادية.

بنك البركة المحدود- جنوب أفريقيا

قام بنك البركة جنوب أفريقيا بتمويل أنشطة خيرية بمبلغ 0.148 مليون دولار، موزعة على مجالات التنمية المجتمعية، والأنشطة العلمية والأدبية وإشراك الشباب والرياضة، والاحتياجات الخاصة، والتعليم وغيرها من القطاعات. بلغ التمويل المقدم في إطار برنامج الفرص الاقتصادية 215.515 مليون دولار في عام 2012، وشمل بشكل رئيسي قطاعات التمويل الأصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمويل الصناعات المحلية والمجتمع والتنمية.

بنك البركة لبنان ش.م.ل

ساهم بنك البركة لبنان بمبلغ 0.386 مليون دولار في البرنامج الخيري وبرنامج الفرص الاقتصادية، مع مبلغ 0.215 مليون دولار تم تخصيصه لتنمية المجتمع وتنمية الموارد البشرية وإشراك الشباب والرياضة من بين فئات أخرى، وتوجيه 0.171 مليون دولار نحو تمويل تنمية المجتمعات المحلية والصناعات المحلية. كما قدم البنك قروضا حسنة بمبلغ 0.815 مليون دولار أخرى.

بنك البركة السودان

استثمر بنك البركة السودان مبلغ 0.124 مليون دولار في البرنامج الخيري - أنفق في الأساس على المنح الدراسية، وتنمية المجتمعات المحلية والمبادرات التعليمية - وقدم تمويلات بمبلغ 82.330 مليون دولار في إطار برنامج الفرص الاقتصادية، وقد تم التركيز في ذلك بشكل كبير على قطاعات الصناعة والخدمات.

المسئولية الاجتماعية (تتمة)

سيتم نشر تقرير مفصل عن أنشطة المجموعة والتقدم المحرز في مجال المسئولية الاجتماعية خلال العام السابق سنويا ويمكن أيضا الاطلاع على التقرير على الموقع الإلكتروني لمجموعة البركة المصرفية على شبكة الإنترنت. يسلط التقرير الضوء على التزام مجموعة البركة المصرفية بدفع وتوسعة برنامج البركة للمسئولية الاجتماعية، ويشمل ما يلي:

1. **برنامج البركة الخيري**، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
2. **برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية**، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم الإسكان المنخفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
3. **برنامج البركة للقرض الحسن**، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
4. **برنامج أوقات البركة**، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معين من وقت مسؤوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

استنادا إلى أحدث تقرير متوفر لعام 2012، يمكن تلخيص مساهمات مجموعة البركة المصرفية وكل من الوحدات التابعة لها كما يلي:

مجموعة البركة

بلغت إجمالي الاستثمارات للمجموعة في برنامج الفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية 925.428 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد قليلا عن 6.5% من إجمالي محفظة التمويل والاستثمارات، حيث أنه يتم توجيه التمويل بشكل متزايد نحو هذه المجالات. بلغت إجمالي مساهمات المجموعة في البرنامج الخيري 5.955 مليون دولار، في حين بلغ مجموع مساهمات المجموعة للقرض الحسن 8.694 مليون دولار. وبذلك كان إجمالي مجموع المساهمات المالية لبرنامج المسئولية الاجتماعية 940.077 مليون دولار.

على مستوى المركز الرئيسي، قامت مجموعة البركة بتقديم 0.549 مليون دولار لمجموعة متنوعة من الأنشطة الخيرية، شملت تمويل التدريب المهني للموظفين وتنمية المجتمع وإشراك الشباب والفنون والثقافة والأدب والمنح الدراسية وما إلى ذلك. كما قدمت أيضا قروضا حسنة بمبلغ 0.450 مليون دولار لتمويل مجموعة من المبادرات والأنشطة.

بنك البركة التركي للمشاركات

كانت مساهمة بنك البركة تركيا في البرنامج الخيري مثيرة للإعجاب حيث بلغت 3.411 مليون دولار، تم توجيه 60% منها إلى برنامج المنح الدراسية الخاصة به للموهوبين والمحتاجين، كما كانت هناك مساهمات هامة لمستفيدين آخرين بما في ذلك فئات الفنون والثقافة والأدب.

البنك الإسلامي الأردني

قدم بنك البركة الأردن ما مجموعه 0.696 مليون دولار للأنشطة الخيرية، بما في ذلك تنمية المجتمع، وتمويل البنية التحتية في مؤسسات تعليمية، وبرامج المنح الدراسية للموهوبين والمحتاجين، والمساهمات للفنون والثقافة والأدب. كما استثمر البنك أيضا في مجموعة واسعة من التنمية المجتمعية والتمويل الأصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة، والإسكان بأسعار معقولة وغيرها من المشاريع، وقد بلغت المساهمة الإجمالية في برنامج التخطيط الاقتصادي 44.758 مليون دولار. علاوة على ذلك، قدم البنك قروضا حسنة بمبلغ 7.115 مليون دولار.

بنك البركة مصر

بلغ مجموع مساهمة بنك البركة مصر 216.563 مليون دولار، منها 0.138 مليون دولار للأنشطة الخيرية - موجهة في الأساس إلى التنمية المجتمعية والتعليم - ومبلغ 216.45 مليون دولار تجاه الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات الصناعية والخدمية والتجارية المحلية.

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

ساهم بنك البركة الجزائر بما مجموعه 0.433 مليون دولار تجاه الأنشطة الخيرية، وجميعها في مجال تنمية المجتمع المحلي، وفي الوقت ذاته قدم 1.220 مليون دولار أخرى لتمويل قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والحراجة والصناعة والخدمات والإنتاج والتجارة ضمن إطار برنامج الفرص الاقتصادية.

بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م)

ساهم بنك البركة البحرين بمبلغ 0.104 مليون تجاه العمل الخيري، وتشمل أساسا أنشطة الشباب وعقود التدريب لهم، وهذا المبلغ يشكل جزءا من ما مجموعه 228.104 مليون دولار تم استثمارها في البرنامج الخيري وبرنامج الفرص والاقتصادية.

بنك البركة (باكستان) المحدود

شارك بنك البركة باكستان في مجموعة من الأنشطة ضمن مساهمته في البرنامج الخيري - حيث استثمر مبلغ 0.059 مليون دولار في تمويل التدريب المهني وعقود التدريب. كما ساهم في تمويل التمويل الأصغر وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج الفرص الاقتصادية، حيث قدم تمويلات بمبلغ 51.806 مليون دولار في الأساس للقطاع الصناعي ولكن أيضا لقطاع الخدمات والرعاية الصحية والغذاء والبناء والتعدين وغيرها من القطاعات. كما قدم قروضا حسنة بمبلغ 0.314 مليون دولار.

وبما أن المجموعة والوحدات ليست مخولة بإخراج الزكاة، فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي 0.67 سنتاً. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

13/ربيع الثاني 1435هـ الموافق 13/فبراير/2014م



الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضو الهيئة



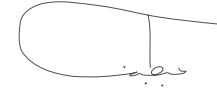
الشيخ د. عبد الستار أبو غدة
رئيس الهيئة



د. أحمد محي الدين
عضو الهيئة



الشيخ د. عبد العزيز الفوزان
عضو الهيئة



الشيخ د. عبد اللطيف آل محمود
عضو الهيئة

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

ألف دولار أمريكي	
1,298,651	حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم
(155,253)	تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال حيث تدفع الزكاة مباشرة
1,143,398	صافي الحقوق الخاضعة للزكاة
(55,345)	مطروح منه:
(253,269)	مشاركة ذات أصول غير زكوية
(222,241)	استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية
(35,459)	إجارة منتهية بالتملك
(246,000)	استثمارات عقارية طويلة الأجل
(95,684)	عقارات ومعدات
(20,380)	أصول غير ملموسة
(12,483)	الاستثمارات في الشركات الزميلة
(191)	مصروفات مدفوعة مقدماً
	الأصول الضريبية المؤجلة
12,566	مضاف إليه:
55,945	نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة
518	تمويل أصول غير خاضعة للزكاة
284	بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام
271,659	المطلوبات الضريبية المؤجلة
2.5770%	مجموع الوعاء الزكوي
7,001	نسبة الزكاة
1,040,168	مجموع الزكاة المستحقة
0.67	عدد الأسهم بالآلاف
	الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)

تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة وودعاتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً

لقد عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2013م ستة اجتماعات إحداها بالمركز الرئيسي للمجموعة والآخر في أحد الوحدات التابعة للمجموعة، التقت خلالها بالأعضاء والمراقبين الشرعيين والعاملين بتلك الوحدة حيث عقدت عدداً من الندوات المصغرة أجابت فيها على استفسارات العديد من العاملين والعملاء، كما اطمأنت الهيئة على سير العمليات والتي تمت وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والاجتماعات الأربعة الأخرى كانت بمقر الأمانة العامة للهيئة الشرعية بجدة درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31/12/2013م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجنتها التنفيذية عدداً من الاجتماعات درست فيها عدداً من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً

لقد راقبنا عن طريق اللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2013م الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. وقد استفسرنا من بعض الفنيين عن النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتختص مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013م تمت من حيث الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحمل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2013 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تشمل القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013 والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة والإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة والإدارة هما المسؤولان عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعن نظم الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة والإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة والإدارة هما المسؤولان عن التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديرنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة والإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن:

- (أ) البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛ و
- (ب) المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وأن البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

أخست ديوغ

23 فبراير 2014
النماعة، مملكة البحرين

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
الموجودات			
3,927,583	4,797,487	4	نقد وأرصدة لدى البنوك
10,462,501	10,818,219	5	ذمم مدينة
953,554	1,192,125	6	التمويل بالمضاربة والمشاركة
2,183,754	2,402,830	7	استثمارات
719,619	942,048	8	إجارة منتهية بالتملك
386,496	405,880	9	عقارات ومعدات
421,624	408,970	10	موجودات أخرى
19,055,131	20,967,559		مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
3,820,735	4,249,181		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
972,280	1,095,868		مبالغ مستحقة لبنوك
12,796	540,680	11	تمويلات طويلة الأجل
677,012	698,999	12	مطلوبات أخرى
5,482,823	6,584,728		مجموع المطلوبات
11,604,628	12,399,444	13	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
		14	حقوق الملاك
1,014,475	1,048,291		رأس المال
(8,475)	(8,123)		أسهم خزينة
16,352	16,753		علاوة إصدار أسهم
121,253	131,684		احتياطيات
(3,636)	(2,380)		التغييرات المتراكمة في القيم العادلة
(133,591)	(232,928)		تحويل عملات أجنبية
218,222	263,086		أرباح مبقاة
69,323	82,268		تخصيصات مقترحة
1,293,923	1,298,651		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
673,757	684,736		حقوق غير مسيطرة
1,967,680	1,983,387		مجموع حقوق الملاك
19,055,131	20,967,559		مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	إيضاحات	الدخل
1,018,482	1,031,031	15	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(874,470)	(912,092)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب
261,609	311,935	16	حصة المجموعة كمضارب
(612,861)	(600,157)		عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
405,621	430,874		حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)
4,320	2,958		حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
204,613	236,067	15	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
-	(12,342)		ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل
184,746	179,098	17	دخل رسوم وعمولات أخرى
80,470	72,829	18	دخل تشغيلي آخر
879,770	909,484		مجموع الدخل التشغيلي
262,327	293,898		مصروفات الموظفين
35,299	39,126	19	استهلاك وإطفاء
160,440	156,396	20	مصروفات تشغيلية أخرى
458,066	489,420		مجموع المصروفات التشغيلية
421,704	420,064		صافي الدخل للسنة قبل المخصصات والاضمحلال والضرائب
(99,323)	(65,796)	21	المخصصات والاضمحلال
322,381	354,268		صافي الدخل قبل الضرائب
(87,139)	(96,489)		الضرائب
235,242	257,779		صافي الدخل للسنة
			العائد إلى:
133,028	144,506		حقوق مساهمي الشركة الأم
102,214	113,273		حقوق غير المسيطرة
235,242	257,779		
12.79	13.90	22	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	إيضاحات
الأنشطة التشغيلية		
322,381	354,268	صافي الدخل قبل الضرائب
35,299	39,126	تعديلات للبنود التالية:
57	-	استهلاك وإطفاء
100,106	402,894	19 10 (i) 15.4
		اضمحلال موجودات غير ملموسة
		استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك
(330)	(283)	15.3
(17,332)	(9,153)	18
(2,426)	(957)	15.3
(185)	(891)	15.3
(125)	(2,500)	15.3
-	(46)	15.3
(1,600)	(1,958)	15.3
99,323	65,796	21
535,168	846,296	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(340,999)	(515,445)	إحتياطيات لدى بنوك مركزية
(2,330,500)	(403,398)	ذمم مدينة
(12,461)	(239,931)	التمويل بالمضاربة والمشاركة
(256,004)	(625,323)	إجارة منتهية بالتمليك
(38,643)	(12,185)	موجودات أخرى
260,418	428,441	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
318,818	123,588	مبالغ مستحقة لبنوك
(4,872)	(5,023)	مطلوبات أخرى
1,140,192	793,585	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
(85,113)	(81,157)	ضرائب مدفوعة
(813,996)	309,448	صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
الأنشطة الاستثمارية		
(73,573)	(212,232)	صافي شراء الاستثمارات
(86,681)	(44,321)	صافي شراء عقارات ومعدات
-	1,197	أرباح أسهم من الشركات التابعة
(8,014)	(1,739)	صافي شراء استثمار في شركة زميلة
(168,268)	(257,095)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
الأنشطة التمويلية		
12,796	536,912	تمويلات طويلة الأجل
(30,434)	(35,507)	أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم
239	753	صافي التغيرات في أسهم الخزينة
(15,799)	(27,135)	صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة
(33,198)	475,023	صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(31,234)	(172,917)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
(1,046,696)	354,459	صافي التغير في النقد وما في حكمه
2,996,990	1,950,294	النقد وما في حكمه في 1 يناير
1,950,294	2,304,753	23 النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

العودة إلى المحتويات

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

العائد إلى حقوق				
إحتياطات				
إحتياطي قانوني	علاوة إصدار أسهم	أسهم خزينة	رأس المال	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
78,687	16,352	(8,475)	1,014,475	الرصيد في 1 يناير 2013
-	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة
-	-	-	33,816	أسهم منحة صادرة (إيضاح 14)
-	401	352	-	الحركة في أسهم الخزينة
-	-	-	-	صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
-	-	-	-	صافي الحركة في الإحتياطات الأخرى
-	-	-	-	تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	صافي الدخل للسنة
14,451	-	-	-	محول إلى الإحتياطي القانوني
-	-	-	-	أرباح أسهم موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أسهم منحة موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أرباح أسهم الشركات التابعة
-	-	-	-	زكاة مدفوعة من الشركات التابعة
-	-	-	-	تأثير شراء حقوق غير مسيطرة
-	-	-	-	صافي الحركة في الحقوق غير مسيطرة
93,138	16,753	(8,123)	1,048,291	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
65,384	16,420	(7,319)	869,550	الرصيد في 1 يناير 2012
-	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة
-	-	-	144,925	أسهم منحة صادرة (إيضاح 14)
-	(68)	(1,156)	-	الحركة في أسهم الخزينة
-	-	-	-	صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
-	-	-	-	صافي الحركة في الإحتياطات الأخرى
-	-	-	-	تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	صافي الدخل للسنة
13,303	-	-	-	محول إلى الإحتياطي القانوني
-	-	-	-	أرباح أسهم موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أسهم منحة موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أرباح أسهم الشركات التابعة
-	-	-	-	تأثير شراء حقوق غير مسيطرة
-	-	-	-	صافي الحركة في الحقوق غير مسيطرة
78,687	16,352	(8,475)	1,014,475	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

حامل أسهم الشركة الأم

مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	احتياطات أخرى ألف دولار أمريكي
1,967,680	673,757	1,293,923	69,323	218,222	(133,591)	(3,636)	42,566
(35,507)	-	(35,507)	(35,507)	-	-	-	-
-	-	-	(33,816)	-	-	-	-
753	-	753	-	-	-	-	-
1,756	500	1,256	-	-	-	1,256	-
(6,522)	(2,502)	(4,020)	-	-	-	-	(4,020)
(172,917)	(73,580)	(99,337)	-	-	(99,337)	-	-
257,779	113,273	144,506	-	144,506	-	-	-
-	-	-	-	(14,451)	-	-	-
-	-	-	36,690	(36,690)	-	-	-
-	-	-	45,578	(45,578)	-	-	-
(26,469)	(26,469)	-	-	-	-	-	-
(4,415)	(1,914)	(2,501)	-	(2,501)	-	-	-
-	422	(422)	-	(422)	-	-	-
1,249	1,249	-	-	-	-	-	-
1,983,387	684,736	1,298,651	82,268	263,086	(232,928)	(2,380)	38,546
1,799,150	596,022	1,203,128	175,359	167,584	(112,163)	(10,910)	39,223
(30,434)	-	(30,434)	(30,434)	-	-	-	-
-	-	-	(144,925)	-	-	-	-
239	-	239	-	1,463	-	-	-
8,434	1,160	7,274	-	-	-	7,274	-
3,161	1,079	2,082	-	(1,261)	-	-	3,343
(31,234)	(9,806)	(21,428)	-	-	(21,428)	-	-
235,242	102,214	133,028	-	133,028	-	-	-
-	-	-	-	(13,303)	-	-	-
-	-	-	35,507	(35,507)	-	-	-
-	-	-	33,816	(33,816)	-	-	-
(27,875)	(27,875)	-	-	-	-	-	-
-	(34)	34	-	34	-	-	-
10,997	10,997	-	-	-	-	-	-
1,967,680	673,757	1,293,923	69,323	218,222	(133,591)	(3,636)	42,566

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

نقد	ذمم بيع	التمويل	استثمارات	إجارة منتهية	استثمارات	أخرى	المجموع	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
57,403	84,056	206,123	34,220	-	153,856	63,137	598,795	الرصيد في 1 يناير 2013
134,441	299,376	1,137,689	18,145	28,571	100,347	241,055	1,959,624	الودائع
(84,976)	(322,062)	(1,064,518)	(1,875)	(2,680)	(103,866)	(270,004)	(1,849,981)	السحوبات
-	10,805	3,087	654	2,099	5,430	437	22,512	دخل بعد حسم المصروفات
-	(2,315)	(1)	(176)	(155)	(163)	(148)	(2,958)	حصة المضارب
-	-	-	(509)	-	4	(13,239)	(13,744)	تحويلات صرف عملات أجنبية
106,868	69,860	282,380	50,459	27,835	155,608	21,238	714,248	الرصيد في 31 ديسمبر 2013
17,189	105,361	200,702	35,310	-	126,381	38,185	523,128	الرصيد في 1 يناير 2012
99,843	600,478	893,299	2,892	-	64,612	198,296	1,859,420	الودائع
(59,629)	(632,706)	(889,432)	(4,371)	-	(41,365)	(168,273)	(1,795,776)	السحوبات
-	13,769	1,556	445	-	8,210	2,574	26,554	دخل بعد حسم المصروفات
-	(2,846)	(2)	(56)	-	(873)	(543)	(4,320)	حصة المضارب
-	-	-	-	-	(3,109)	(7,102)	(10,211)	تحويلات صرف عملات أجنبية
57,403	84,056	206,123	34,220	-	153,856	63,137	598,795	الرصيد في 31 ديسمبر 2012

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 30 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

1 الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو ص.ب. 1882، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركائه التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 فبراير 2014.

2 السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه عملة تقارير المجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

معيار محاسبي جديد

خلال سنة 2012، أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي الجديد رقم 26 المتعلق «بالإستثمار العقاري»، وهو إلزامي اعتباراً من 1 يناير 2013.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 26 ليس له أي تأثير على تصنيف وقياس الإستثمارات العقارية للمجموعة.

ب. بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6)، وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ج. أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركائه التابعة كما في للسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القوة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة ضمن القائمة الموحدة للدخل في صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الإستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم احتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كعمالة حقوق الملاك.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	نسبة الملكية لسنة 2013	نسبة الملكية لسنة 2012	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2013
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	%55.90	%55.90	1991	الجزائر	26
بنك البركة الإسلامي - البحرين	%91.12	%91.12	1984	البحرين	117
بنك البركة تونس*	%78.40	%78.40	1983	تونس	8
بنك البركة مصر	%73.68	%73.68	1980	مصر	26
بنك البركة لبنان	%98.86	%98.71	1991	لبنان	7
البنك الإسلامي الأردني	%66.01	%66.01	1978	الأردن	80
بنك البركة التركي للمشاركات	%56.64	%56.64	1985	تركيا	167
بنك البركة المحدود	%62.15	%62.15	1989	جنوب أفريقيا	11
بنك البركة السودان**	%76.09	%82.08	1984	السودان	27
بنك البركة سورية	%23.00	%23.00	2009	سورية	9

* من 1 يناير 2014، تم تغيير ترخيص بنك البركة تونس من بنك غير مقيم إلى بنك مقيم و تم تغيير عملة التقارير رسميًا من الدولار الأمريكي إلى الدينار التونسي.

** خلال السنة قام مساهمون آخرون بدفع نصيبهم من زيادة رأس المال، و التي قامت المجموعة بدفعها في السنوات السابقة، حيث نتج عن ذلك تغيير في نسبة الملكية خلال السنة.

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

الشركة / البنك	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2013	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2012	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	%58.90	%58.90	2010	باكستان
إتقان كابيتال (إيضاح 3)	بنك البركة الإسلامي	%54.67	%54.67	2007	السعودية
شركة الرزق التجارية	البنك الإسلامي الأردني	-	%59.40	1994	الأردن
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	%62.31	%62.31	1987	الأردن
شركة الساحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	%65.15	%66.01	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	%66.01	%66.01	1998	الأردن
سنايل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	%66.01	%66.01	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	%62.15	%62.15	1991	جنوب أفريقيا

د. دمج الأعمال والشهرة

يتم احتساب دمج الأعمال باستخدام طريقة الإقتناء للمحاسبة. يتم قياس تكلفة الإقتناء كإجمالي المقابل المحول، المقاس بالقيمة العادلة بتاريخ الإقتناء والقيمة لأي حقوق غير مسيطرة في الملكية المشتراة. لكل عملية من عمليات دمج الأعمال يقوم المشتري بقياس الحقوق غير المسيطرة في الملكية المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بتناسب حصتهم في صافي الموجودات المحددة. يتم احتساب تكاليف الإقتناء المنكبة كمصروفات ويتم تضمينها في المصروفات الإدارية. عندما تقوم المجموعة بإقتناء الأعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المفترضة للتصنيف والتعيين المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والأوضاع الإقتصادية والشروط ذات الصلة بتاريخ الإقتناء.

هـ. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للندفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطات الإجبارية وأرصده لدى بنوك أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

9. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحاث) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحاث) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحاث) مدينة بشكل أساسي على مرابحاث و سلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ج. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبه البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

ح. استثمارات

تشتمل الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة.

استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم تسجيل الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة—والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للسنة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم استبعاد العقار، فإنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الإقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغيرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتقصص عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم استبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع باستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار.

2. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة) ج. استثمارات (تتمة)

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الاقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل كأدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الاضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات عند الاقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

ط. إجابة منتهية بالتملك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الاستهلاك المتراكم.

يتم حساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

ي. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية يتم إضافتها إلى العقارات والمعدات؛ الصيانة والتصلّيات يتم حسابها في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. تدرج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الاستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 - 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 - 5 سنوات

ك. القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابيعات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ل. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والالتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الاقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة.

م. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم مخصص أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

ن. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

س. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ع. مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وتكون فيه تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ف. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ص. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ق. احتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ر. احتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ش. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لإرشادات حاملي حسابات الاستثمار. تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه الموجودات. يتحمل العملاء كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه الاستثمارات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك حرية التصرف فيها دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ت. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرة ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ث. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرايحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرايحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتملك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتملك بعد حسم الاستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

خ. عائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تحتسب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

ض. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحاملي حقوق حاملي حسابات الاستثمار ضمن بند "تمويل مشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

ط. ضرائب

لا تخضع أرباح المؤسسات للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاوّل فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

أ.أ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ب.ب. الزكاة

تقع مسؤولية دفع الزكاة على مساهمي المجموعة أنفسهم وحقوق حاملي حساب الاستثمار وحاملي الحسابات الأخرى باستثناء بعض الشركات التابعة والتي تكون مسؤولية دفع الزكاة على الشركة التابعة نفسها كوحدة منفصلة. يتم الإفصاح عن احتساب زكاة السهم الواحد كمرقّق لتقرير هيئة الرقابة الشرعية.

ج.ج. إيرادات محظورة شرعاً

تُترّم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

د.د. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد المقدّر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمتها النقدية المتوقعة تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون استنفدت جميع المحاولات لاستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة سابقاً يتم استرجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية الموحدة ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

هـ.هـ. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

و.و. العملات الأجنبية**تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الشركات التابعة**

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك. عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

ز. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الاستثمارات

عند إقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملاك أو أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستثمارية

قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصله على أساس مبدأ الاستثمارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصله على أساس مبدأ الاستثمارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستثمارية.

ح. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات يستعمل أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرايحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق وذمم إجارة مدينة وموجودات أخرى.

ط. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

- انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
- احتفاظ المجموعة بحقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب سداد؛ أو
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجود سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب العقد قد تم إخلاله أو إلغائه أو انتهاء مدته.

3 إقتناء إتقان كابيتال

بتاريخ 1 يوليو 2012، قامت المجموعة بإقتناء 58.32% من أسهم تصويت شركة إتقان كابيتال من خلال شركتها التابعة بنك البركة الإسلامي. شركة إتقان كابيتال هي شركة غير مدرجة مقرها المملكة العربية السعودية ومرخصة من قبل هيئة السوق المالية ومختصة في إدارة الأصول والاستثمار المباشر والاستثمارات المصرفية وخدمات الحفظ. بالإضافة إلى ذلك، بموجب اتفاقية الإدارة المؤرخة في 1 يوليو 2012 قام بنك البركة الإسلامي بنقل سيطرة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لشركة إتقان كابيتال لصالح المجموعة. ولقد فوض بنك البركة الإسلامي المجموعة بتمثيله في اجتماعات المساهمين وممارسة السيطرة على شركة إتقان كابيتال للقيام بأي عمل من الأعمال أو كافة الأعمال وممارسة جميع صلاحيات بنك البركة الإسلامي وفقاً لميثاق الوثيقة المشار إليها في اتفاقية الإدارة أو بموجب أية قوانين معمول بها.

الموجودات المقتناة والمطلوبات المتخذة

بلغت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة لشركة إتيقان كابيتال كما هو بتاريخ الإقتناء 10,594 ألف دولار أمريكي وبلغت الشهرة الناتجة من الإقتناء 17,082 ألف دولار أمريكي. بلغ إجمالي النقد مقابل الشراء المحول 27,676 ألف دولار أمريكي.

تشتمل الشهرة البالغة 17,082 ألف دولار أمريكي على القيمة المتوقعة لعملية الدمج الناتجة من الإقتناء، والتي لا يتم إثباتها كبند منفصل.

منذ تاريخ الإقتناء وحتى 31 ديسمبر 2013، ساهمت شركة إتيقان كابيتال بمبلغ وقدره 389 ألف دولار أمريكي في الإيراد وخسارة بمبلغ وقدره 2,044 ألف دولار أمريكي لصافي الربح قبل ضريبة المجموعة. ولو حدث الإقتناء في بداية سنة 2012، فسيكون الإيراد المساهم به 817 ألف دولار أمريكي والخسارة 3,803 ألف دولار أمريكي لصافي الربح قبل ضريبة المجموعة لسنة 2012.

واختارت المجموعة قياس الحقوق الغير مسيطرة في شركة إتيقان كابيتال بالحصة النسبية لصافي الموجودات المحددة مما نتج عنه حقوق غير مسيطرة قدرها 7,063 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2012.

4 نقد وأرصدة لدى البنوك

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
2,876,719	3,681,621	أرصدة لدى بنوك مركزية *
681,064	791,780	أرصدة لدى بنوك أخرى
369,800	324,086	نقد ونقد قيد التحصيل
3,927,583	4,797,487	

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطات إجبارية بمبلغ قدره 2,492,734 ألف دولار أمريكي (2012: 1,977,289 ألف دولار أمريكي). وهي غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

5 ذمم مدينة

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
10,297,161	10,632,286	ذمم بيوع (مرايحات) مدينة (5.1)
32,587	20,504	ذمم إجارة مدينة (5.2)
106,400	126,174	ذمم سلم مدينة (5.3)
26,353	39,255	ذمم إستصناع مدينة (5.4)
10,462,501	10,818,219	

5 ذمم مدينة (تتمة)

5.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
376,067	312,232	63,835	387,418	327,012	60,406	سلع مرابحات دولية
11,499,388	10,118,986	1,380,402	11,730,523	10,019,224	1,711,299	مرابحات أخرى
11,875,455	10,431,218	1,444,237	12,117,941	10,346,236	1,771,705	إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
(1,183,790)	(1,017,762)	(166,028)	(1,092,599)	(915,326)	(177,273)	أرباح مؤجلة
10,691,665	9,413,456	1,278,209	11,025,342	9,430,910	1,594,432	
(394,504)	(352,327)	(42,177)	(393,056)	(335,261)	(57,795)	المخصصات (إيضاح 21)
10,297,161	9,061,129	1,236,032	10,632,286	9,095,649	1,536,637	

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
495,745	456,082	المتعثر

تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

5.2 ذمم إجارة مدينة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
40,643	39,562	1,081	26,282	25,715	567	إجمالي ذمم الإجارة المدينة
(8,056)	(8,056)	-	(5,778)	(5,778)	-	المخصصات (إيضاح 21)
32,587	31,506	1,081	20,504	19,937	567	

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
14,480	11,666	المتعثر

5.3 ذمم سلم مدينة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
109,084	109,084	-	130,417	130,417	-	إجمالي ذمم السلم المدينة المخصصات (إيضاح 21)
(2,684)	(2,684)	-	(4,243)	(4,243)	-	
106,400	106,400	-	126,174	126,174	-	

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	المتعثر
8,415	7,303	

5.4 ذمم إستصناع مدينة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
26,839	26,839	-	40,565	40,565	-	إجمالي ذمم الاستصناع المدينة المخصصات (إيضاح 21)
(486)	(486)	-	(1,310)	(1,310)	-	
26,353	26,353	-	39,255	39,255	-	

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	المتعثر
941	2,852	

6 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
557,787	809,178	
395,767	382,947	التمويل بالمضاربة (6.1)
953,554	1,192,125	التمويل بالمشاركة (6.2)

6 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

6.1 التمويل بالمضاربة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
574,140	389,109	185,031	820,288	497,662	322,626	إجمالي التمويل بالمضاربة
(16,353)	(16,353)	-	(11,110)	(11,110)	-	المخصصات (إيضاح 21)
557,787	372,756	185,031	809,178	486,552	322,626	

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
16,612	10,872	المتعثر

6.2 التمويل بالمشاركة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
404,296	321,854	82,442	390,339	319,789	70,550	إجمالي التمويل بالمشاركة
(8,529)	(8,529)	-	(7,392)	(7,392)	-	المخصصات (إيضاح 21)
395,767	313,325	82,442	382,947	312,397	70,550	

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
22,328	14,964	المتعثر

7 استثمارات

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
14,492	34,644	أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (7.1)
176,104	97,087	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق (7.2)
1,831,118	2,093,920	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة (7.3)
2,021,714	2,225,651	
127,829	139,350	استثمارات عقارية (7.4)
34,211	37,829	استثمارات في شركات زميلة (7.5)
2,183,754	2,402,830	

7.1 أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

2012			2013		
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة					
10,384	5,257	5,127	31,684	2,638	29,046
2,582	-	2,582	2,960	698	2,262
12,966	5,257	7,709	34,644	3,336	31,308
إستثمارات غير مسعرة					
1,526	-	1,526	-	-	-
1,526	-	1,526	-	-	-
14,492	5,257	9,235	34,644	3,336	31,308

7.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

2012			2013		
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة					
53,756	47,969	5,787	48,193	43,373	4,820
31,529	14,351	17,178	16,401	14,650	1,751
85,285	62,320	22,965	64,594	58,023	6,571
إستثمارات غير مسعرة					
79,248	24,059	55,189	27,069	7,549	19,520
28,380	28,380	-	10,485	10,485	-
107,628	52,439	55,189	37,554	18,034	19,520
(16,809)	(6,285)	(10,524)	(5,061)	(2,317)	(2,744)
176,104	108,474	67,630	97,087	73,740	23,347

7.3 أدوات دين مدرجة بالقيمة المطفأة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
774,165	461,337	312,828	967,999	490,730	477,269	استثمارات مسعرة
774,165	461,337	312,828	967,999	490,730	477,269	صكوك وبنود مشابهة
1,060,330	1,004,397	55,933	1,128,902	1,072,263	56,639	استثمارات غير مسعرة
1,060,330	1,004,397	55,933	1,128,902	1,072,263	56,639	صكوك وبنود مشابهة
(3,377)	(3,377)	-	(2,981)	(2,981)	-	المخصصات (إيضاح 21)
1,831,118	1,462,357	368,761	2,093,920	1,560,012	533,908	

7.4 استثمارات عقارية

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
47,725	46,382	1,343	77,140	75,982	1,158	أراضي
80,104	76,900	3,204	62,210	54,870	7,340	مباني
127,829	123,282	4,547	139,350	130,852	8,498	

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للاستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
128,111	127,829	الرصيد في بداية السنة
15,595	11,290	إقتناء
(93)	6,988	صافي مكسب (خسارة) من تعديلات القيمة العادلة
(6,739)	(1,860)	إستبعاد
(9,045)	(4,897)	تحويل العملات الأجنبية / أخرى - صافي
(282)	11,521	
127,829	139,350	الرصيد في نهاية السنة

7.5 استثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

2013					
القيمة السوقية ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	بلد التأسيس	نسبة الملكية %
مسعرة					
المصارف الإستثمارية					
4,065	5,606	5,606	-	الأردن	29.70
شركة الأمين للاستثمار					
7,762	7,549	7,549	-	الأردن	33.20
التأمين					
شركة التأمين الإسلامية					
1,836	2,187	2,187	-	الأردن	28.40
8,713	5,520	5,520	-	الأردن	26.00
22,376	20,862	20,862	-		
غير مسعرة					
العقارات					
327	327	-	مصر	40.00	شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري
7,152	-	7,152	سعودية	37.47	محفظة ريف 1 العقارية
2,101	-	2,101	سعودية	19.90	محفظة ريف 2 العقارية
التأمين					
2,391	-	2,391	تركيا	50.00	نكافل للتقاعد والتأمين على الحياة
أخرى					
4,996	-	4,996	تونس	28.00	بست للإيجار
16,967	327	16,640			
37,829	21,189	16,640			

7 استثمارات (تتمة)

7.5 استثمار في شركات زميلة (تتمة)

2012

القيمة السوقية ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	بلد التأسيس	نسبة الملكية %	
مسعرة						
المصارف الاستثمارية						
4,401	5,660	5,660	-	الأردن	29.70	شركة الأمين للاستثمار
التأمين						
7,312	7,304	7,304	-	الأردن	33.20	شركة التأمين الإسلامية
أخرى						
1,618	2,052	2,052	-	الأردن	28.40	المركز الأردني للتجارة العالمية
8,086	5,512	5,512	-	الأردن	26.00	الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية
21,417	20,528	20,528	-			
غير مسعرة						
العقارات						
	368	368	-	مصر	40.00	شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري
	8,319	-	8,319	سعودية	41.33	محفظة ريف 1 العقارية
أخرى						
	4,996	-	4,996	تونس	28.00	بست للإيجار
	13,683	368	13,315			
	34,211	20,896	13,315			

8 إجارة منتهية بالتملك

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
أراضي ومباني						
737,870	737,870	-	1,037,203	1,037,203	-	التكلفة
(178,911)	(178,911)	-	(313,285)	(313,285)	-	الاستهلاك المتراكم
558,959	558,959	-	723,918	723,918	-	صافي القيمة الدفترية
معدات						
368,281	334,562	33,719	463,713	422,041	41,672	التكلفة
(229,461)	(218,756)	(10,705)	(268,832)	(261,176)	(7,656)	الاستهلاك المتراكم
138,820	115,806	23,014	194,881	160,865	34,016	صافي القيمة الدفترية
أخرى						
33,559	30,845	2,714	32,876	31,025	1,851	التكلفة
(11,719)	(9,005)	(2,714)	(9,627)	(7,776)	(1,851)	الاستهلاك المتراكم
21,840	21,840	-	23,249	23,249	-	صافي القيمة الدفترية
المجموع						
1,139,710	1,103,277	36,433	1,533,792	1,490,269	43,523	التكلفة
(420,091)	(406,672)	(13,419)	(591,744)	(582,237)	(9,507)	الاستهلاك المتراكم
719,619	696,605	23,014	942,048	908,032	34,016	صافي القيمة الدفترية

9 عقارات ومعدات

المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	أراضي ومباني ألف دولار أمريكي	
					التكلفة:
472,090	57,179	10,562	150,178	254,171	في 1 يناير 2012
131,115	52,809	890	30,927	46,489	إضافات
(12,262)	(4,777)	(1,510)	(4,756)	(1,219)	إستبعادات
(23,174)	(4,183)	(1,274)	(6,164)	(11,553)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
567,769	101,028	8,668	170,185	287,888	في 31 ديسمبر 2012
89,886	26,739	1,865	22,286	38,996	إضافات
(11,240)	(5,582)	(821)	(2,929)	(1,908)	إستبعادات
(45,773)	(9,306)	(450)	(9,649)	(26,368)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
600,642	112,879	9,262	179,893	298,608	في 31 ديسمبر 2013
					الاستهلاك:
158,157	12,523	6,247	90,976	48,411	في 1 يناير 2012
31,450	6,248	1,135	13,672	10,395	المخصص خلال السنة (إيضاح 19)
(15,713)	(9,541)	(1,221)	(4,436)	(515)	متعلق بإستبعادات
7,379	239	(694)	7,290	544	تحويلات صرف العملات الأجنبية
181,273	9,469	5,467	107,502	58,835	في 31 ديسمبر 2012
34,092	7,231	1,001	15,363	10,497	المخصص خلال السنة (إيضاح 19)
(4,418)	(797)	(732)	(2,269)	(620)	متعلق بإستبعادات
(16,185)	(2,712)	(410)	(6,380)	(6,683)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
194,762	13,191	5,326	114,216	62,029	في 31 ديسمبر 2013
					صافي القيم الدفترية:
405,880	99,688	3,936	65,677	236,579	في 31 ديسمبر 2013
386,496	91,559	3,201	62,683	229,053	في 31 ديسمبر 2012

10 موجودات أخرى

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
117,521	109,102	فواتير مستحقة القبض
107,784	104,946	الشهرة وموجودات غير ملموسة 10(أ)
73,166	75,471	رهونات قيد البيع
11,058	24,359	أموال صندوق القرض الحسن
31,897	19,022	ضرائب مؤجلة
56,531	46,422	مبالغ مدفوعة مقدماً
35,286	45,154	أخرى
433,243	424,476	
(11,619)	(15,506)	المخصصات (إيضاح 21)
421,624	408,970	

10(أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

2012			2013			
المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	
86,378	9,785	76,593	107,784	13,999	93,785	في 1 يناير
25,330	8,248	17,082	10,032	10,032	-	إضافات
(3,849)	(3,849)	-	(5,034)	(5,034)	-	مخصص الإطفاء للسنة
(57)	(57)	-	-	-	-	خسارة الاضمحلال للسنة
(18)	(128)	110	(7,836)	(1,599)	(6,237)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
107,784	13,999	93,785	104,946	17,398	87,548	في 31 ديسمبر

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لخمس وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
28,651	24,152	بنك البركة التركي للمشاركات
2,367	2,107	بنك البركة مصر
26,646	26,646	البنك الإسلامي الأردني
19,039	17,561	بنك البركة (باكستان) المحدود
17,082	17,082	اتقان كابيتال
93,785	87,548	

تم تحديد القيمة القابلة للاسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة باستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة هوامش الميزانية على أساس الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

11 تمويلات طويلة الأجل

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
-	296,584	تمويلات المراجعة
-	204,487	تمويلات ثانوية لشركة تابعة
12,796	39,609	تمويلات إستصناع
12,796	540,680	

تمويلات المراجعة

خلال الفترة، حصل بنك البركة التركي للمشاركات على 293 مليون دولار أمريكي تمويلات مرابحة بنسبة ارباح متوسطة سنوية 1.59% لفترة عامين. تم الحصول على تمويلات المراجعة بالدولار الأمريكي و اليورو.

تمويلات ثانوية لشركة تابعة

خلال الفترة، حصل بنك البركة التركي للمشاركات على 200 مليون دولار أمريكي تمويلات ثانوية بربح سنوي بنسبة 7.75% لفترة عشر سنوات. تم الحصول على هذه التمويلات الثانوية بالدولار الأمريكي. تم ادراج هذه التمويلات الثانوية ضمن رأس مال فئة II لبنك البركة التركي للمشاركات في احتساب كفاية رأس المال للبنك حسب القوانين البنكية لجمهورية تركيا.

12 مطلوبات أخرى

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
380,035	254,266	مبالغ مستحقة الدفع
108,336	202,313	هوامش نقدية
7,172	9,256	شيكات إدارية
18,210	30,306	مخصصات أخرى (إيضاح 21) *
47,949	61,723	ضرائب حالية **
12,003	686	ضرائب مؤجلة **
59,817	78,301	مصروفات مستحقة
3,803	7,432	صندوق الصدقات
39,687	54,716	أخرى
677,012	698,999	

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات معينة على بنود الارتباطات والالتزامات.

** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

13 حقوق حاملي حسابات الإستثمار

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
11,488,978	12,268,218	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
9,444	12,126	احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 13.1)
98,429	110,424	احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 13.2)
7,777	8,676	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار - صافي (إيضاح 13.3)
11,604,628	12,399,444	

13.1 التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
		الرصيد في 1 يناير
8,034	9,444	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار
1,842	2,643	تحويلات صرف العملات الأجنبية
(432)	39	الرصيد في 31 ديسمبر
9,444	12,126	

13 حقوق حاملي حسابات الإستثمار (تتمة)

13.2 التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
93,653	98,429	الرصيد في 1 يناير
(3,946)	(21,807)	مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 21)
4,895	48,634	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار
3,827	(14,832)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
98,429	110,424	الرصيد في 31 ديسمبر

13.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار- صافي

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
5,313	7,777	الرصيد في 1 يناير
6,369	2,771	التغيرات في القيم العادلة خلال السنة
(2,039)	(751)	مكسب محقق محول إلى القائمة الموحدة للدخل
(1,299)	(606)	تأثير الضريبة المؤجلة
(567)	(515)	محول إلى حقوق المساهمين
7,777	8,676	
7,220	10,009	العائدة إلى الاستثمارات العقارية
557	(1,333)	العائدة إلى أدوات أسهم الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
7,777	8,676	

14 حقوق الملاك

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
1,500,000	1,500,000	رأس المال المصرح به 1,500,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
		رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل
		في بداية السنة
869,550	1,014,475	1,014,475,000 (2012: 869,550,000) سهم بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
		الصادر خلال السنة
144,925	33,816	33,815,833 أسهم منحة (2012: 144,925,000) بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
		في نهاية السنة
1,014,475	1,048,291	1,048,290,833 (2012: 1,014,475,000) سهم بقيمة اسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم

التخصيصات المقترحة

قرر مساهموا المجموعة في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 19 مارس 2013 (2012 : 21 مارس 2012) توزيع مبلغ وقدره 35,507 ألف دولار أمريكي كأرباح أسهم نقدية ومبلغ وقدره 33,816 ألف دولار أمريكي كأسهم منحة (2011: 30,424 ألف دولار أمريكي كأرباح أسهم نقدية و 144,925 ألف دولار أمريكي كأسهم منحة).

أسهم خزينة

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	عدد الأسهم بالآلاف	
7,319	8,475	8,475	في 1 يناير
1,634	39	39	شراء أسهم خزينة
(478)	(391)	(391)	بيع أسهم خزينة
8,475	8,123	8,123	في 31 ديسمبر

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 6,268 ألف دولار أمريكي (2012: 6,013 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.8% (2012: 0.8%) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات إضافية عن نمط الملكية

(1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـ 5% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2013

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	315,645,330	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	258,255,951	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	202,570,854	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	72,656,256	6.93%

في 31 ديسمبر 2012

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية %
صالح عبدالله كامل	سعودي	305,463,223	30.11%
شركة دلة البركة القابضة - شركة معفاة	بحرينية	249,925,114	24.64%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	196,036,311	19.32%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	69,520,688	6.85%

(2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

(3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في 31 ديسمبر 2013

فئات	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من المجموع القائم %
أقل من 1%	69,096,191	1,123	6.59%
من 1% لغاية أقل من 5%	130,066,251	7	12.41%
من 5% لغاية أقل من 10%	72,656,256	1	6.93%
من 10% لغاية أقل من 20%	202,570,854	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	573,901,281	2	54.75%
	1,048,290,833	1,134	100.00%

14 حقوق الملاك (تتمة)

في 31 ديسمبر 2012

فئات	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة من المجموع القائم %
أقل من 1%	67,659,095	1,124	6.67%
من 1% لغاية أقل من 5%	125,870,569	7	12.41%
من 5% لغاية أقل من 10%	69,520,688	1	6.85%
من 10% لغاية أقل من 20%	196,036,311	1	19.32%
من 20% لغاية أقل من 50%	555,388,337	2	54.75%
	1,014,475,000	1,135	100%

(أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الأوجه التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

(ب) احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع للبنك.

(ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي خسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والإستثمارات العقارية.

(د) تحويل العملات الأجنبية

يستخدم تحويل العملات الأجنبية في تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

يلخص البيان التالي تحويلات العملات الأجنبية حسب الشركات التابعة في 31 ديسمبر:

شركة تابعة	العملة	2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	8,995	10,257
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	10,314	6,528
بنك البركة مصر	جنيه مصري	25,124	11,125
بنك البركة التركي للمشاركات	ليرة تركية	139,806	67,461
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقي	9,107	4,024
بنك البركة السودان	جنيه سوداني	28,238	28,097
بنك البركة سورية	ليرة سورية	11,344	6,099
		232,928	133,591

(هـ) إحتياطات أخرى

تتضمن الإحتياطات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

(و) تخصيصات مقترحة

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
35,507	36,690	أرباح أسهم نقدية 3.5% (2012: 3.5%)
33,816	45,578	أسهم منحة
69,323	82,268	

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة مسبقاً وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من الأرباح المبقاة بواقع سهم واحد لكل 23 سهم محتفظ به. سيتم تقديم هذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وسيكون خاضع لموافقة الجهات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2012 في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 19 مارس 2013 ونفذت في سنة 2013 بعد صدور تلك الموافقة.

(ز) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق الغير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

15 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
921,642	937,762	ذمم مدينة (إيضاح 15.1)
58,846	81,803	التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 15.2)
200,881	194,224	إستثمارات (إيضاح 15.3)
54,066	70,835	إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 15.4)
4,519	14,438	أخرى
1,239,954	1,299,062	
1,018,482	1,031,031	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة
221,472	268,031	الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية
(16,859)	(31,964)	الربح المدفوع على تمويلات الوكالة
204,613	236,067	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية

15 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

15.1 ذمم مدينة

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
911,598	925,471	ذمم بيوع (مراحيات) مدينة
6,370	9,011	ذمم سلم مدينة
3,674	3,280	ذمم إستصناع مدينة
921,642	937,762	

15.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
21,443	21,325	التمويل بالمضاربة
37,403	60,478	التمويل بالمشاركة
58,846	81,803	

15.3 إستثمارات

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
9,323	9,236	أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
185,066	177,094	أدوات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة
330	283	مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية والدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
185	891	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق
125	2,500	مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل
1,826	1,259	دخل إيجار
1,600	1,958	دخل شركات زميلة
2,426	957	مكسب من بيع إستثمار عقاري
-	46	مكسب من بيع شركات زميلة
200,881	194,224	

15.4 إجارة منتهية بالتملك

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
154,172	473,729	دخل من إجارة منتهية بالتملك
(100,106)	(402,894)	إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتملك
54,066	70,835	

16 حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

17 دخل رسوم وعمولات أخرى

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
81,772	72,418	رسوم وعمولات مصرفية
52,311	53,501	إعتمادات مستنديه
44,895	44,877	خطابات ضمان
5,768	8,302	خطابات قبول
184,746	179,098	

18 دخل تشغيلي آخر

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
61,896	61,764	مكسب تحويل العملات الأجنبية
17,332	9,153	مكسب من بيع عقارات ومعدات
1,242	1,912	أخرى
80,470	72,829	

19 استهلاك وإطفاء

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
31,450	34,092	إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 9)
3,849	5,034	إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 10(أ))
35,299	39,126	

20 مصروفات تشغيلية أخرى

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
89,665	87,926	مصروفات عامة وإدارية
26,873	22,981	مصروفات مهنية وأعمال
43,902	45,489	مصروفات مبان
160,440	156,396	

21 مخصصات و اضمحلل

ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	ذمم بيع (مراحيات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	
8,056	394,504	2013
3,147	106,257	المخصصات في 1 يناير
(1,484)	(62,540)	المخصص خلال السنة
1,663	43,717	مبالغ تم استردادها خلال السنة
9,719	438,221	
(1,181)	(41,417)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
-	21,738	مبالغ مخصصة من (إلى) احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 13.2)
(2,760)	(25,486)	تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى - صافي
5,778	393,056	المخصصات في 31 ديسمبر

خلال السنة تم تثبيت خسارة اضمحلل بمبلغ 3,349 ألف دولار أمريكي على الاستثمارات

2,506	333,666	2012
2,428	99,728	المخصصات في 1 يناير
(1,679)	(22,223)	المخصص خلال السنة
749	77,505	مبالغ تم استردادها خلال السنة
3,255	411,171	
(147)	(13,966)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
-	3,993	مبالغ مخصصة من (إلى) احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 11.2)
4,948	(6,694)	تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى - صافي
8,056	394,504	المخصصات في 31 ديسمبر

المجموع ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 10)	استثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 7.2 و 7.3)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.1)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.4)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.3)
480,627	18,210	11,619	20,186	8,529	16,353	486	2,684
131,355 (68,908)	8,974 (1)	5,582 (1,117)	969 (1,001)	1,347 (1,718)	1,730 -	1,091 (337)	2,258 (710)
62,447	8,973	4,465	(32)	(371)	1,730	754	1,548
543,074 (56,378)	27,183 (28)	16,084 (998)	20,154 (7,521)	8,158 -	18,083 (5,233)	1,240 -	4,232 -
21,807 (31,760)	- 3,151	- 420	- (4,591)	(5) (761)	- (1,740)	57 13	17 (6)
476,743	30,306	15,506	8,042	7,392	11,110	1,310	4,243

399,818	15,303	11,908	14,699	4,996	11,924	544	4,272
127,389 (28,066)	5,583 (311)	3,763 (314)	4,026 (376)	4,387 (386)	5,888 -	355 (185)	1,231 (2,592)
99,323	5,272	3,449	3,650	4,001	5,888	170	(1,361)
499,141	20,575	15,357	18,349	8,997	17,812	714	2,911
(15,045)	(480)	(441)	-	-	-	-	(11)
3,946 (7,415)	- (1,885)	- (3,297)	- 1,837	(47) (421)	- (1,459)	- (228)	- (216)
480,627	18,210	11,619	20,186	8,529	16,353	486	2,684

21 مخصصات واصلحلال (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم بيعوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي	
		2013
-	217,624	الشرق الأوسط
4,361	32,188	شمال أفريقيا
-	119,666	أوروبا
1,417	23,578	أخرى
5,778	393,056	المجموع
		2012
1,181	221,173	الشرق الأوسط
5,962	35,970	شمال أفريقيا
-	110,726	أوروبا
913	26,635	أخرى
8,056	394,504	المجموع

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 304.9 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2013 (31 ديسمبر 2012: 414.2 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. سيكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة ومحدود على مجموع تعرض العميل.

المجموع ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي
267,888	27,469	6,120	5,324	241	11,110	-	-
46,489	2,837	2,777	960	51	-	1,118	2,197
121,009	-	1,343	-	-	-	-	-
41,357	-	5,266	1,758	7,100	-	192	2,046
476,743	30,306	15,506	8,042	7,392	11,110	1,310	4,243
278,235	17,170	6,120	15,962	276	16,353	-	-
48,980	1,040	116	3,150	51	-	348	2,343
111,633	-	907	-	-	-	-	-
41,779	-	4,476	1,074	8,202	-	138	341
480,627	18,210	11,619	20,186	8,529	16,353	486	2,684

22 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2012	2013	
133,028	144,506	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة - ألف دولار أمريكي
1,040,972	1,040,005	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)
(34,783)	(114)	تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)
33,816	-	تأثير أسهم المنحة خلال السنة (بالآلاف)*
1,040,005	1,039,891	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)
12.79	13.90	الربح الموزع للسهم - سنتات أمريكية

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2013.

23 النقد وما في حكمه

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
899,430	1,188,887	أرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي الإجمالي
681,064	791,780	أرصدة لدى بنوك أخرى
369,800	324,086	نقد ونقد قيد التحصيل
1,950,294	2,304,753	

24 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	
2,976	2,664	-	28	401	2,235	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(1,163)	766	-	-	246	520	صافي الدخل من (الخسارة) عقود تمويل واستثمارات ذاتية
(654)	(920)	(2)	(601)	(131)	(186)	عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار
19	-	-	-	-	-	حصة المضارب من إدارة البنود الغير مدرجة في الميزانية
29	417	-	1	-	416	دخل الرسوم وعملات أخرى

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
4,151	4,635	مكافآت قصيرة الأجل
748	893	مكافآت طويلة الأجل

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (2012: مليون دولار أمريكي).

إن الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	
60,451	8,918	-	628	-	8,290	الموجودات:
8,517	2,657	-	928	1,729	-	ذمم مدينة
53,278	38,062	257	-	-	37,805	التمويل بالمضاربة والمشاركة
502	1,097	-	1,097	-	-	استثمارات
1,327	762	66	639	57	-	إجارة منتهية بالتملك
						موجودات أخرى
9,488	12,011	257	2,985	4,943	3,826	المطلوبات:
20,086	15,430	-	-	15,219	211	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
2,811	2,098	2	-	20	2,076	مبالغ مستحقة لبنوك
20,526	29,707	2,280	10,017	5,784	11,626	مطلوبات أخرى
20,934	13,322	-	369	8,567	4,386	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
						حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

24 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة والغير مباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة:

الاسم	المنصب	الجنسية	عدد الأسهم	2012	المعاملة	2013*
عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم	عدد الأسهم
صالح عبدالله كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	555,388,337	573,901,281	-	573,901,281
عبدالله عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	543,898	562,027	-	562,027
عبدالله صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	276,376	285,588	-	285,588
فهد عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	20,521,240	21,205,281	-	21,205,281
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	240,202	597,136	344,051	597,136
عبدالله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	184,388	190,534	-	190,534
عدنان احمد يوسف	عضو مجلس الإدارة (والرئيس التنفيذي)	بحريني	299	308	-	308
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس تنفيذي، رئيس العمليات	بحريني	111,207	114,913	-	114,913

*يتضمن تأثير إصدار البنك لأسهم المنحة بسهم واحد لكل 30 أسهم محتفظ بها بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ 19 مارس 2013.

25 ارتباطات وإلتزامات محتملة

2013 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	
1,111,881	1,110,826	اعتمادات مستندية
2,881,336	2,943,529	خطابات ضمان
180,282	94,014	خطابات قبول
773,961	601,625	ارتباطات غير مسحوبة
207	3,600	أخرى
4,947,667	4,753,594	

26 تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسؤولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة البنك ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط
شمال أفريقيا
أوروبا
أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تتفد حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2013			2012		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	8,746,346	2,463,265	5,458,582	8,360,928	2,228,323	5,316,442
شمال أفريقيا	2,588,865	1,099,882	1,136,874	2,385,801	979,449	1,060,280
أوروبا	8,076,290	2,593,951	4,790,278	6,874,838	1,936,161	4,250,096
أخرى	1,556,058	427,630	1,013,710	1,433,564	338,890	977,810
	20,967,559	6,584,728	12,399,444	19,055,131	5,482,823	11,604,628

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع:

القطاع	2013		2012	
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	323,815	143,606	307,846	141,706
شمال أفريقيا	128,060	68,068	131,470	80,717
أوروبا	391,526	190,965	375,135	183,219
أخرى	66,083	17,425	65,319	16,062
	909,484	420,064	879,770	421,704

27 إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات احتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر معدل الربح.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسات حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للمجموعة.

فيما يلي بيان الاستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2013:

لغاية ألف دولار شهر واحد أمريكي	1 إلى ألف دولار 3 أشهر أمريكي	3 إلى ألف دولار 6 أشهر أمريكي	
			الموجودات
2,304,753	–	–	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,688,879	1,282,832	1,693,454	ذمم مدينة
623,652	12,374	12,583	التمويل بالمضاربة والمشاركة
831,181	227,845	154,236	استثمارات
10,328	14,113	141,435	إجارة منتهية بالتمليك
–	–	–	عقارات ومعدات
59,142	11,300	10,086	موجودات أخرى
5,517,935	1,548,464	2,011,794	مجموع الموجودات
			المطلوبات
4,249,181	–	–	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
374,175	264,104	187,149	مبالغ مستحقة لبنوك
–	–	–	تمويلات طويلة الأجل
290,303	45,016	52,845	مطلوبات أخرى
4,913,659	309,120	239,994	مجموع المطلوبات
5,174,927	1,384,986	1,093,554	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
10,088,586	1,694,106	1,333,548	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار
(4,570,651)	(145,642)	678,246	صافي فجوة السيولة
(4,570,651)	(4,716,293)	(4,038,047)	صافي فجوة السيولة المتراكمة
95,648	105,162	171,309	حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية

المجموع ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	سنة واحدة 3 إلى سنوات ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
4,797,487	2,492,734	-	-	-	-	-	-
10,818,219	49,909	175	6,030	394,925	979,430	2,847,564	1,875,021
1,192,125	3,602	-	16,568	120,917	102,038	276,409	23,982
2,402,830	142,302	-	1,411	29,926	131,074	393,465	491,390
942,048	11,339	2,390	250,519	190,831	175,959	117,397	27,737
405,880	405,880	-	-	-	-	-	-
408,970	185,638	-	1,965	6,285	55,169	62,765	16,620
20,967,559	3,291,404	2,565	276,493	742,884	1,443,670	3,697,600	2,434,750
4,249,181	-	-	-	-	-	-	-
1,095,868	44,833	-	-	-	-	22,000	203,607
540,680	-	-	-	204,445	63,163	273,072	-
698,999	220,465	-	-	167	9,719	44,600	35,884
6,584,728	265,298	-	-	204,612	72,882	339,672	239,491
12,399,444	66,400	-	-	3,493	830,033	2,508,538	1,337,513
18,984,172	331,698	-	-	208,105	902,915	2,848,210	1,577,004
1,983,387	2,959,706	2,565	276,493	534,779	540,755	849,390	857,746
	1,983,387	(976,319)	(978,884)	(1,255,377)	(1,790,156)	(2,330,911)	(3,180,301)
714,248	-	-	-	5,953	7,316	13,632	315,228

فيما يلي بيان الاستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2012:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	
			الموجودات
1,950,294	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
1,473,098	1,234,714	1,483,936	ذمم مدينة
441,016	10,658	11,128	التمويل بالمضاربة والمشاركة
813,016	179,056	187,036	استثمارات
11,355	10,404	93,558	إجارة منتهية بالتمليك
-	-	-	عقارات ومعدات
81,949	5,833	13,852	موجودات أخرى
4,770,728	1,440,665	1,789,510	مجموع الموجودات
			المطلوبات
3,820,735	-	-	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
592,170	104,315	44,927	مبالغ مستحقة لبنوك
-	-	-	تمويلات طويلة الأجل
261,513	35,024	52,304	مطلوبات أخرى
4,674,418	139,339	97,231	مجموع المطلوبات
2,528,078	1,260,004	1,457,831	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
7,202,496	1,399,343	1,555,062	مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار
(2,431,768)	41,322	234,448	صافي فجوة السيولة
(2,431,768)	(2,390,446)	(2,155,998)	صافي فجوة السيولة المتراكمة
153,504	154,632	32,855	حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية

المجموع ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	سنة واحدة 3 إلى سنوات ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
3,927,583	1,977,289	-	-	-	-	-	-
10,462,501	60,360	316	6,145	482,347	1,184,327	2,650,402	1,886,856
953,554	11,242	7,183	10,908	118,108	216,256	99,840	27,215
2,183,754	177,035	-	8,408	76,608	62,781	418,758	261,056
719,619	2,080	2,486	191,655	154,426	145,324	76,088	32,243
386,496	386,496	-	-	-	-	-	-
421,624	191,669	-	-	2,007	18,852	97,812	9,650
19,055,131	2,806,171	9,985	217,116	833,496	1,627,540	3,342,900	2,217,020
3,820,735	-	-	-	-	-	-	-
972,280	-	-	-	-	-	3,232	227,636
12,796	-	-	-	12,796	-	-	-
677,012	228,072	-	-	30,487	20,602	30,626	18,384
5,482,823	228,072	-	-	43,283	20,602	33,858	246,020
11,604,628	-	-	1,609	69,560	801,290	2,745,716	2,740,540
17,087,451	228,072	-	1,609	112,843	821,892	2,779,574	2,986,560
1,967,680	2,578,099	9,985	215,507	720,653	805,648	563,326	(769,540)
	1,967,680	(610,419)	(620,404)	(835,911)	(1,556,564)	(2,362,212)	(2,925,538)
598,795	74,867	-	-	5,305	113,404	5,396	58,832

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية والتقييم بصفة مستمرة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرايحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتملك.

ذمم بيوع (مرايحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المراجعة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمراجيح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المراجيح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المراجعة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبه تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم استصناع مدينة

إن الاستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

إجارة منتهية بالتملك

هو عقد تأجير الذي بموجبه يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضع للإجارة المنتهية بالتملك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة وبشرط أن يتم تسوية جميع أقساط الإجارة.

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

التعرض الأقصى		
2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	
10,462,501	10,818,219	ذمم مدينة
953,554	1,192,125	التمويل بالمضاربة والمشاركة
2,183,754	2,402,830	استثمارات
719,619	942,048	إجارة منتهية بالتملك
152,246	163,109	موجودات أخرى
14,471,674	15,518,331	المجموع
4,753,594	4,947,667	ارتباطات والتزامات محتملة
19,225,268	20,465,998	

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

31 ديسمبر 2013				
المجموع ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعدا استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	نوعية عقود التمويل الإسلامية
11,222,606	477,903	83,664	10,661,039	ذمم مدينة
1,210,627	25,836	88,959	1,095,832	التمويل بالمضاربة والمشاركة
178,615	17,286	28	161,301	موجودات أخرى
12,611,848	521,025	172,651	11,918,172	

31 ديسمبر 2012				
المجموع ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعدا استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	نوعية عقود التمويل الإسلامية
10,868,231	519,581	67,880	10,280,770	ذمم مدينة
978,436	38,940	61,673	877,823	التمويل بالمضاربة والمشاركة
163,865	19,266	6	144,593	موجودات أخرى
12,010,532	577,787	129,559	11,303,186	

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة
يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

31 ديسمبر 2013				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	43,779	19,422	20,463	83,664
التمويل بالمضاربة والمشاركة	74,107	12,201	2,651	88,959
موجودات أخرى	-	22	6	28
	117,886	31,645	23,120	172,651

31 ديسمبر 2012				
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	39,268	13,052	15,560	67,880
التمويل بالمضاربة والمشاركة	53,486	6,141	2,046	61,673
موجودات أخرى	3	1	2	6
	92,757	19,194	17,608	129,559

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. ويتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضاً قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80% من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50% من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1. هامش الجدية (وديدة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
2. ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهنا مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
3. العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
4. الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.
5. الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.
6. صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال لغير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلاً مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندر أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فإن الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني أنه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فإن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضاً جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف المدينين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط (مع أنها لا تمنع وحداتها من تبني تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك).

(ج) مخاطر التركيز

ينتج التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركيز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي:

2012			2013			
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	المطلوبات	الموجودات	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	المطلوبات	الموجودات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
157,132	129,759	3,107,675	218,488	236,521	3,227,128	صناعي
26,052	1,941	110,693	17,237	1,657	130,116	تعبين وتقيب
13,390	1,650	56,303	13,733	1,716	60,270	زراعي
23,905	43,443	2,444,318	18,948	37,046	2,465,574	إنشائي وعقاري
1,420,901	328,450	2,229,134	1,735,894	2,012,009	2,584,615	مالي
194,686	162,217	1,749,522	234,779	178,337	1,771,409	تجاري
8,531,145	2,773,755	2,426,407	8,911,711	3,154,443	2,480,616	شخصي وتمويل إستهلاكي
64,375	29,244	4,565,030	60,738	28,058	5,236,727	حكومي
1,173,042	2,012,364	2,366,049	1,187,916	934,941	3,011,104	خدمات أخرى
11,604,628	5,482,823	19,055,131	12,399,444	6,584,728	20,967,559	

(د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدبر المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم بمبلغ وقدره 100,047 ألف دولار أمريكي (2012: 178,686 ألف دولار أمريكي) تتمثل في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بإجمالي 97,087 ألف دولار أمريكي (2012: 167,104 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم

حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل بإجمالي 2,960 دولار أمريكي (2012: 2,582 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو حقوق الملاك.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

2013			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
239,445	392,016	(152,571)	ليرة تركية
233,835	246,406	(12,571)	دينار أردني
307,260	124,230	183,030	جنيه مصري
25,800	23,837	1,963	جنيه سوداني
143,069	143,069	-	دينار جزائري
18,013	18,597	(584)	ليرة لبنانية
41	-	41	جنيه إسترليني
46,307	-	46,307	دينار تونسي
(4,999)	-	(4,999)	يورو
27,878	22,607	5,271	راند جنوب أفريقي
44,187	62,234	(18,047)	روبية باكستانية
(8,525)	6,956	(15,481)	ليرة سورية
11,054	-	11,054	أخرى

2012			العملة
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) استراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	
252,648	390,044	(137,396)	ليرة تركية
254,770	220,726	34,044	دينار أردني
90,292	123,726	(33,434)	جنيه مصري
19,696	18,814	882	جنيه سوداني
139,803	139,803	-	دينار جزائري
17,990	17,825	165	ليرة لبنانية
(2,232)	-	(2,232)	جنيه إسترليني
117	-	117	دينار تونسي
29,310	-	29,310	يورو
26,445	26,445	-	راند جنوب أفريقي
43,698	41,181	2,517	روبية باكستانية
(14,177)	8,488	(22,665)	ليرة سورية
7,877	-	7,877	أخرى

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة

27 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفة بناءً على افتراضات إدارة المجموعة.

بحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. إن تأثير الزيادة المماثلة من المتوقع أن يكون معاكساً لتأثير ما هو موضح أدناه.

في 31 ديسمبر 2013

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	44,077	(10%)	(4,007)	10%	4,897
	مجموع حقوق الملاك	112,873	(10%)	(23,267)	10%	28,438
جنيه مصري	صافي الدخل	20,926	(15%)	3,523	20%	(3,918)
	مجموع حقوق الملاك	44,375	(15%)	(21,992)	20%	42,151
ليرة تركية	صافي الدخل	127,672	(20%)	(21,279)	20%	31,918
	مجموع حقوق الملاك	300,046	(20%)	(115,344)	20%	173,016
جنيه سوداني	صافي الدخل	8,932	(15%)	(1,165)	25%	2,977
	مجموع حقوق الملاك	7,491	(15%)	(4,086)	25%	10,443
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	3,009	(10%)	(274)	10%	334
	مجموع حقوق الملاك	13,769	(10%)	(3,307)	10%	4,042
ليرة سورية	صافي الدخل	11,320	(10%)	(1,029)	25%	3,773
	مجموع حقوق الملاك	23,287	(10%)	(2,749)	25%	10,081
روبية باكستانية	صافي الدخل	(151)	(10%)	(17)	15%	20
	مجموع حقوق الملاك	2,391	(10%)	8,663	15%	(2,693)

في 31 ديسمبر 2012

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع %	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	52,937	(10%)	(4,812)	10%	5,882
	مجموع حقوق الملاك	110,296	(10%)	(22,736)	10%	27,789
جنيه مصري	صافي الدخل	26,203	(15%)	(3,418)	20%	6,551
	مجموع حقوق الملاك	44,195	(15%)	(21,903)	20%	41,890
ليرة تركية	صافي الدخل	118,186	(20%)	(19,698)	20%	29,546
	مجموع حقوق الملاك	298,537	(20%)	(114,763)	20%	172,145
جنيه سوداني	صافي الدخل	3,400	(15%)	(443)	25%	1,133
	مجموع حقوق الملاك	4,109	(15%)	(2,990)	25%	7,641
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,769	(10%)	(252)	10%	308
	مجموع حقوق الملاك	16,106	(10%)	(3,868)	10%	4,728
ليرة سورية	صافي الدخل	6,656	(10%)	(605)	25%	2,219
	مجموع حقوق الملاك	28,415	(10%)	(3,355)	25%	12,301
روبية باكستانية	صافي الدخل	(5,698)	(10%)	(633)	15%	743
	مجموع حقوق الملاك	10,210	(10%)	5,710	15%	(6,703)

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروز مخاطر تشغيلية شديدة مما يؤثر على استمرارية الشركة التابعة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتياالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وإنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1. عمليات غير محددة: تخصيص وقت غير كافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.
2. هيكل عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكل.
3. في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

(و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسؤول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

28 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن تبادله مع موجود أو لتسوية مطلوب بين أطراف ذو إطلاع ورغبة في التعامل وبشروط تجارية غير تفضيلية. وعليه فقد ينتج عن ذلك فروق بين القيم المدرجة وتقديرات القيم العادلة.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي إستثمارات تم تقييم قيمتها العادلة باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إستثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 2,123 مليون دولار أمريكي (2012: 1,528 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والبالغة 36,587 ألف دولار أمريكي (2012: 106,661 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

29 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 12.1 مليون دولار أمريكي (2.7: 2012 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

30 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة التي تم عمل تقرير بشأنها مسبقاً.

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنة السابقة.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات واحتياطي معادلة أرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة. لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول - رقم 1. هيكل رأس المال

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل بعد الخصومات المتعلقة باحتساب نسبة ملائمة رأس المال كما في:

31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2013		
فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	
- 1,006,000		- 1,040,168		مكونات قاعدة رأس المال فئة 1
- 78,687		- 93,138		أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل
- 16,352		- 16,753		احتياطيات مفتح عنها
- (21,702)		- (194,382)		احتياطي قانوني / إجباري
- 217,892		- 345,071		علاوة إصدار الأسهم
- 149		- 127		أخرى
- 673,757		- 684,736		الأرباح المبقاة المرحلة
- 93,785		- 87,548		مكاسب غير محققة ناتجة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (45% فقط)
- 47,840		- 51,056		حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة الموحدة
- 1,829,510		- 1,847,007		محسوما منها:
				شهرة
				إجمالي الخسائر الغير محققة الناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية
				مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة 1 قبل الخصومات
118	-	525	-	عناصر قاعدة رأس المال فئة 2
19,773	-	21,379	-	احتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات ومعدات (45% فقط)
9,444	-	12,126	-	مكاسب غير محققة ناتجة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (45% فقط)
98,429	-	110,424	-	احتياطي معادلة الأرباح
127,764	-	144,454	-	احتياطي مخاطر الاستثمار
1,957,274	-	1,991,461	-	مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة 2 قبل الخصومات
				مجموع رأس المال المتوفر

31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2013		
فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	
(4,136)	(4,136)	(5,454)	(5,454)	الحصومات استثمارات في شركات تأمين أكثر من أو تساوي 20%
123,629	1,825,374	139,000	1,841,553	صافي رأس المال المتوفر
1,949,003		1,980,553		مجموع رأس المال المؤهل

الجدول - رقم 2. متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2013		
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
987,294	8,227,452	1,119,248	9,327,487	مخاطر الائتمان
109,828	915,231	132,855	1,107,128	مخاطر السوق
169,387	1,411,561	188,943	1,574,526	المخاطر التشغيلية
1,266,509	10,554,244	1,441,096	12,009,141	

الجدول - رقم 3. متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2013		
الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
667,999	5,566,662	709,451	5,912,093	عقود التمويل الإسلامية
80,927	674,390	88,232	735,269	ذمم مدينة
50,019	416,823	78,593	654,938	التمويل بالمضاربة والمشاركة
798,945	6,657,875	876,276	7,302,300	إجارة منتهية بالتملك

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول - رقم 4. نسب ملائمة رأس المال

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	
18.47%	16.49%	نسبة مجموع رأس المال
17.30%	15.33%	نسبة رأس المال فئة 1

الجدول - رقم 5. نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة

فيما يلي نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

31 ديسمبر 2012		31 ديسمبر 2013		
نسبة مجموع رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1	
%31	%31	%28	%28	المكتب الرئيسي
%29	%28	%30	%29	بنك البركة الجزائري
%18	%18	%14	%14	بنك البركة الإسلامي *
%23	%23	%41	%23	بنك البركة تونس
%19	%19	%17	%17	بنك البركة مصر
%14	%14	%13	%12	بنك البركة لبنان
%18	%18	%16	%16	البنك الإسلامي الأردني
%14	%14	%19	%14	بنك البركة التركي للمشاركات
%25	%24	%26	%22	بنك البركة المحدود
%11	%11	%14	%13	بنك البركة السودان
%15	%14	%18	%17	بنك البركة سورية

* هذه النسب تمثل النسب الموحدة ولدى بنك البركة باكستان نسبة رأس المال فئة 1 17.07% (2012: 30%) و نسبة رأسمال إجمالي 21.12% (2012: 30%)

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لابد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الإستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول - رقم 6. توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في :

31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	الجنسية/التأسيس
نسبة الملكية %	نسبة الملكية %	
26.01	26.01	بحريني
42.71	42.74	سعودي
19.32	19.32	جزيرة كايمن
8.52	8.58	إمارتي
1.09	1.09	كويتي
2.35	2.26	أخرى

2 إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2011 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهدها لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ورصد إعداد التقارير. لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

- إدارة المخاطر بشكل موحد للمجموعة لتمكين المجموعة من توفير عائد معدل للمخاطر على رأس المال؛
- خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع قابلية للمخاطر تتسم بالمنهجية و الحيلة والانضباط و تقوم على سياسات وإجراءات عمل و سقوف حدود متكاملة على المستوى العام.
- موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في الإلتزام.
- الاستثمار في النظم والتقنيات لأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.
- فصل منصب للوظائف والهياكل الإدارية بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسؤولين عن تقييد تلك المعاملات.
- الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات الرقابية.
- وضع سياسات واضحة من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة و كذلك دليل لكل شركة تابعة للمجموعة يحتوي على سياسات وإجراءات موحدة للمجموعة بالإضافة الى المتطلبات المحلية لتلك الشركات التابعة.

(أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى على ما يلي:

- توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛
- اعتماد إجراءات لضمان الإلتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛
- عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛
- إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة احتساب مؤشرات السيولة؛
- وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

- 1) التأكد من تنوع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركيز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق و عملات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فإن الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و

2 إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)

- (2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركزات.
- و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.
- ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية؛
- ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛
- ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على وحدات المجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيتها لكل عملة على حدة. كما تقوم الشركات التابعة بوضع حدود و مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم تطابق تدفقاتها النقدية على الأفاق الزمنية للعملات الأجنبية إجمالاً، و لكل عملة جوهرياً على حدة.

الجدول - رقم 7. نسب السيولة

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	
78%	78%	الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل
25%	27%	الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات

(ب) مخاطر الائتمان

السياسات الائتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

- (أ) سوف يتم إعطاء التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.
- (ب) يجب إعطاء التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.
- (ج) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.
- (د) يجب أن تكون المبالغ والأرباح/الرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.
- (هـ) يجب إعطاء التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.
- (و) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
- (ز) يجب تقييم إحتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
- (ح) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.
- (ط) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الجدول - رقم 8. إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية الخاصة بالمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

31 ديسمبر 2013				
ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار		ممول ذاتياً		
مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	
5,519,545	5,573,511	5,212,360	5,244,708	التعرضات الممولة
501,280	520,981	536,011	671,144	ذمم مدينة
1,176,131	1,259,391	1,047,987	1,143,439	التمويل بالمضاربة والمشاركة
470,924	508,937	391,118	433,111	استثمارات
79,454	80,765	84,784	82,344	إجارة منتهية بالتمليك
				موجودات أخرى
-	-	5,074,194	4,947,667	التعرضات غير الممولة
7,747,334	7,943,585	12,346,453	12,522,413	ارتباطات واحتمالات

* يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

31 ديسمبر 2012				
ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار		ممول ذاتياً		
مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني * إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الائتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	
5,304,102	5,732,211	4,384,945	4,730,290	التعرضات الممولة
463,810	480,367	428,714	473,187	ذمم مدينة
1,177,784	1,258,993	776,455	924,761	التمويل بالمضاربة والمشاركة
367,366	397,369	295,314	322,250	استثمارات
93,592	74,155	111,120	78,091	إجارة منتهية بالتمليك
				موجودات أخرى
-	-	4,953,716	4,753,594	التعرضات غير الممولة
7,406,653	7,943,095	10,950,264	11,282,173	ارتباطات واحتمالات

* يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل ربع سنة.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 9. التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2013، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

ممول ذاتياً				
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	
1,428,990	416,541	3,208,996	190,181	ذمم مدينة
457,075	91,945	61,621	60,503	التمويل بالمضاربة والمشاركة
444,010	83,864	474,078	141,487	إستثمارات
219,137	171,442	34,073	8,459	إجارة منتهية بالتمليك
52,038	8,493	5,876	15,937	موجودات أخرى
2,601,250	772,285	3,784,644	416,567	

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2012، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

ممول ذاتياً				
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	
1,430,948	490,337	2,670,772	138,233	ذمم مدينة
297,692	46,175	67,126	62,194	التمويل بالمضاربة والمشاركة
469,117	17,647	293,100	144,897	إستثمارات
172,601	119,509	23,141	6,999	إجارة منتهية بالتمليك
42,439	14,434	7,278	13,940	موجودات أخرى
2,412,797	688,102	3,061,417	366,263	

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار			
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
2,524,366	324,324	2,389,776	335,045
223,840	81,870	-	215,271
1,078,657	60,321	-	120,413
359,381	126,355	77	23,124
46,147	6,507	8,046	20,065
4,232,391	599,377	2,397,899	713,918

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار			
الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
2,653,778	425,964	2,336,523	315,946
196,387	54,330	-	229,650
1,063,940	4,596	-	190,457
292,207	83,771	195	21,196
33,717	10,563	11,171	18,704
4,240,029	579,224	2,347,889	775,953

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 10. التعرضات حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول وغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2013:

التعرضات الممولة						
استثمارات		التمويل بالمضاربة والمشاركة		ذمم مدينة		
حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	
1,039,089	969,573	1,845	-	619,417	350,718	مطالبات الحكومة
-	-	-	-	10,075	2,992	مطالبات بنوك التنمية الدولية
-	31,038	-	-	-	-	مطالبات على الشركات الاستثمارية
56,947	16,659	58,442	162,681	318,891	147,295	مطالبات على البنوك
23,438	7,092	61,782	6,209	3,003,431	3,997,081	مطالبات على الشركات
-	-	956	-	1,477,774	703,737	مطالبات على الأفراد
-	-	3,391	-	143,923	42,885	ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها
43,855	57,701	100,233	347,623	-	-	استثمارات أسهم حقوق الملكية
8,496	15,141	-	-	-	-	استثمارات في الصناديق الاستثمارية
-	-	294,332	154,631	-	-	تمويلات متخصصة
87,566	46,235	-	-	-	-	موجودات أخرى
1,259,391	1,143,439	520,981	671,144	5,573,511	5,244,708	المجموع

التعرضات الممولة والغير ممولة		التعرضات الغير ممولة					
المجموع		إرتباطات واحتمالات		موجودات أخرى		إجارة منتهية بالتملك	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	ذاتي ألف دولار أمريكي
1,686,508	1,339,076	-	18,785	-	-	26,157	-
10,075	2,992	-	-	-	-	-	-
-	31,038	-	-	-	-	-	-
437,290	443,583	-	116,762	-	-	3,010	186
3,234,919	8,645,893	-	4,542,304	-	-	146,268	93,207
1,808,635	1,301,472	-	260,257	-	-	329,905	337,478
150,911	54,684	-	9,559	-	-	3,597	2,240
144,088	405,324	-	-	-	-	-	-
8,496	15,141	-	-	-	-	-	-
294,332	154,631	-	-	-	-	-	-
168,331	128,579	-	-	80,765	82,344	-	-
7,943,585	12,522,413	-	4,947,667	80,765	82,344	508,937	433,111

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 10. التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (تتمة)

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول وغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2012:

التعرضات الممولة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		ذمم مدينة		استثمارات
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي ألف دولار أمريكي	
1,032,046	715,739	-	-	629,787	393,242	مطالبات الحكومة
-	-	-	-	14,603	3,850	مطالبات بنوك التنمية الدولية
-	-	-	-	-	-	مطالبات على الشركات الاستثمارية
34,416	37,907	67,383	16,948	332,314	167,099	مطالبات على البنوك
11,621	-	35,818	5,319	2,939,254	3,547,314	مطالبات على الشركات
-	-	222	-	1,686,320	588,728	مطالبات على الأفراد
-	-	10,885	-	129,933	30,057	ذمم مدينة فات موعداً إستحقاقها
78,022	97,700	71,291	327,826	-	-	استثمارات أسهم حقوق الملكية
19,860	31,819	-	-	-	-	استثمارات في الصناديق الاستثمارية
-	-	294,768	123,094	-	-	تمويلات متخصصة
83,028	41,596	-	-	-	-	موجودات أخرى
1,258,993	924,761	480,367	473,187	5,732,211	4,730,290	المجموع

تعمل المجموعة حالياً في بيئة تتمتع بدرجة عالية من التنظيم وهو الأمر الذي يؤدي إلى مراقبة التعرضات الائتمانية عالية الخطورة على أساس منتظم.

التعرضات الممولة والغير ممولة

التعرضات الغير ممولة

المجموع		إرتباطات واحتمالات		موجودات أخرى		إجارة منتهية بالتمليك	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي ألف دولار أمريكي
1,685,236	1,166,625	-	57,644	-	-	23,403	-
14,603	3,850	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
477,596	264,265	-	42,311	-	-	43,483	-
3,154,619	8,030,172	-	4,443,432	-	-	167,926	34,107
1,844,301	1,087,078	-	210,207	-	-	157,759	288,143
145,616	30,057	-	-	-	-	4,798	-
149,313	425,526	-	-	-	-	-	-
19,860	31,819	-	-	-	-	-	-
294,768	123,094	-	-	-	-	-	-
157,183	119,687	-	-	74,155	78,091	-	-
7,943,095	11,282,173	-	4,753,594	74,155	78,091	397,369	322,250

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرضات الائتمانية الكبيرة

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة للأطراف فردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15% المؤهل للحصول على متطلبات الخصم وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعداً استحقاقها

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدية. تحدد المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة تلك العقود المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً، ومن سياسة المجموعة أن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فائتة موعداً استحقاقها، وليس فقط الأقساط والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

الجدول - رقم 11. نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعداً استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2013:

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة						
المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعداً إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعداً إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	1,085,355	1,081,496	3,859	-	-	-
بنوك	1,598,839	1,594,781	-	4,058	3,683	375
شركات استثمارية	70,563	33,860	-	36,703	155	36,548
شركات	6,554,999	6,173,394	51,070	330,535	84,070	93,092
أفراد	3,302,092	3,034,641	117,722	149,729	38,604	45,884
	12,611,848	11,918,172	172,651	521,025	126,357	139,131
						255,537

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعداً استحقاقها و المتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2012:

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة						
المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعداً إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	90 يوماً إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	1,040,093	1,039,738	355	-	-	-
بنوك	1,453,394	1,450,605	-	2,789	2,228	561
شركات استثمارية	192,705	155,708	-	36,997	-	36,842
شركات	5,898,080	5,525,352	37,878	334,850	110,688	122,274
أفراد	3,426,260	3,131,783	91,326	203,151	61,671	42,493
	12,010,532	11,303,186	129,559	577,787	174,587	202,170

الجدول - رقم 12. مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2013:

مخصصات محددة						
الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المباغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المباغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المباغ المخصصة من حقوق حاملتي حسابات الاستثمار خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	2,963	-	-	-	(350)	2,613
شركات استثمارية	10,481	600	(491)	(5,699)	(526)	4,365
شركات	328,796	109,425	(63,634)	(39,076)	(29,905)	323,365
أفراد	120,177	12,356	(4,782)	(11,575)	(4,130)	116,094
	462,417	122,381	(68,907)	(56,350)	(34,911)	446,437

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 12. مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر (تتمة)

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصّل عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في 31 ديسمبر 2012:

مخصصات محددة						
الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المخصصة من حقوق حاملات حسابات الاستثمار خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	2,650	1,777	-	-	(1,464)	2,963
شركات استثمارية	7,994	2,683	-	-	(196)	10,481
شركات	270,529	96,852	(24,246)	(13,438)	(2,601)	328,796
أفراد	103,342	20,494	(3,509)	(1,127)	6,547	120,177
	384,515	121,806	(27,755)	(14,565)	3,946	462,417

الجدول - رقم 13 الحركة في المخصصات العامة

يلخص الجدول التالي الحركة في المخصصات العامة خلال نهاية السنة:

31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2012	
18,210	15,303	الرصيد الافتتاحي
8,974	5,583	التكاليف خلال السنة
(1)	(311)	مبالغ مستردة خلال السنة
(28)	(480)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
3,151	(1,885)	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى
30,306	18,210	الرصيد في نهاية السنة

الجدول - رقم 14. عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها و المتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

31 ديسمبر 2012			31 ديسمبر 2013			
مخصصات عامة	مخصص محدد	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة	مخصصات عامة	مخصص محدد	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
17,170	261,065	329,049	27,469	240,419	282,742	الشرق الأوسط
1,040	47,940	81,600	2,837	43,652	73,834	شمال أفريقيا
-	111,633	124,923	-	121,009	132,453	أوروبا
-	41,779	171,774	-	41,357	204,647	أخرى
18,210	462,417	707,346	30,306	446,437	693,676	

الجدول - رقم 15 عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
86,435	140,299	عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

ليس لعقود التمويل الإسلامي المعاد تفاوضها تأثير جوهري على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك ان حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهري.

أخرى

ليس لدى المجموعة التزامات جوهريّة تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تقرض المجموعة غرامات مادية جوهريّة على عملائها للتخلف عن السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات لتحليل مخاطر إئتمانها.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الجدول - رقم 16. إئتمان الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المغطى بضمانات بعد تطبيق خصم على الضمان كما في:

31 ديسمبر 2012 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي	
14,319,428	15,355,222	إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود
-	-	مكافآت المقاصة
14,319,428	15,355,222	مقاصة تعرض الإئتمان الحالي
		الرهن المحتفظ به:
518,222	458,379	نقدي
4,235,862	4,668,140	أخرى
10,327,654	9,900,605	عقارات
15,081,738	15,027,124	

ان الاستفادة من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة و سيقصر على التعرض الكلي للعميل.

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول - رقم 17. متطلبات رأس مال مخاطر السوق

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

31 ديسمبر 2012	31 ديسمبر 2013	
مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي
915,231	-	1,107,128
109,828	-	132,855
1,047,826	1,750	1,107,128
915,231	-	871,496
		التعرض المرجح للمخاطر
		متطلبات رأس المال (12%)
		القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر
		القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوقي حاملي حسابات الإستثمار هو بناء على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الإستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الإستثمار. يتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة إستثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فإنه يجب ألا تتجاوز 25 % من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـ 15 % أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول - رقم 18. مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية في الدفتر البنكي

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2013:

مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	احتفظ بها علناً ألف دولار أمريكي	احتفظ بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
2,125,604	1,903,011	999,683	1,125,921	37,019
113,037	142,516	72,015	41,022	45,275
24,839	45,706	16,401	8,438	6,075
2,263,480	2,091,232	1,088,099	1,175,381	88,369

صكوك وبنود مشابهة
استثمارات أسهم حقوق الملكية
صناديق مدارة

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2012:

مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	احتفظ بها علناً ألف دولار أمريكي	احتفظ بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
1,841,380	1,593,497	774,165	1,067,215	13,788
162,273	179,755	78,514	83,759	44,834
52,272	50,241	31,529	20,743	6,528
2,055,925	1,823,493	884,208	1,171,717	65,149

صكوك وبنود مشابهة
استثمارات أسهم حقوق الملكية
صناديق مدارة

الجدول - رقم 19. مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر البنكي

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2012 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي	
310	3,391	مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة تقديم التقرير
(3,899)	(3,547)	مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل
(47,840)	(51,056)	إجمالي الخسائر الغير محققة المتضمنة في رأس المال فئة 1
149	127	مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 1 (45% فقط)
19,773	21,379	مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 2 (45% فقط)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول - رقم 20. التعرض للمخاطر التشغيلية

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

إجمالي الدخل			
2010 ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي
648,741	729,987	879,770	909,484
مجموع إجمالي الدخل			
2012	2013		
752,833	839,747	مؤشرات المخاطر التشغيلية	
12.5	12.5	متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)	
9,410,408	10,496,838	المضاعف	
15%	15%	الجزء المؤهل لغرض الحساب	
1,411,561	1,574,526	إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)	

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II و (6) متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر التي تختار المجموعة قبولها ضمن فئات مخاطرها المعروفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3 حوكمة الشركات

ميثاق السلوك المهني والأخلاقيات لأعضاء مجلس الإدارة

الهدف:

الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

على كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهاً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.
2. قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.
3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب المصالح بالمستقبل.
4. استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

السرية:

تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:

أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات بالالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2012 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي	
1,000	1,000	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
3,177	3,505	الإدارة التنفيذية
82	135	الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات
777	876	الأتعاب
863	1,012	المكافآت
4,899	5,528	المزايا العينية
367	354	أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية
6,266	6,882	

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة ولقواعد وأنظمة الشركات التابعة. أجريت جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

3 حوكمة الشركات (تتمة)

مدقي الحسابات الخارجيين

واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم به مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدقي الحسابات الخارجيين كمدقق للسنة المالية 2013. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدقي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2013 بتاريخ 19 مارس 2013 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من 30 % من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار على أساس تناسبي. يتم استثمار وإدارة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

الجدول - رقم 21. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وتحليل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في :

31 ديسمبر 2013 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2012 ألف دولار أمريكي	
441,176	214,622	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
11,827,042	11,274,356	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك
443	180	احتياطي معادلة الأرباح - البنوك
11,683	9,264	احتياطي معادلة الأرباح - غير البنوك
4,038	1,873	احتياطي مخاطر الاستثمار - البنوك
106,386	96,556	احتياطي مخاطر الاستثمار - غير البنوك
8,676	7,777	تغيرات القيمة العادلة المتراكمة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار
12,399,444	11,604,628	

الجدول - رقم 22. العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار

2013 %	2012 %	
5.0	5.6	العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار
7.6	7.9	العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الاستثمار

الجدول - رقم 23. النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار

31 ديسمبر 2013 %	31 ديسمبر 2012 %	
4	2	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - البنوك
96	98	حقوق حاملي حسابات الاستثمار - غير البنوك

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الجدول - رقم 24. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

31 ديسمبر 2012 %	31 ديسمبر 2013 %	
87	84	ذمم مدينة
7	8	التمويل بالمضاربة والمشاركة
6	8	إجارة منتهية بالتملك

الجدول - رقم 25. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

31 ديسمبر 2012 %	31 ديسمبر 2013 %	
2	2	حكومات
9	3	بنوك
1	9	شركات استثمار
15	15	شركات
73	71	أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الجدول - رقم 26. حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في السنة الأشهر الأخيرة من السنة المنتهية في:

31 ديسمبر 2012			31 ديسمبر 2013			
التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التحركات ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	
3,515,763	141,153	3,374,610	4,328,147	504,908	3,823,239	نقد وأرصدة لدى البنوك
5,732,211	536,527	5,195,684	5,573,511	132,904	5,440,607	ذمم مدينة
480,367	18,878	461,489	520,981	12,245	508,736	التمويل بالمضاربة والمشاركة
1,258,993	141,567	1,117,426	1,259,391	137,889	1,121,502	استثمارات
397,369	44,957	352,412	508,937	51,116	457,821	إجارة منتهية بالتملك
219,925	6,117	213,808	208,477	(7,491)	215,968	موجودات أخرى
11,604,628	889,199	10,715,429	12,399,444	831,571	11,567,873	

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 27. معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

31 ديسمبر 2012			31 ديسمبر 2013			
الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض المرجحة للمخاطر	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض المرجحة للمخاطر	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض المرجحة للمخاطر	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض المرجحة للمخاطر	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض المرجحة للمخاطر	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض المرجحة للمخاطر	
تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	
20,629	171,912	573,041	30,472	253,934	846,446	مطالبات على الحكومة
123	1,023	3,412	66	554	1,845	مطالبات على القطاعات العامة
-	-	-	363	3,025	10,075	مطالبات على بنوك التنمية الدولية
2,440	20,334	67,781	2,307	19,225	64,082	مطالبات على البنوك
187,444	1,562,035	5,206,785	185,023	1,541,859	5,139,529	مطالبات على الشركات
27,450	228,746	762,486	24,840	206,996	689,985	محفظة التجزئة الرقابية
28,108	234,234	780,779	27,898	232,481	774,937	رهن عقاري
5,663	47,192	157,308	5,688	47,400	158,001	تسهيلات فأت موعأ إستحقاقها
8,663	72,191	240,636	10,585	88,208	294,028	إستثمارات في أوراق مالية
6,749	56,239	187,462	7,001	58,341	194,470	إمتلاك عقارات
23,749	197,907	659,690	20,798	173,317	577,723	موجودات أخرى
311,018	2,591,813	8,639,380	315,041	2,625,338	8,751,122	

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية. ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية. لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائنها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه.

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهام التي يتعهد بها.

الجدول - رقم 28. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

31 ديسمبر 2012 %	31 ديسمبر 2013 %	
29	20	ذمم مدينة
71	80	التمويل بالمضاربة والمشاركة

الجدول - رقم 29. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في :

31 ديسمبر 2012 %	31 ديسمبر 2013 %	
1	2	حكومات
5	6	شركات استثمار
38	39	بنك
14	11	شركات
42	42	أفراد

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الإدارة التنفيذية للمجموعة

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

الرئيس التنفيذي

التدقيق الداخلي

الأستاذ/ مجيد حسين علوي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس التدقيق الداخلي

• الأستاذ/ محمد علوي العلوي

نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

• الأستاذ/ حسن يوسف البناء

نائب رئيس أول - التدقيق الداخلي

التخطيط الإستراتيجي

الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي

نائب رئيس تنفيذي - رئيس التخطيط الاستراتيجي

• الأستاذ/ جندريش ميهتا

نائب رئيس أول - التخطيط الإستراتيجي

العمليات والشؤون الإدارية

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب

نائب رئيس تنفيذي - رئيس الشؤون الإدارية والعمليات

• الأستاذ/ هود هاشم أحمد

نائب رئيس أول - تقنية المعلومات

الرقابة المالية

الأستاذ/ الاستاذ حمد عبد الله عقاب

نائب رئيس أعلى - رئيس الرقابة المالية

الإتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ جوزيف بيتر سلاي

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الإئتمان والمخاطر

• الأستاذ/ صلاح البسيتيني

نائب رئيس أول - إدارة الإئتمان والمخاطر

• الأستاذ/ عمر إيهاب طنطاوي

نائب رئيس أول - إدارة الإئتمان والمخاطر

الشؤون القانونية

الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد

نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

• الدكتور/ عادل باشا

نائب رئيس أول - الشؤون القانونية

• الدكتور/ علي عدنان ابراهيم

نائب رئيس أول - الشؤون القانونية

الخزينة والاستثمار و المؤسسات المالية

الأستاذ/ خالد القطان

نائب رئيس أول - رئيس الخزينة والاستثمار و المؤسسات المالية

الإلتزام للمجموعة

الأستاذ/ قطب يوسف علي

مسؤول الإلتزام

شبكة البركة العالمية

بنك البركة التركي للمشاركات

العنوان: سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية 34768، أسطنبول، تركيا

هاتف: +90 216 666 01 01
فاكس: +90 216 666 16 00
albarakaturk.com.tr

البنك الإسلامي الأردني

العنوان: ص.ب. 926225
عمان 11190
الأردن

هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

العنوان: 60 شارع محيي الدين أبو العز
ص.ب. 455
الدقي، الجيزة، مصر

هاتف: +2023 748 1222
فاكس: +2023 761 1436/7
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

العنوان: حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر

هاتف: +213 21 91 64 50 إلى 55
فاكس: +213 21 91 64 58
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي - البحرين ش.م.ب. (م)

العنوان: برج البركة، مبنى رقم: 238
طريق: 1704، مجمع: 317
المنطقة الدبلوماسية، ص.ب. 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17 535 300
فاكس: +973 17 533 993
albaraka.bh

بنك البركة (باكستان) المحدود

العنوان: 162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان

هاتف: +92 21 34315851
فاكس: +92 21 34546465
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس

العنوان: 88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس

هاتف: +21671 790000
فاكس: +21671 780235
albarakabank.com.tn

شبكة البركة العالمية

بنك البركة سورية ش.م.م

العنوان: شارع عبدالرحمن شهنندر
ص.ب. 100
دمشق، سورية

هاتف: +963 11 443 78 20
فاكس: +963 11 443 78 10
albarakasyria.com

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

العنوان: 2 كينغز ميد بوليفارد، مكتب كينغز ميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000، جنوب أفريقيا

هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

بنك البركة لبنان ش.م.ل

العنوان: شارع جوستنيان، مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان

هاتف: +9611 748061 to 65
فاكس: +9611 748061 to 65
مقسم: 700
al-baraka.com

بنك البركة السودان

العنوان: برج البركة
ص.ب. 3583، شارع القصر
الخرطوم، السودان

هاتف: +249187 112 000
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

إتقان كابيتال

العنوان: مركز الشاطئ - طريق الملك
ص.ب. 8021، جدة 21482
المملكة العربية السعودية

هاتف: +966 2 234 7000
فاكس: +966 2 234 7222
itqancapital.com

مجموعة البركة المصرفية (المكتب التمثيلي - أندونيسيا)

العنوان: مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيبيون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340، أندونيسيا

هاتف: +62 21 316 1345
فاكس: +62 21 316 1074
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية (المكتب التمثيلي - ليبيا)

العنوان: برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا

هاتف: +218 (21) 3362310
+218 (21) 3362311
فاكس: +218 (21) 3362312
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

برج البركة، مبنى رقم: 238
طريق: 1704، مجمع: 317، المنطقة الدبلوماسية
ص.ب 1882
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17541122
فاكس: +973 17536533
سجل تجاري رقم: 48915

(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الاسهم:

شركة فخرو كارفي كومبيوترشير ذ م م
مكتب 74، الدور السابع، برج الزامل
ص.ب: 514
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17215080
فاكس: +973 17212055

بريد الكتروني: bahrain.helpdesk@karvy.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17541122 / 17520701
فاكس: +973 17531074 / 17910911

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com

